

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ١٦

الاثنين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المنقشة العامة

خطاب دولة السيد نفتالي بينيت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون

المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية الوطنية لدولة إسرائيل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

رئيس الوزراء ووزير الشؤون المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية الوطنية

لدولة إسرائيل

اصطحب السيد نفتالي بينيت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون

المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية الوطنية لدولة إسرائيل، إلى

المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد نفتالي

بينيت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية

الوطنية لدولة إسرائيل، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بينيت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إسرائيل منارة في

بحر عاصف - منارة للديمقراطية، متنوعة بطبيعتها، مبتكرة بطابعها

وحريصة على المساهمة في العالم على الرغم من وجودها في أصعب

موقع على وجه الأرض. نحن دولة عريقة من الناس الذين عادوا إلى

وطنا القديم، وأحيوا لغتنا القديمة واستعادوا سيادتنا القديمة.

إسرائيل هي معجزة النهضة اليهودية. أم إسرائيل حاي - أمة

إسرائيلية حية - ودولة إسرائيل هي قلبها النابض. لفترة طويلة جداً،

عرفت إسرائيل بالحروب مع جيراننا، لكن هذا ليس ما تعنيه إسرائيل.

ليس هذا ما يعنيه شعب إسرائيل. الإسرائيليون لا يستيقظون صباحاً

وهم يفكرون في النزاع. إن الإسرائيليين، شأنهم شأن أي شخص آخر،

يريدون أن يعيشوا حياة طيبة، وأن يعتنوا بعائلاتهم وأن يبنوا عالماً

أفضل لأطفالنا.

وهذا يعني أننا، من وقت لآخر، قد نحتاج إلى ترك وظائفنا،

وتوديع أسرنا والإسراع إلى ساحة المعركة للدفاع عن بلدنا - تماماً كما

يتعين علي أنا وأصدقائي أن نفعله من وقت لآخر. ولا ينبغي الحكم

عليهم بناء على ذلك. ويتذكر الإسرائيليون الأهوال المظلمة لماضيها

وفقاً للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررة المزمع عقدها في

إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستتظم مستقبلًا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بموافق تتزامن

البيانات مسجلة سلفاً التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد

لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد

إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: statements@un.org

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-26569 (A)



باحترام. نتصرف بلياقة ونحمل رسالة: مفادها أن الأمور يمكن أن تختلف. وعلى الرغم من أننا نختلف اختلافا كبيرا في الآراء السياسية، فإننا نجلس معا من أجل خير أمتنا.

لا بأس في الاختلاف. ولا بأس - في الواقع، أود أن أقول إنه أمر حيوي - أن يفكر مختلف الأشخاص بطريقة مختلفة. بل إنه لا بأس من الجدل، لأن النقاش الصحي هو مبدأ أساسي من مبادئ التقاليد اليهودية. ويمكنني أن أقول أيضا إنه أحد أسرار نجاح الدولة الناشئة. ما علينا إلا دخول شركة من الشركات لنرى النقاش الجاري. النقاش هو قوة الابتكار. ما أثبتناه الآن في إسرائيل هو أنه حتى في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، يمكننا أن نتناقش دون كراهية.

أما المرض الكبير الثاني الذي نواجهه جميعا فهي جائحة مرض فيروس كورونا الذي يجتاح العالم. للتغلب عليها، سنحتاج إلى تحقيق اكتشافات جديدة، واكتساب رؤى جديدة وتحقيق إنجازات جديدة. كل ذلك يبدأ بالسعي وراء المعرفة. إن دولة إسرائيل في الخطوط الأمامية للبحث عن تلك المعرفة الحيوية.

في إسرائيل وضعنا نموذجا يدمج حكمة العلم مع قوة صنع السياسات. للنموذج الإسرائيلي ثلاثة مبادئ توجيهية. أولا، يجب أن يظل البلد مفتوحا.

لقد دفعنا جميعا ثمنا باهظا: ثمنا اقتصاديا وماديا وتكبنا ألما عاطفيا - يكفي أن نسأل أطفالنا - جراء توقف الحياة تماما في عام ٢٠٢٠.

ولكن، يا أصدقائي، لإعادة الاقتصادات إلى النمو، وإعادة الأطفال إلى المدرسة، وأولياء الأمور إلى العمل، فإن عمليات الإغلاق، وفرض القيود، والحجر الصحي ليست هي الطريق للمضي قدما: لا يمكن الاستمرار على هذا الوضع على المدى الطويل. إن نموذجنا، بدلاً من حبس الأشخاص في وضع السكون السلبي، يجندهم للمشاركة في الجهود. إذ يمكنهم أن يكونوا جزءا من الجهد. فعلى سبيل المثال، طلبنا قبل بضعة أسابيع من الأسر الإسرائيلية إجراء اختبارات منزلية لجميع الأطفال حتى نتأكد من إبقاء المدارس مفتوحة - وظلت

ولكنهم لا يزالون مصممين على التطلع إلى الأمام لبناء مستقبل أكثر إشراقا.

هناك نوعان من الجوائح والأوبئة التي تتحدى نسيج مجتمعنا في هذه اللحظة. أولا، بالطبع، جائحة مرض فيروس كورونا التي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم. والآخر هز العالم كما نعرفه. إنه مرض الاستقطاب السياسي. ويمكن لجائحة مرض فيروس كورونا والاستقطاب على حد سواء أن يقوضا ثقة الجمهور في مؤسساتنا. وكلاهما يمكن أن يسفرا عن شلل كامل في الدول. وإذا تركت آثارهما على المجتمع دون رادع، فإنها يمكن أن تكون مدمرة. في إسرائيل واجهنا كليهما، ولكن بدلا من قبولهما كقوة من قوى الطبيعة، وقفنا وواجهناهما. لقد اتخذنا إجراءات، والآن يمكننا أن نرى أملا في الأفق بالفعل.

في عالم مستقطب، تغذي فيه الخوارزميات غضبنا، يعمل الناس على اليمين واليسار في واقعين منفصلين، مجالين منفصلين، كل منهما في فقاعة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به. إنهم يسمعون فقط الأصوات التي تؤكد ما يؤمنون به بالفعل. وينتهي بهم الأمر في نهاية المطاف إلى كراهية بعضهم البعض. المجتمعات ممزقة لأن الناس لا يسمعون بعضهم البعض. فالبلدان المقسمة من الداخل لا يمكن أن تصل إلى أي مكان ولا تحقق أي شيء.

وفي إسرائيل، وبعد أربعة انتخابات في غضون سنتين، ومع اقتراب موعد انتخابات خامسة، يتوق الناس إلى ترياق - الهدوء والاستقرار ومحاولة صادقة لتطبيع الحياة السياسية. ويعتبر القصور والتوقف دائما الخيار الأسهل، ولكن هناك لحظات في الوقت يتعين فيها على القادة تولي عجلة القيادة قبل الوصول إلى حافة الانهيار مباشرة ومواجهة الخطر ودفع البلد إلى بر الأمان. هذا بالضبط ما فعلناه.

قبل نحو ١٠٠ يوم، شكلت أنا والشركاء حكومة جديدة في إسرائيل - وهي أكثر الحكومات تنوعا في تاريخ إسرائيل. إن ما بدأ كحادث سياسي يمكن أن يتحول الآن إلى هدف أسمى وهذا الهدف هو الوحدة. واليوم نجلس معا حول طاولة واحدة. نتكلم مع بعضنا البعض

إن إدارة بلد ما أثناء جائحة لا تتعلق بالصحة فحسب، بل تتعلق أيضا بتحقيق التوازن بعناية بين جميع جوانب الحياة التي تتأثر بمرض فيروس كورونا، وبخاصة الوظائف والتعليم.

وفي حين يقدم الأطباء مساهمة مهمة، لا يمكن أن يعملوا على قيادة المبادرة الوطنية. إن الشخص الوحيد الذي يتمتع برؤية واضحة لكل الاعتبارات هو الزعيم الوطني للبلد.

وفي المقام الأول، نحن نبذل كل ما في وسعنا لتزويد الناس بالأدوات اللازمة لحماية حياتهم. ويقول النص اليهودي القديم، التلمود: "من ينفذ روح إنسان كأنما أنقذ العالم جميعا"، وهذا ما نطمح إلى القيام به.

وبينما تسعى إسرائيل جاهدة إلى فعل الخير، لا يمكننا أن نغفل لحظة واحدة ما يحدث في منطقتنا. إن إسرائيل محاطة فعليا بحزب الله والمليشيات الشيعية والجهاد الإسلامي وحماس - على حدودنا. وتسعى تلك الجماعات الإرهابية إلى الهيمنة على الشرق الأوسط ونشر الإسلام المتطرف في جميع أنحاء العالم.

ما هي القواسم المشتركة بينهم جميعا؟ إنهم جميعا يريدون تدمير بلدي، وإيران تدعمهم كلهم. وتحصل تلك الجماعات على تمويلها من إيران، وتحصل على تدريبها من إيران، وتحصل على أسلحتها من إيران. إن الهدف الكبير لإيران واضح وضوح الشمس لأي شخص حريص على أن يفتح عينيه ليرى الحقيقة: إيران تسعى إلى الهيمنة على المنطقة - وتسعى إلى القيام بذلك تحت مظلة نووية.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، قامت إيران بنشر مذابحها ودمارها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في بلد تلو الآخر. لبنان والعراق وسورية واليمن وغزة - ما هي القواسم المشتركة بين كل هذه الأماكن؟ إنها جميعا تتهار، ومواطنوها جوعى ويعانون أشد المعاناة واقتصاداتهم تتهار. فتماما كلمسة الملك ميداس، الذي يحول كل ما يلمسه إلى ذهب، لدى النظام الإيراني لمسة الملا: كل مكان تلمسه إيران ينهار.

المدارس مفتوحة بالفعل. ويمكنني الآن أن أقول للجمعية العامة إننا سنوزع العشرات من تلك الاختبارات الذاتية على جميع أولياء الأمور الإسرائيليين. يمكن أن يكونوا جزءا من المعركة.

والقاعدة الثانية هي التطعيم في مرحلة مبكرة. فمذ البداية، سارع الإسرائيليون إلى الحصول على اللقاح. نحن في سباق مع فيروس قاتل، ويجب أن نحاول الفوز. وفي تموز/يوليه كنا أول من علم أن تأثير اللقاحات آخذ في الانحسار، وفي الضعف، وهو ما أدى إلى زيادة عدد حالات الإصابة بسلسلة دلتا في إسرائيل. وقررت حكومة بلدي حينها إعطاء جرعة ثالثة من اللقاح - الجرعة المعززة - للسكان الإسرائيليين. لقد كان قرارا صعبا، نظرا لأن إدارة الأغذية والعقاقير لم تكن قد وافقت عليه حينها.

لقد واجهنا خيارا: إما جر إسرائيل إلى حزمة أخرى من تدابير الإغلاق وزيادة إلحاق الضرر باقتصادنا ومجتمعنا أو مضاعفة اللقاحات. واخترنا الخيار الأخير. وكانت إسرائيل رائدة في إطلاق الجرعة المعززة. الآن، بعد شهرين، يمكنني أن أبلغكم بأنها تعمل على نحو سليم. وبالحصول على جرعة ثالثة، نتمتع بحماية أقوى بمقدار سبعة أضعاف بالمقارنة إلى مجرد جرعتين، وسنحظى بحماية أقوى بمقدار ٤٠ ضعفا بالمقارنة إلى عدم التلقيح. والجرعات المعززة تعمل وتعزز المناعة. ونتيجة لذلك فإن إسرائيل في طريقها إلى النجاة من الموجة الرابعة، من دون إغلاق وبدون إلحاق مزيد من الضرر باقتصادنا. إن الاقتصاد الإسرائيلي ينمو، والبطالة تتراجع. ويسرني أن قراراتنا ألهمت بلدانا أخرى بالمتابعة عن طريق توفير الجرعات المعززة.

والقاعدة الثالثة هي التكيف والتحرك بسرعة. لقد شكلنا فرقة عمل وطنية تجتمع يوميا؛ وأنا أقودها. وتهدف فرقة العمل إلى تجاوز البيروقراطية الحكومية البطيئة، واتخاذ قرارات سريعة، والعمل على أساسها على الفور. ونهج التجربة والخطأ أساسي. كل يوم هو يوم جديد، بيانات جديدة وقرارات جديدة. وعندما يثبت أن إجراء ما قد أصبح فعالا نمضي فيه. وعندما يثبت عدم فعاليته فإننا نتخلص منه ونمضي قدما.

ويخربون تحقيقاتهم - وهم يفلتون من العقاب على ذلك. إنهم يخصبون اليورانيوم إلى مستوى ٦٠ في المائة، أي لم يتبق أمامهم سوى خطوة واحدة لإنتاج مواد التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة - وهم يفلتون من العقاب.

ويجري تجاهل الأدلة التي تثبت بوضوح نوايا إيران فيما يتعلق بالأسلحة النووية في المواقع السرية في تركوز آباد وطهران وماريفان.

لقد بلغ برنامج إيران النووي لحظة مفصلية، وكذلك قدرتنا على التحمل. إن الكلمات لا تمنع أجهزة الطرد المركزي من الدوران. ويوجد في العالم من ينظرون على ما يبدو إلى سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية على أنه واقع لا مفر منه وأمر مفروغ منه، أو أنهم سئموا من سماع ذلك. ولا تتمتع إسرائيل بهذا الامتياز. فلا يمكننا أن نمل. ولن نمل. ولن تسمح إسرائيل لإيران بالحصول على سلاح نووي.

أريد أن أخبر الجمعية بأمر ما. إن إيران أضعف كثيرا وأكثر هشاشة بكثير مما تبدو عليه. فاقصداها ينهار. ونظامها فاسد ومنفصل عن جيل الشباب في إيران. ولا توفر حكومتها الفاسدة حتى المياه لأجزاء كبيرة من البلد.

وكلما زاد وهنهم، زادت حدة الإجراءات التي يتخذونها لإخفاء ضعفهم. وأنا أقول للجميع: إذا عقدنا العزم وإذا كنا جادين في وقف ذلك السعي وإذا استخدمنا كل ما لدينا من الحيل، يمكننا أن ننتصر. وهذا بالضبط ما سنفعله.

إن الصورة ليست مظلمة تماما في الشرق الأوسط. فإلى جانب الاتجاهات المثيرة للقلق، هناك أيضا بصيص أمل. أولا وقبل كل شيء، العلاقات المتنامية التي تقيمها إسرائيل مع البلدان العربية والإسلامية - وهي علاقات بدأت في الترسخ قبل ٤٢ عاما من خلال اتفاق السلام التاريخي الذي وقعته إسرائيل مع مصر، والتي استمرت قبل ٢٧ عاما من خلال اتفاق السلام الإسرائيلي مع الأردن، واستمرت في الآونة الأخيرة من خلال اتفاقات أبراهام، التي طبعت علاقاتنا مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. وسيتبع ذلك المزيد من هذه الروابط والعلاقات.

ويخطئ من يعتقد أن الإرهاب الإيراني محصور وموجه لإسرائيل. دعوني أشاطركم بعض الأخبار. ففي هذا العام وحده، قامت إيران بتشغيل وحدة إرهابية فتاكة جديدة - تضم أسرابا من المركبات الجوية المسيرة عن بعد المسلحة بأسلحة فتاكة، التي يمكنها مهاجمة أي مكان في أي وقت. إنهم يخططون لتغطية سماء الشرق الأوسط بتلك القوة الفتاكة. وقد استخدمت إيران بالفعل تلك الطائرات القاتلة المسيرة عن بعد - المعروفة باسم "شاهد-١٣٦" - لمهاجمة المملكة العربية السعودية، وأهداف أمريكية في العراق، وسفن مدنية في البحر، مما أسفر مؤخرا عن مقتل مواطن بريطاني ومواطن روماني. وتخطط إيران لتسليح وكلائها في اليمن والعراق وسورية ولبنان بالمئات، بل وبالألاف، من تلك الطائرات القاتلة المسيرة عن بعد بدون طيار. ويمكننا أن نتجاهل ذلك، ولكن التجربة تخبرنا أن ما يبدأ في الشرق الأوسط لا يتوقف هناك.

وفي عام ١٩٨٨، شكلت إيران لجنة للموت أمرت بالقتل الجماعي لخمسة آلاف ناشط سياسي شنقوا من رافعات. وتألقت لجنة الموت هذه من أربعة أشخاص؛ وكان إبراهيم رئيسي، الرئيس الإيراني الجديد، واحدا منهم. كما أشرف رئيسي على قتل الأطفال الإيرانيين. وكان لقبه جزار طهران، لأن هذا هو بالضبط ما فعله: لقد ذبح شعبه.

وذكرت إحدى شهود تلك المذبحة في شهادتها أنه عندما ينتهي رئيسي من إحدى جولاته من القتل، كان يقيم حفلة، ويستولي على أموال أولئك الذين أعدمهم قبل دقائق، ثم يجلس لتناول كعك الكريمة. كان يحتفل بقتل شعبه من خلال التهام كعك القشدة. والآن هذا الرئيس هو الرئيس الإيراني الجديد. هذا هو من نتعامل معه.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حققت إيران قفزة كبيرة نحو الأمام في مجال الأبحاث والتطوير النوويين، والقدرة الإنتاجية، والتخصيب. وقد وصل برنامج إيران للأسلحة النووية إلى مرحلة خطيرة. وتم تجاوز جميع الخطوط الحمراء وتجاهل عمليات التفتيش وثبت أن كافة التمنيات باطلة.

وتنتهك إيران حاليًا اتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي نقلت من العقاب. إنهم يضايقون المفتشين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية الوطنية لدولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نفتالي بينيت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون المجتمعية ووزير الشؤون الرقمية الوطنية لدولة إسرائيل، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): قبل عقدين تحديداً، نالت الأمم المتحدة وأمينها العام جائزة نوبل للسلام. وقال الأمين العام الأسبق كوفي عنان خلال حفل استلام الجائزة إننا "دخلنا الألفية الثالثة عبر بوابة حارقة". وللأسف، لم يتم إخماد الحريق بالكامل حتى الآن. ونشهد منذ عدة عقود، وعلى مستويات غير مسبقة، حالات مطولة من الاضطراب وعدم القدرة على التنبؤ على الصعيد العالمي. وهذه نتيجة منطقية لأن كوكبنا يعمل على نحو يتعارض مع النظم والالتزامات المكرسة في المبادئ العالمية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة،

إن عالم اليوم تحكمه الأبنية الاقتصادية والطموح السياسي وغرائز الابتزاز الإمبريالية والأزمات والنزاعات والفوضى المدبرة. وتحاول بعض الدول أن تفرض على دول أخرى ذات سيادة نماذج مصطنعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن اتباع سياسات جزاءات همجية ضد حكومات غير مرغوب فيها وممارسة الإرهاب الاقتصادي ونوع السياسات التي تسعى إلى إعادة عالمنا الذي ينعم بالسلام إلى المواجهة بين تحالفات القوى العظمى.

ولا يمت ذلك كله بصلة تذكر للنظام العالمي العادل والمنسجم الذي تسعى الشعوب إلى بنائه منذ عقود عديدة. وهو علامة واضحة على رغبة مهووسة وضارة لإشغال المواجهات في جميع أنحاء العالم. وأصبح التدخل السافر لكهنة المعبد الذين نصبوا أنفسهم كذلك في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة هو القاعدة على المسرح

وبعد أن بلغت سن النضج ٧٣ عاماً ولا تزال فتية، أصبحت قيمة إسرائيل ومكانتها الفريدة في العالم مفهوميين لدى المزيد والمزيد من الدول. وقد وقف بعض الأصدقاء معنا منذ تأسيس دولتنا. إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة صديقة موثوق بها منذ زمن طويل لإسرائيل، كما رأينا مرة أخرى قبل أيام قليلة في كونغرس الولايات المتحدة.

وإلى جانب أصدقائنا القدامى، فإننا نكسب أصدقاء جددًا - في الشرق الأوسط وخارجه. وتجلّى ذلك في الأسبوع الماضي في هزيمة مؤتمر ديربان العنصري والمعادى للسامية. كان القصد من ذلك المؤتمر في الأصل هو معارضة العنصرية، ولكن على مر السنين تحول إلى مؤتمر يروج للعنصرية ضد إسرائيل والشعب اليهودي. لقد سئم العالم من ذلك. وأود أن أشكر البلدان الـ ٣٨ - ٣٨ بلداً - التي فضلت الحقيقة على الكذب وتغيبت عن المؤتمر. وبالنسبة للبلدان التي اختارت المشاركة في تلك المهزلة، لا يمكنني إلا أن أقول إن مهاجمة إسرائيل لا تجعلها متفوقة من الناحية الأخلاقية؛ إن محاربة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط لا تجعلهم "متنبهين للمظالم الاجتماعية ولا سيما العنصرية"، وتبني عبارات مبتذلة عن إسرائيل دون عناء لمعرفة الحقائق الأساسية هو مجرد كسل.

ولكل دولة عضو في هذه القاعة خيار، ليس خياراً سياسياً، بل خياراً أخلاقياً. إنه اختيار بين الظلام والنور - بين الظلمة التي تضطهد السجناء السياسيين، وتقتل الأبرياء وتنتهك النساء والأقليات وتسعى إلى إنهاء العالم الحديث كما نعرفه، والنور الذي يسعى لتحقيق الحرية والازدهار والفرص.

وعلى مدى الـ ٧٣ عاماً الماضية، حققت دولة إسرائيل - شعب إسرائيل - الكثير في مواجهة الكثير. ومع ذلك، أستطيع أن أقول بكل ثقة: إن أفضل أيامنا تنتظرنا. إن إسرائيل أمة مفعمة بأمل كبير، أمة أعادت إحياء تراث التوراة في إسرائيل المعاصرة، أمة تتمتع بروح لا تقبل الهزيمة.

"القليل من الضوء يبديد الكثير من الظلام". وتقف المنارة وسط البحار الهائجة شامخة وقوية ويشع نورها أكثر من أي وقت مضى.

لقد أدت الفظائع النازية إلى مقتل الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. خلال الأعمال العدائية في تلك السنوات، لقي ثلث سكان بيلاروس حتفهم في الكفاح ضد الغزاة الفاشيين وحلفائهم، الذين ارتكبوا إبادة جماعية ضد شعبنا. إننا نشهد اليوم للأسف عدداً من الاتجاهات الخطيرة لتسوية التداعيات الأخلاقية والقانونية لنتائج الحرب العالمية الثانية من خلال مساواة الضحايا بالجلادين والمحربين بالمعتدين، بينما يشكك في أحكام محكمة نورمبرغ.

ما نبرح نعارض باستمرار وعزم أي محاولة لتبييض أعمال النازيين وتبرير جرائمهم الشنيعة. وبناء على ذلك، اعتمد هذا العام قانون جديد في بيلاروس يجرم إعادة تأهيل النازية. كما بدأت الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالوقائع المتعلقة بالإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب البيلاروسي خلال الحرب الوطنية العظمى.

وباعتبار بيلاروس من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة، ستسعى إلى حل هذه المسألة على المسرح الدولي من خلال إعادة تأكيد المبادئ الأساسية التي أدت إلى إنشاء المنظمة. وبالمناسبة، فإن بعض المجرمين الذين ارتكبوا فظائع بحق الشعب البيلاروسي وأيديهم ملطخة بالدماء لا يزالون يعيشون حياة هادئة في البلدان المجاورة. بل إنهم يكرمون أحيانا كأبطال.

على الرغم من الدعوات السنوية في الأمم المتحدة من أجل المزيد من الأمن وتعددية الأطراف والتضامن والمساعدة المتبادلة، فإن العالم في خضم المواجهة. كما دفعت بيلاروس قسراً إلى دوامة الحرب الجيوسياسية. وما فتئ بلدنا مستهدفاً بضغوط حربي من الغرب ككل لأكثر من عام، نظراً لأن بيلاروس فشلت في تمثيل السيناريو المصقول للغاية لثورة ملونة أخرى تتزامن مع الانتخابات الرئاسية.

وحتى الآن، تتعرض بيلاروس لحرب مختلطة واسعة النطاق من جميع الأطراف. لقد تأثرنا بإبداع القائمين عليها في استخدامهم لمصطلحات بليغة لكنها منافقة لتبرير أفعالهم المدمرة، مثل "تدابير دعم الديمقراطية" و "القيود القطاعية" و "تعزيز رفاه الناس" و "سيادة الدولة".

الدولي. ولا يزال الاتجاه السلبي في الأمن العالمي مستمرا، بما في ذلك من خلال الحروب المختلطة والاستخدام الإجرامي الخبيث لتكنولوجيا المعلومات الحديثة، الذي يوجب التطرف والإرهاب والأخبار الزائفة.

يمكن اليوم استخدام الأدوات الإلكترونية لتقويض السلام والوئام الوطنيين في أي دولة وإزاحة قيادتها من السلطة.

علاوة على ذلك، ظل العالم لأكثر من عام ونصف رهينة جائحة مرض فيروس كورونا. فقد أودت بحياة ملايين الأشخاص، وأدت إلى خسائر اجتماعية واقتصادية لا رجعة فيها، وكشفت عن تغييرات عالمية سلبية على مستويات عديدة. ونؤيد تأييدا كاملا العمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية لتعزيز استجابتها لحالات الطوارئ الصحية. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أهمية عدم تسييس المسألة، بما في ذلك من خلال البحث في أصل كوفيد-19.

في السنوات الأخيرة، لفتت بيلاروس مراراً انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى إجراء حوار عالمي جديد بشأن الأمن، وهو حوار ليس مستحقاً فحسب، بل متأخراً كثيراً. وهذا الحوار سيكون مصمماً لحل المسألة الأكثر أهمية - أي إقامة نظام دولي جديد وفعال ومنصف حقاً. ونحث الدول العظمى على بدء مثل هذا الحوار للاعتراف بمسؤوليتها عن مصير الكوكب وتنفيذ المهمة الحضارية الموكلة إليها.

ومن المهم أيضاً التفكير في المكونات الاقتصادية للنظام الجديد. وللأسف، فإن العولمة الاقتصادية لا تخدم مصالح جميع شعوب العالم. وفي هذا الصدد، نرى إمكانات كبيرة لعمليات التكامل الإقليمي للاقتصاد العالمي. ونسمي ذلك النهج "تكاملاً عملياً للتكامل". وعقدت بيلاروس في أيار/مايو بالشراكة مع بربادوس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماعاً رفيع المستوى على الإنترنت بشأن تسخير التكامل الأقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأيد زعماء المنظمات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية بحماس تعزيز هذا التعاون الأقليمي.

يمثل عام ٢٠٢١ موعداً هاماً في تاريخ بيلاروس والبلدان الشقيقة. إنها الذكرى السنوية الثمانين لبدء الحرب الوطنية العظمى.

الأوروبي، كما صرح قادة بولندا وليتوانيا ولاتفيا وبلدان أخرى بشكل كاذب من على هذا المنبر. حتى المواطن العادي يدرك أن بيلاروس، التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة، لن تكون قادرة بشكل موضوعي على شن حرب مختلطة فحسب، بل وأي نوع من الحروب ضد الاتحاد الأوروبي البالغ قوامه ٥٠٠ مليون فرد، حتى لو كانت بيلاروس تتمتع بقوة أرنولد شوارزنيجر.

ومنذ نيسان/أبريل، اقترحنا أن يجري الاتحاد الأوروبي مشاورات حول مسألة الهجرة غير الشرعية، لكن لم يكن هناك استجابة. وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك للاتفاقات السابقة، توقف الاتحاد الأوروبي عن تمويل جميع المشاريع المتصلة بمكافحة الهجرة غير القانونية. إذا استجاب طرف لدعوة للدخول في حوار ببناء ستارة حديدية من الأسلاك الشائكة، فإن اللوم يقع على المعرقلين. لقد التزمنا دائما - وسنلتزم دائما - بسياسة حسن الجوار، استنادا إلى القول المأثور البسيط بأن الجيران هبة من الله.

لقد ظلت بيلاروس دائما ولا تزال ملتزمة بالتعاون المفيد للجانبين مع جميع الدول، حتى مع الدول التي نختلف معها تماما. لكننا سنقيم علاقاتنا على مبدأي الاحترام والمساواة، دون ابتزاز أو شروط مسبقة. وما فتئت بيلاروس على خط المواجهة في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا العام، ستقدم بيلاروس إلى اللجنة الثالثة، إلى جانب مجموعة واسعة من القائمين على الصياغة المشتركين والدول ذات التفكير المماثل، مشروع قرار سنوي بعنوان "تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص". والقرار السنوي أساسي للجهود الدولية الجماعية لتعزيز الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ونحث الدول على المشاركة في تقديم مشروع القرار البيلاروسي ودعم اعتماده. ونرحب بالحدث الرفيع المستوى بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي سيعقد في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

يجب ألا نتجاهل موضوعاً آخر تمت مناقشته باستفاضة بسبب التكهنات التي تحيط به - وهو حقوق الإنسان. وقد يعتقد المرء أنه

لكن معانيها واضحة. لا يزال الغرب غير قادر على التصالح مع اختيار غالبية البيلاروسيين، حيث إن اختيار النخب البيلاروسيين قد أربك خطط فرادى الاستراتيجيين. وقد فشلت الحرب الخاطفة لتغيير الحكومة في بيلاروس. وعلاوة على ذلك، سرعان ما فقد الغرب دعم الشارع، حيث نظمت الاحتجاجات وألهمت من الخارج. لقد كان سوء تقدير. ولا تزال بيلاروس تسير على خطى عملية التنمية الناجحة وتشرق طريقها.

واليوم، يتحد الشعب البيلاروسي في اختياره لمسار استراتيجي نحو بناء دولة قوية وذات سيادة ومزدهرة. وهذا هو محور الإصلاحات الدستورية الشاملة التي تختتم حاليا في بيلاروس وتشمل جميع شرائح سكان البلد.

وبغية زيادة تشويه صورة بيلاروس، وتقديم البلد كمصدر للتوتر في المنطقة وتبرير سلوكه المدمر ضد دولتنا، اختلق الغرب حالة نزاع تشمل اللاجئين على الحدود الغربية لبيلاروس، بينما نسي التزاماته الدولية تجاه بلدنا وبلدان اللاجئين الأصليين. ويحاول ملايين اللاجئين اليوم الفرار من جميع أنحاء العالم للوصول إلى ملاذ أوروبا الآمن والهروب من الجوع والكوارث التي تحدثها نفس أوروبا والغرب ككل في مختلف البلدان والمناطق.

لكن كما اتضح لا أحد يريد اللاجئين في أوروبا. لقد وصل الأمر بالفعل إلى أنه في بولندا، البلد المجاور لبيلاروس، وفي دول البلطيق، لا يتعرض اللاجئون للضرب عمداً فحسب، بل يُقتلون أيضاً. ثم تسحب جثثهم سرا عبر الحدود ليلا إلى بيلاروس. هذه ليست حالات منعزلة ولكنها أصبحت القاعدة في سلوك جيراننا الغربيين. أليست هذه قمة السخرية والتدليس، من نشطاء حقوق الإنسان الذين يتفخرون بمستوى أعلى من الحضارة ويحاولون تعليم الآخرين كيف يعيشون؟

لقد أصبح موضوع اللاجئين مرة أخرى يكتسي أهمية متزايدة، نتيجة للسياسات غير المسؤولة للغرب قاطبة. والحالة في أفغانستان تؤكد ذلك بوضوح. علاوة على ذلك، من العبث إلقاء اللوم على طرف آخر من خلال اتهام بيلاروس بشن حرب مختلطة ضد الاتحاد

الضحايا الرئيسيون لتدابير الجزاءات الأحادية الجانب. وتؤثر القيود المفروضة على قطاعات التجارة والعملية والقطاع المصرفي وقطاع النقل تأثيراً سلباً على رفاه الناس، وتؤثر سلباً على تطوير المبادرة الخاصة، وتقلل من فرص التعليم وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

فالجزاءات القطاعية الانفرادية المفروضة على المصدرين الرئيسيين للمواد الخام الحيوية المستخدمة في الزراعة، بما في ذلك ضد مصدري أسمدة البوتاس، لا تؤدي فقط إلى نقص تلك المنتجات القيمة في السوق العالمية، بينما تزيد الأسعار بشكل كبير، ولكنها تشكل أيضاً تهديداً مباشراً للأشخاص العاديين في البلدان الضعيفة، في المقام الأول في أفريقيا وآسيا وأماكن أخرى. والاستماع إلى ممثلي جميع القارات في قاعة الجمعية العامة خلال هذه الدورة هو كل ما يلزم لإثبات هذه النقطة.

فحوالي بليون شخص يتضورون جوعاً في العالم اليوم، وبسبب قصر نظر حفنة من الدول التي تفرض جزاءات اقتصادية انفرادية على قطاعات كاملة من الاقتصاد تتعلق بالأغذية، قد يترك مئات الملايين من البشر بدون طعام. ويجب القضاء إلى الأبد على ممارسة فرض جزاءات مالية واقتصادية تعسفية كأداة للضغط السياسي، وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تلك الغاية.

وتؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجهها جميعاً. وفي الوقت نفسه، من دواعي القلق أن تصبح الأمم المتحدة على نحو متزايد مجال مسرحي لفرادى الدول بدلاً من أن تصبح منبراً للعمل التعاوني. وتتجه الأمم المتحدة نحو زيادة إضفاء الطابع التجاري على جدول أعمالها وتجسد بشكل متزايد السياسة الغربية. أصبحت الأمم المتحدة تفكر بشكل متزايد مثل الغرب، بينما تسحق المبادئ الهامة للتضامن وتعددية الأطراف. وفي سياق شعار الأمم المتحدة "عدم ترك أحد خلف الركب"، ترى بيلاروس أنه لا بد من التمسك بتوافق الآراء وأخذ آراء كل دولة في الاعتبار.

ونود أيضاً أن نشير إلى اتجاه آخر يبعث على القلق. ففي الآونة الأخيرة، اتخذت بعض الدول، تحت ذريعة كاذبة تتعلق بتعزيز

يمثل خطة بناءة للجميع. بيد أن مسألة حقوق الإنسان اليوم لا تمثل فقط لعبة خطر في أيدي السياسيين غير الأكفاء وضيق النظر، ولكنها أصبحت أيضاً سلاحاً حقيقياً يستخدم ضد البلدان غير المرغوب فيها والعصية. إن الديمقراطية المقولبة على النماذج الغربية والتي تم زرعها بشكل غير مناسب في بلدان مختلفة من العالم لم يستفد منها أحد. بل على العكس من ذلك، فقد زرعت الفوضى وعدم الاستقرار.

كما ذكرنا سابقاً، تعد أفغانستان مثالاً حديثاً لهذه السياسات الطائشة من مختلف قلاع الديمقراطية كما يطلق عليها. لكن يتحمل عواقبها الآن المجتمع العالمي قاطبة.

حتى أنصار الديمقراطية، مثل الرئيس الفرنسي ماكرون، أُجبروا على الاعتراف، قبل شهر، بأنه من المستحيل فرض الديمقراطية من الخارج، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة. إن المحاولات التي قام بها عدد من البلدان التي يُطلق عليها اسم البلدان المتقدمة النمو لاحتكار المطالبة بالديمقراطية، وتحديد مستوى الديمقراطية في البلدان الأخرى بشكل تعسفي، وبناء على ذلك تسمية الدول ذات السيادة بشكل عدواني تذكرنا بوضوح بالأساليب التي استخدمها النازيون، الذين قسموا أيضاً العالم إلى الذين يجب أن يحكموا والذين يجب أن يكونوا عبيداً.

وتظل التدابير التقييدية الانفرادية تقنية أخرى تفضلها الدول الغربية. فبدون فهم العمليات المختلفة الجارية في مجموعة من البلدان، يبدي سياسيون غير مسؤولين، ربما بسبب افتقارهم إلى الخيال الاستعداد دائماً لفرض جزاءات إذا كان هناك شيء لا يروق لهم. والآثار الضارة لهذه السياسة معروفة منذ فترة طويلة. إن استخدام القيود الانفرادية ينتهك القانون الدولي انتهاكاً صارخاً، ويلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه نتيجة لنظام العلاقات الدولية برمته، ويزيد من احتمال نشوب نزاع وعداء في العلاقات الدولية.

وتعرب بيلاروس عن تضامنها مع البلدان الأخرى التي وقعت تحت نير سياسة الجزاءات. وندعم شعب كوبا الشقيق، الذي عانى لسنوات عديدة في ظل الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الإرادة التعسفية لدولة واحدة. ومن الواضح جداً أن المواطنين العاديين هم

السيد بن مبارك (اليمن): بداية أتقدم بالتهاني الخاصة للسيد عبد الله شاهد بمناسبة ترؤسه للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ولبلده الصديق جمهورية ملديف، متمنيا له دوام التوفيق والنجاح في مهامه، كما أشكر سلفه السيد فولكان بوزكير على الجهود المتميزة التي بذلها خلال الدورة السابقة.

كما أتقدم بالتهنئة لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه لدورة ثانية في قيادة الأمم المتحدة. وأشكر معالي الأمين العام على جهوده في قيادة المنظمة، خاصة في ظل ظروف جائحة كورونا، لتعزيز دورها في حماية الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق رسالة المنظمة السامية في تحقيق السلام والرخاء في العالم، وبطبيب لي أن أجدد تقدير وشكر فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - للجهود التي يبذلها السيد الأمين العام والأمم المتحدة للتوصل إلى سلام شامل ومستدام في اليمن، حيث سعت المنظمة ولا تزال تسعى دون كلل لمواجهة مختلف التحديات، لا سيما الإنسانية منها.

وأنتهز هذه المناسبة لأتقدم بخالص التهاني إلى أبناء شعبنا اليمني العظيم بحلول أعياد ثورته الخالدة أيلول/سبتمبر وتشرين/أكتوبر المجيدتين، والذي يتزامن انعقاد هذا الاجتماع رفيع المستوى مع احتفالاتنا بذكرهما الخالدة. لقد انطلقت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، لتقضي على نظام الكهنوت والظلم والاستبداد الإمامي البغيض إلى غير رجعة، ولينتصر الشعب اليمني لنيل حقوقه المشروعة، وليعترف المجتمع الدولي من خلال الدورة ١٧ للجمعية العامة بجمهوريةه الوليدة، ففي ٢٠ أيلول/ديسمبر ١٩٦٢ تم في هذه القاعة طرد الوفد السلافي الكهنوتي على لسان رئيس الجمعية العامة محمد ظفر الله خان، وتربع الوفد الجمهوري على كرسي اليمن هنا في الجمعية العامة، وألقى رئيس وفده الجمهوري كلمته الأولى، وتحقق النصر الدبلوماسي الأول للنظام الجمهوري الجديد المنفتح على قيم العصر الحديث.

يوم من الدهر لم تصنع أشعته شمس الضحى بل صنعناه بأيدينا.

يأتي انعقاد هذه الدورة واليمن ما يزال منذ سبع سنوات يعيش ظروفًا صعبة وقاسية نتيجة الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي

فعالية عمل الجمعية العامة، تدابير مدمرة لتفسير واستعراض أساليب العمل الراسخة لهذا الجهاز تعسفا. والجهود الهادفة التي تركز على ما يسمى بتعزيز أصوات المجتمع المدني داخل الجمعية العامة ليس استثناء. وننظر إلى هذه الإجراءات على أنها محاولة لتزويد المنظمات غير الحكومية، التي يجدر التنويه بأنها كثيرا ما تُشهِرُ وترعاها بلدان لها مصالح خاصة، بنفس المركز الذي تتمتع به الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

ونود أن نذكر الجميع بمبدأ رئيسي للأمم المتحدة - دولة واحدة وصوت واحد. إننا نعارض الانقاص من سيادة الدول الأعضاء من خلال إنشاء دمي للمشاركين في شكل منظمات غير حكومية، تكون قادرة على إلغاء آراء الدول المستقلة. إن طوفان منظومة الأمم المتحدة الذي لا يكبحه أحد بآراء المنظمات غير الحكومية لن يحول دون مراعاة أصوات الدول الأعضاء على النحو الواجب، بل وحتى الاستماع إليها، بل سيجعل من الصعب أيضا التوصل إلى توافق في الآراء، وهو ما أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للجمعية العامة مع مرور كل سنة متعاقبة. ويجب أن تستند مشاركة المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة إلى الإجراءات القائمة.

في إحدى خطابه، قال مارتين لوثر كنغ بحصافة شديدة شيئا هاما الآن أكثر من أي وقت مضى: "يجب أن نتعلم كيف نعيش معًا كأخوة أو نهلك معًا كحمقى". ويحتاج العالم الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التضامن والمساعدة المتبادلة وحشد الجهود الجماعية للتغلب على جميع الخلافات. ولكي نتجنب أن نصبح حمقى ونغرق العالم في فوضى حرب أخرى، ستكون الحرب الأخيرة في تاريخ البشرية، ندعو الجميع إلى إظهار حكمتهم، وكذلك الشجاعة لوضع طموحاتنا جانبا لكي نكون على مستوى التوقعات التي منحها لنا المندوبون في مؤتمر سان فرانسيسكو قبل ٧٦ عاما - لبناء نظام علاقات دولية مستقرة يمكن التنبؤ بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين لجمهورية اليمن.

والكوارث، وبذلنا كل ما بوسعنا لدعم وتسهيل جهود الأمم المتحدة ومبعوثها السابق إلى بلدنا والمبعوثين السابقين من قبله، من أجل إنقاذ البلد والتوصل إلى سلام دائم وشامل ينهي الانقلاب والحرب، ويوقف نزيف الدم اليمني والمأساة اليمنية، وكنا مع أية صيغة تحفظ ثوابت اليمن ونظامه الجمهوري الخالد الذي لفظ الكهنوت وحكم السلالة والتمييز بين الطبقات.

لقد قدمنا الكثير من التنازلات من أجل السلام على مدار الأعوام الستة الماضية، وقبلنا بكل المبادرات والمقترحات الهادفة إلى إنهاء الانقلاب، ولا سيما مبادرة المبعوث السابق مارتن غريفيث والمبادرة المقدمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة التي تقوم على وقف إطلاق النار الشامل كأهم خطوة إنسانية تساهم في معالجة كافة القضايا الإنسانية والاقتصادية ومنها إعادة فتح مطار صنعاء وتسهيل وصول المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة وفقاً لاتفاق ستوكهولم واستئناف العملية السياسية، لكن جميع هذه الجهود للأسف قوبلت بالتعنت الكامل من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية، وداعميها النظام الإيراني، بل إنها قامت باستغلال ذلك للحشد والتصعيد ومهاجمة المحافظات والمدن، وارتكاب المزيد من المجازر بحق المدنيين في العديد من محافظات ومدن اليمن، وما ترونها اليوم، من تصعيد حوثي في مأرب التاريخ والحضارة، هذه المحافظة التي تشن عليها مليشيا الحوثي حملة عسكرية هوجاء منذ أشهر وتستهدف الأحياء السكنية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، دون اكتراث لحياة المدنيين والنازحين الفارين من مناطق سيطرتها والذين يقدر عددهم بأكثر من مليوني إنسان، علاوة على ما تقوم به هذه الميليشيات الإرهابية من استهداف متكرر للمدنيين والمنشآت المدنية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك السعي لمهاجمة وزعزعة أمن المناطق المستقرة بما فيها المحاولات الأخيرة للعُدوان على محافظة شبوة الصمود والإباء التي أصبحت أحد نماذج الاستقرار والتنمية في اليمن وقبل ذلك عدوانها وهجومها على محافظات البيضاء وأبين والضالع، ومؤخراً استهداف وتدمير ميناء المخا المدني بعد تشغيله بصورة أولية ليصبح الشريان الوحيد للساحل الغربي ومحافظة تعز

الانقلابية على شعبنا، بدعم لوجستي وعسكري من النظام الإيراني بهدف زعزعة الاستقرار في اليمن والمنطقة وخلق كيانات طائفية ومليشيات مسلحة مرتبطة بها، وهو الأمر الذي يؤكد بأن إيران كانت ولا زالت جزءاً من المشكلة وليس من الحل في اليمن. لقد حول انقلاب الميليشيات الحوثية على الشرعية الدستورية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ربيع الحرية والحوار والانتقال السلمي للسلطة إلى خريف من المعاناة والظلم والاستبداد والإجهاز على المناخ السياسي، وخنق الحريات العامة، ومداومة المنازل والبيوت وتفجير المدارس، ودور العبادة، ومطاردة أصوات المعارضة، والتككيل بالمواطنين، وتحويل صنعاء التاريخ والحضارة والتعايش، إلى سجن كبير لأبناء شعبنا.

لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً وبارزاً في عملية الانتقال السياسي في اليمن منذ العام ٢٠١١ بدء من المرحلة الانتقالية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومروراً بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل لكافة شرائح المجتمع اليمني ووضع مسودة الدستور الجديد وفقاً لمخرجات ذلك الحوار إيداناً بعرضه للاستفتاء عليه من قبل الشعب اليمني، وانتهاء بإقراره وإجراء الانتخابات وفقاً للدستور الجديد، حيث جاء الانقلاب الحوثي ليووقف مسيرة المرحلة الانتقالية وليشن حرباً شاملة على الشعب اليمني. واستمر هذا الدور من خلال مبعوثي الأمين العام إلى اليمن، وأجدها فرصة لأجدد ترحيب الحكومة اليمنية بتعيين السيد هانس غرونديبرغ مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، مؤكداً تعاوننا الكامل معه، آمليين أن تسهم جهوده في التوصل إلى سلام عادل ومستدام مبني على مرجعيات الحل السياسي في اليمن المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

تسببت هذه الحرب المفروضة على شعبنا بكارثة إنسانية ومزقت المجتمع اليمني وتسببت في موجات النزوح والتهجير الجماعي والقمع والإخفاء القسري وأعظم حالات الفقر التي لم يشهدها شعبنا منذ عقود طويلة. ولقد مددنا يدنا للسلام مرات ومرات لنجنب شعبنا تلك الويلات

تقلص الاقتصاد الوطني بأكثر من ٥٠ في المائة خلال السنوات السبع الماضية وبمرور الوقت، أصبح ضعف القدرة الشرائية للمواطنين هو الدافع الكبير لخطر المجاعة التي تهدد ملايين اليمنيين. وإذ نشكر كل الجهود والدعم المقدم من الأشقاء والأصدقاء، والمنظمات والدول المانحة الساعية لتخفيف المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني إلا أن هذه الجهود لم تسلم من ممارسة المليشيات الحوثية للابتزاز والتضييق والحصار، التي باتت تأخذ وجوهاً متعددة مع استمرار الحرب، وتقادم التحديات الاقتصادية، والعراقيل التي تواجه جهود الحكومة ومؤسسات الدولة في القيام بمهامها لخدمة المواطن واستئناف الخدمات، وتطبيع الأوضاع في المناطق المحررة.

ومع ذلك تستمر المليشيات الحوثية في فرض المزيد من الإتاوات والضرائب والجمارك حتى فيما بين المدن اليمنية وتسخيرها للمجهود الحربي، الأمر الذي أعاق قدرة الحكومة على صرف المرتبات المتوقفة في المحافظات الخاضعة لسيطرة المليشيات منذ أكثر من خمسة أعوام. وفي مناسبات عدة تقوم المليشيات وعبر قادتها بربط المشاركة في الحرب بالحصول على السلع والخدمات الأساسية بما في ذلك المساعدات الإنسانية، والغاز المنزلي الذي لا زال يأتي من محافظة مأرب التي تستمر المليشيات الحوثية بعدوانها عليها.

ويتم استثمار كل تلك الأموال التي تقدر بأكثر من ٣,٨ مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن المبالغ الكبيرة التي يتحصل عليها أمراء الحرب التابعون للمليشيات من إدارة السوق السوداء للمشتقات النفطية، لتجنيد الآلاف من الأطفال والزج بهم في جبهات القتال مقابل مواد غذائية من المساعدات الدولية لأسرهم.

وبالرغم من كل الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الحكومة للتخفيف من الآثار الاقتصادية المدمرة للحرب، إلا أنها تبقى غير كافية. ومع ترحيبنا الدائم بالدعم الإنساني الذي تقدمه الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، إلا أن دعم الاقتصاد اليمني وتعزيز قدرات الصمود وخلق فرص العمل تبقى هي الحلول الأفضل والأكثر استدامة. وهنا نكرر الدعوة للمجتمع الدولي إلى المساهمة عبر خطوات عملية ممكنة، ومن أهمها:

المحاصرة منذ ست سنوات، كل ذلك يعطي صورة واضحة عن نوايا هذه المليشيات، وموقفها من السلام، دون إدراك منها أن السلاح والعنف لن يزرع السلام بل سيولد دورات جديدة من الصراع والحروب التي لن تحصد إلا المزيد من الضحايا والانتقام، الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره في وضع حد لهذا الصلف، وإنهاء معاناة شعبنا عبر الضغط الفاعل والحاسم على الانقلابيين وريعاتهم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتوقف عن الإيغال في إراقة الدماء، والتدمير، وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية لكل اليمنيين. واسمحوا لي ومن على هذه المنصة أن أحيي بطولات وتضحيات أبناء قواتنا المسلحة الباسلة ورجال مقاومتنا البطلة في كل سهل وجبل ووادي على امتداد الأرض اليمنية وبالأخص أبطالنا في مأرب شبوة الذين يذودون عن حياض الوطن وكرامته.

إن ما ترتكبه المليشيات الحوثية من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن أمر لا يمكن تصوره، فقد قامت يوم السبت الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر بإعدام خارج القانون لتسعة مواطنين بينهم قاصر، بطريقة وحشية شبيهة بتلك الجرائم التي يرتكبتها تنظيمي داعش والقاعدة، وهناك العشرات من اليمنيين في السجون ينتظرون دورهم على قوائم الإعدام إذا لم يتحرك العالم لإنقاذهم، وما خفي كان أعظم، فهناك الآلاف المغيبين في السجون والمعتقلات السرية والمخفيين قسراً من السياسيين والصحفيين والناشطين.

مقابل ذلك، تؤكد الحكومة اليمنية التزامها بالقانون الدولي الإنساني وحرصها على صون حقوق مواطنيها وخاصة تلك المتصلة بالمرأة، فقد أكدنا على التزامنا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والأمن والسلام، واتخذنا جملة من الإجراءات والتدابير الوطنية واعتمدنا خطة وطنية للمرأة والأمن والسلام ونعمل مع عدد من الشركاء الدوليين لتنفيذها.

يعيش بادي أوضاعاً اقتصادية وإنسانية صعبة منذ انقلاب المليشيات الحوثية على الشرعية الدستورية ومع تدهور الاقتصاد الوطني وانخفاض فرص العمل وتدهور سعر صرف العملة الوطنية،

ميليشيا الحوثي السماح للفرق الأمنية المختصة بصيانتها وإصلاحها رغم عقد مجلس الأمن لجلستين خاصتين لمناقشة هذا الموضوع.

تعمل الحكومة اليمنية جاهدة على توحيد كافة الجهود الوطنية، وقد بذلت المملكة العربية السعودية الشقيقة جهوداً مقدرة لتوحيد تلك الجهود. ونتج عن ذلك التوقيع على اتفاق الرياض. وتم تشكيل حكومة الكفاءات السياسية بمشاركة معظم المكونات اليمنية. وعادت الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن لبدء مرحلة جديدة تسعى من خلالها إلى إحلال السلام في اليمن وخدمة جميع أبناء شعبنا، وواجهت الحكومة تحديات أمنية واقتصادية عطلت إلى حد كبير أعمالها وعرقلت مهامها. وأكد من على هذا المنبر على أهمية تنفيذ الشق المدني والعسكري لاتفاق الرياض وضرورة عودة الحكومة بكامل أعضائها للعاصمة المؤقتة عدن لإنجاز مهامها الموكلة لها وفي مقدمتها تحقيق السلام في اليمن.

وتؤكد الجمهورية اليمنية موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني كاملة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم، كل الدعم، لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكين من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين. كما ندين بشدة استمرار السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والانتهاكات اليومية تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ختاماً، أتمنى لهذه الدورة النجاح، وللأمم المتحدة المزيد من التطور والفاعلية في خدمة الإنسانية وسعادتها. وأن تكون القرارات الصادرة عنها عند مستوى التحديات الجسيمة التي تواجهها، ولكل الدول الأعضاء ومجتمعاتها التطور والرخاء، وللإنسانية جمعاء السعادة والخير والازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خليفة شاهين المرر، وزير الدولة للإمارات العربية المتحدة.

السيد المرر (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أهني معالي عبد الله شاهد على ترأس أعمال هذه الدورة، ونحن على ثقة بأننا سنحقق

أولاً، مزيد من الضغط على ميليشيات الحوثي لتوريد المبالغ المحصلة إلى البنك المركزي لدفع رواتب القطاع المدني بانتظام والتوقف عن فرض الجبايات الباهظة تحت مسميات مختلفة مثل المجهود الحربي وتمويل مناسبتها الدينية المتعددة، ونهبها المبالغ التي تم توريدها إلى الحساب الخاص بالمرتبات في البنك المركزي اليمني، فرع الحديدة، تحت إشراف الأمم المتحدة، التي تجاوزت الـ ٦٠ مليار ريال يمني.

ثانياً، دعم جهود تعزيز قدرات الاقتصاد اليمني ووقف تدهور العملة الوطنية عبر العديد من الإجراءات، بما في ذلك مصارفة أموال المساعدات والبرامج والمشاريع الدولية المختلفة لكل المنظمات والوكالات العاملة في اليمن عبر البنك المركزي.

ثالثاً، دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر عبر التركيز على الأنشطة الاقتصادية المجتمعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً، الحاجة الماسة إلى حزمة دعم مالي لليمن، بما في ذلك وعلى وجه السرعة تقديم وديعة مالية للبنك المركزي اليمني لمنع المزيد من الانهيار للاقتصاد اليمني والعملة الوطنية وتقاسم الأعباء الاقتصادية على المواطن اليمني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالوفارا (فنلندا).

كما تشكر حكومة بلدي الجهود الدولية في مبادرة كوفاكس لإمداد الدول باللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وبالأخص الدول الصديقة التي تبرعت لليمن بما يقارب مليون جرعة من اللقاح، إلا أن هذه الكميات ما زالت غير كافية لتغطية الفئات المستهدفة. ونتطلع إلى أن تسهم الدول المانحة في زيادة عدد اللقاحات حتى لا يتخلف أحد عن الركب، فالعالم لن يكون في مأمن من هذه الجائحة ما لم يتم توزيع اللقاح لكافة الدول وبشكل متوازن وخاصة الدول الأقل نمواً وتلك التي تعاني من النزاعات.

كما أدعو المجتمع الدولي للعمل الجاد والعاجل من أجل إنهاء الكارثة المحتملة التي قد تتسبب بها ناقلة النفط صافر، التي ترفض

المتحدة والمجتمع الدولي والتي تهدف لتحقيق تقدم ملموس في العمليات السياسية.

ونرى أن خلق بيئة مناسبة للسلام والاستقرار، خاصة في منطقتنا، يتطلب تنفيذ وقف شامل ودائم لإطلاق النار، لا سيما في اليمن، والحفاظ عليه بشكل مستدام في ليبيا وسورية مع ترحيل كافة القوات الأجنبية. ولكن جهودنا الرامية لإنهاء دائرة الصراع في المنطقة العربية لا يمكن أن تتكامل بالنجاح دون وقف التدخلات الإقليمية الفجة في الشأن العربي، خاصة في سورية واليمن وليبيا والعراق، حيث عرقلت هذه التدخلات غير الشرعية العمليات السياسية وفاقمت الأزمات الإنسانية وقوضت استقرار المنطقة والعالم.

إننا، في دولة الإمارات، نعول على موقف دولي واضح، يرفض التدخلات الإقليمية في الشأن العربي ويساند الدول العربية على تخطي كافة العراقيل أمام تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونكرر أن الاحترام الكامل لسيادة الدول العربية والتوصل لحلول سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة يبقى السبيل الوحيد لإنهاء أزمات المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، نرى إنه توجد فرصة سانحة للوصول إلى سلام دائم في اليمن والذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر التوصل لحل سياسي شامل، يتضمن وقف لإطلاق النار لضمان تحقيق الاستقرار للشعب اليمني الشقيق والدول المحيطة. وكما شهدنا، هناك مبادرات حقيقية تصب في هذا الاتجاه، آخرها مبادرة المملكة العربية السعودية الشقيقة لإنهاء الحرب في اليمن.

ولكن نجاح هذه الجهود يتطلب إظهار إرادة والتزام من كافة الأطراف. فالمليشيات الحوثية تواصل استفزازاتها وعدوانها الذي يعرقل العملية السياسية وجهود الأمم المتحدة. ونكرر هنا على أهمية تنفيذ اتفاق الرياض والالتزام به لتوحيد الصف اليمني.

كما أن دعم الاستقرار في المنطقة العربية يتطلب إنهاء الاحتلال لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على

جميعاً المزيد من التقدم في معالجة المسائل الدولية الملحة وبناء عالم أكثر أمناً واستدامة، وتتطلع فيه شعوبنا إلى المستقبل بأمل وثقة.

وترى دولة الإمارات أن هذا العام يعد مرحلة تاريخية مفصلية على المستوى الوطني مع احتفال بلدي باليوبيل الذهبي لتأسيسه، والإعلان عن "وثيقة الخمسين" التي ترسم الخارطة السياسية والاقتصادية والتموية للدولة استعداداً للسنوات المقبلة. كما يعد هذا العام مرحلة مهمة على المستوى الدولي مع سعيها جميعاً للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، وتأمين سلاسل الإمداد للشعوب ومساعدتها على التعافي من الجائحة صحياً واقتصادياً وأمنياً. ويشهد بلدي هذا العام إقامة معرض إكسبو ٢٠٢٠ الذي سنفتحه خلال أيام قليلة بمشاركة أكثر من ٩٠ دولة، حيث نتطلع إلى أن يساهم هذا الحدث الدولي في مرحلة التعافي المقبلة من جائحة كوفيد-١٩، وأن يدعم الجهود الدولية التي تهدف إلى بث روح الأمل والتفاؤل بين الشعوب عبر توفير منبر لتواصل العقول وتطوير حلول مبتكرة لأهم التحديات الدولية والاستعداد لصنع مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

إننا اليوم بحاجة إلى قيادات حكيمة تسعى إلى تعزيز العمل متعدد الأطراف وبلورة موقف دولي موحد لمواجهة التحديات الدولية المشتركة مع ضرورة إيجاد رغبة سياسية حقيقية لتخطي هذه المرحلة التاريخية الصعبة، التي تتطلب وضع الخلافات جانباً وتعزيز العلاقات للتركيز على مستقبل وأمن شعوبنا مع التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. مع ضرورة إيجاد رغبة سياسية حقيقية لتخطي هذه المرحلة التاريخية الصعبة، والتي تتطلب وضع الخلافات جانباً وتعزيز العلاقات للتركيز على مستقبل وأمن شعوبنا، مع التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب برؤية الأمين العام حول سبل تعزيز العمل متعدد الأطراف بما يخدم مصالحنا المشتركة والتي أشار إليها في تقريره "خطتنا المشتركة".

وكأولوية، لا بد لنا من حشد الدعم للزخم الدولي لبلورة حلول سلمية للنزاعات وتدارك الأزمات السياسية قبل تفاقمها. وفي هذا السياق، سيواصل بلدي دعمه المعهود للجهود التي تبذلها الأمم

دول المنطقة باعتباره مطلباً شرعياً وعادلاً لدول المنطقة التي تسعى لحماية أمنها وشعوبها. وسنواصل دعوة إيران إلى احترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ونكرر هنا مطالبتنا بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. لن يتوقف بلدي عن المطالبة بسيادتنا الشرعية على هذه الجزر التي تحتلها إيران، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١. وسيستمر بلدي في دعوة إيران إلى قبول حل النزاع سلمياً من خلال المفاوضات المباشرة أو الإحالة إلى محكمة العدل الدولية.

تشدد دولة الإمارات على ضرورة خفض التصعيد وتخطي التحديات التي تواجه العديد من الدول حول العالم. وفي هذا السياق، نؤكد على الحاجة الماسة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان، بما يلبي تطلعات الشعب الأفغاني، لا سيما النساء والشباب ويطوي صفحات المعاناة لصالح السلام والازدهار.

وبينما نتابع التطورات المتسارعة في أفغانستان، وما يرافقها من تداعيات أمنية وسياسية وإنسانية، تشدد دولة الإمارات على أهمية تأمين وصول المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني بما يحفظ كرامته وحقوقه. وانطلاقاً من سعيها لتعزيز قيم التسامح وتقديم المساعدات الإنسانية لكافة الشعوب المحتاجة دون تمييز، يواصل بلدي دعم الجهود الإنسانية الدولية في أفغانستان وإرسال مساعدات طبية وغذائية عاجلة، مع تسهيل جهود إجلاء الأفغان ومواطني الدول الأخرى بأمان عبر دولة الإمارات.

تؤكد دولة الإمارات على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار القارة الأفريقية. ونشدد هنا على ضرورة اتباع نهج شامل يعالج كافة الشواغل الأمنية والإنسانية والتنمية في كافة أنحاء القارة. لقد بذل الاتحاد الأفريقي جهوداً حثيثة يُحتذى بها وتستوجب المزيد من الدعم الدولي، خاصة في التصدي للتطرف والإرهاب وجهود الوساطة والمشاورات لحل الخلافات القائمة.

إننا بحاجة إلى تكثيف التعاون لنشر التسامح وبناء مجتمعات سلمية ومتعايشة، بما في ذلك عبر التصدي لخطاب الكراهية. ومع

حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ويحقق حل الدولتين. ونكرر الدعوة لوقف بناء المستوطنات وتهجير السكان الفلسطينيين وغيرها من الممارسات غير الشرعية.

ومع مرور عام على الاتفاق الإبراهيمي، نتفأل بما شهدته المنطقة من إنشاء علاقات جديدة فتحت آفاقاً للسلام والمصالحة، نسعى عبرها إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار والاستقرار لشعوب المنطقة، خاصة للأجيال الشابة التي تستحق أن تنظر إلى المستقبل بتفاؤل وأمل.

إن استمرار النزاعات في المنطقة وتفاقمها بسبب الجائحة يندر بمستقبل تواصل فيه الجماعات المتطرفة والإرهابية، مثل الحوثيين وداعش والقاعدة وجماعة الإخوان وحزب الله، تجنيد أجيال جديدة من الشباب لخدمة العنف والكراهية، لكننا لن نتهاون في جهودنا لمكافحة هذه الآفة أينما وجدت.

علينا أن نبني على التقدم المحرز ضد داعش في سورية والعراق عبر تكثيف التعاون الإقليمي والدولي ومواصلة تطوير أساليبنا مع احترام القانون الدولي. وفي هذا الإطار، نشدد على ضرورة الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة وحرية الملاحة والتجارة، مع السعي إلى خفض التصعيد. فاستهداف الأماكن والمنشآت الحيوية له تداعيات مباشرة على الاقتصاد والسلام والأمن الدوليين.

وبالمثل، لا بد من ضمان خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهو مسعى لكافة الدول الحريصة على الحفاظ على النظام الدولي. وتبقى مسألة التوصل لتفاهم مشترك مع إيران يعالج كافة الشواغل الإقليمية والدولية مطلباً أساسياً، ويبدأ بخفض التصعيد لتحقيق السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين،

فلا يمكننا تجاهل قيام إيران بتطوير برنامجها النووي وبرنامج الصواريخ والتدخل في المنطقة. وعليه، فإن أي اتفاق مستقبلي يجب أن يعالج أوجه القصور في خطة العمل الشاملة المشتركة وأن يشارك

عالمية متناسبة خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجميع الاجتماعات ذات الصلة. نحن نرى أن اتفاقية باريس تعد فرصة استثنائية لدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. ومن جانبنا، سنسعى مع الشركاء إلى البحث عن الحلول واستكشاف الفرص التي يمكن من خلالها التقليل من تداعيات التغير المناخي، بما في ذلك عبر السعي لاستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما نشيد بالجهود الحثيثة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا" في أبوظبي لمساعدة الدول على اعتماد الطاقة المتجددة وتقديم حلول للتصدي لتحديات تغير المناخ.

وختاماً، أود أن أعبر عن امتنان دولة الإمارات للدول الأعضاء على انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣. ستركز عضوية بلدي في مجلس الأمن على تجربتنا وخبرتنا ونهجنا، بهدف مد الجسور لمعالجة أهم التحديات، بدءاً من التطرف والإرهاب والأزمات الإقليمية، مروراً بمكافحة الأوبئة والتغير المناخي، ووصولاً إلى قضايا المرأة والشباب وتعزيز دورهم في تحقيق الأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد عبد الله شاهد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في المهام الموكلة إليكم.

كما أشكر الأمين العام، السيد غوتيريش، على الجهود التي يبذلها في إطار الولاية المناطة به لتحقيق تطلعات الدول الأعضاء وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد مرَّ العالمُ خلال العامين الماضيين بظروفٍ غير مسبوقَةٍ منذ سنواتٍ طويلة، فقد امتلأتِ المشافي بالمرضى وخسرنا ملايين

احتفالنا الأول هذا العام باليوم الدولي للأخوة الإنسانية، تستبشر دولة الإمارات بما شهدناه من دعوات عالمية تشجع على الحوار بين الأديان والثقافات. ونكرر أن تحقيق السلام المستدام يتطلب مشاركة فاعلة من النساء والشباب نظراً لدورهم الأساسي في منع النزاعات وحلها وبناء المجتمعات وازدهارها.

وعلى نفس النهج، حرصت دولة الإمارات على ترسيخ الاستجابة الإنسانية في سياستها الخارجية وساهمت مع المجتمع الدولي في التخفيف من وطأة الوضع الإنساني في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث. وكأولوية، ينبغي علينا تكثيف العمل المتعدد الأطراف لمساعدة الشعوب على التصدي للجائحة، بدءاً من التوزيع العادل للقاحات ومواصلة إرسال المساعدات الإنسانية، ووصولاً إلى التعاون لإعادة بناء اقتصاد مستدام. ويتطلب هذا بناء مؤسسات تواكب التحديات مع تقوية عمل المنظمات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي تلعب دوراً محورياً في بناء قدرة المجتمعات على الصمود.

وينبغي التركيز أيضاً على استشراف المستقبل والاستثمار في المجالات التي تحقق الأمن والسلام والازدهار للشعوب. لذلك تواصل دولة الإمارات نهجها في تعزيز التنمية والازدهار عبر اتباع توجه طموح يجمع بين التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والابتكار، فالارتباط الواضح بين الشق السياسي والنمو الاقتصادي ضروري لمنطقتنا وهي تتطلع إلى المستقبل. ونحث هنا على تمكين الشعوب من الوصول للتكنولوجيا المتقدمة، والتي رغم استغلالها من البعض سلبياً إلا أنها تُعد أداة مهمة لخدمة السلام ومعالجة التحديات، الملحة، كتغير المناخ. وسواصل بلدي العمل مع الشركاء خلال المرحلة القادمة لتحويل التحديات إلى فرص وتسخير الإمكانيات لتحقيق السلام. وفي هذا السياق، يُعد تغير المناخ من أكثر التحديات إلحاحاً، لكن وعلى الرغم من تزايد تداعياته الخطيرة، نرى أنه يمكننا ليس فقط الحد من هذه التداعيات والتكيف معها إذا ما تكاثفت جهودنا الدولية، بل يمكننا أيضاً تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية للدول عبر الاستثمار في الحلول التي تخفف من وطأته. وعليه، نشدد على ضرورة وضع استجابة

في العالم؟ هذا هو السؤال الذي ننتظر أن نخرج بإجابات واضحة وحاسمة عليه إذا ما أردنا فعلاً ألا يكون موضوع هذه المناقشة العامة مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي والسياسي بعيداً عن الواقع الفعلي. ليس خافياً عليكم أن بلدي، سورية، كان أحد أكثر الدول تضرراً من الأعمال والجرائم الإرهابية التي جرت بدعم عسكري ومالي وإعلامي ولوجستي من قبل دول معروفة بتورطها في دعم الإرهاب، الذي لن تتسع سطور هذه الكلمة لاستعراض الويلات التي عاناها شعبنا بسببه. فقد قتل الأبرياء، وهجر الأمنون ودمرت البنى التحتية وسرقت مقدرات البلد وتسبب الإرهاب في أزمات إنسانية في بلد كان يفتخر بالإنجازات التي حققها شعبه في مختلف المجالات، حيث وصلت معدلات التنمية إلى أكثر من ٩,٥ في المائة في العام ٢٠١٠ السابق لبدء الحرب الإرهابية على سورية.

ولكن في المقابل وبفضل تضحيات وبطولات شعبنا وجيشنا وبمساعدة قيمة من الأصدقاء والحلفاء، حققنا إنجازات استثنائية في مواجهة هذا الإرهاب والقضاء عليه. وسيسجل التاريخ أن الشعب السوري لم يدافع فقط عن نفسه وعن وطنه وحضارته في كفاحه ضد الإرهاب، بل دافع أيضاً عن البشرية جمعاء.

إننا نشدد على أن مواصلة هذه المعركة النبيلة حتى تظهر كل الأراضي السورية من دنس الإرهاب وبسط سلطة الدولة وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل ربوع البلد واجب وطني دستوري وحق غير قابل للنقاش أو المساومة ولن نتثينا عنه أية اعتداءات أو ضغوط خارجية أو أية أكاذيب وادعاءات جرى ويجري الترويج لها. ونحن نقول لمن لا يزال يراهن على الإرهاب ويستثمر فيه أن رهانه خاسر ومدمر. لأن هذا الإرهاب سيرتد عليه عاجلاً أم آجلاً وسيذفع ثمنه الأبرياء كما حصل في دول مختلفة من العالم، وهو الأمر الذي يجب أن نحرص جميعاً على ألا يتكرر.

وفي هذا السياق، يبدو أن واحداً ممن اعتلوا هذا المنبر قبل أيام ما زال منفصلاً عن الواقع ويعتقد واهماً أنه يستطيع أن يعيد عقارب الساعة إلى الخلف وأن أمواله يمكن أن تغطي فشله وجرائمه، أو أن استمراره في استثمار الإرهاب في سورية يمكن أن يحقق غايات أسياده.

الأرواح. تراجع الاقتصاد وازداد الفقر والجوع. غُزلت المدن وقُيّدت الحركة وأُغلقت الجامعات والمدارس، وبتنا نخشى الاقتراب من بعضنا البعض. كل ذلك كان بسبب فيروس لا يرى بالعين المجردة، وما زال يتطور ويتحوّر ويهدّد بحصد المزيد من الأرواح في جميع أنحاء العالم.

في مواجهة هذا الواقع الصعب، كان هناك جانبٌ مُضيءٌ، حيث بُذلت جهودٌ جبارةٌ حققت نجاحات هائلة، سواء على المستوى الطبي أو على مستوى التضامن الإنساني الذي أظهرته بعض الدول. وفي المقابل، كان هناك جانبٌ مُظلم، فهناك مَنْ استخدم الجائحة وسيلةً لاستهداف الدول الأخرى سياسياً وأتاهما باختراع الفيروس، وهناك مَنْ تعامل بأنانيةٍ وتجاهل حاجات الآخرين، مُعتقداً أنه يعيش في جزيرة معزولة. إلا أن الأسوأ من هذا وذاك هو مَنْ تمادى في إجراءاته الاقتصادية القسرية المفروضة أحادياً على الدول والشعوب التي لا تسير في ركبته، رغم كل الآثار الإنسانية الكارثية التي خلفها ذلك، ضارباً بعرض الحائط كل المناشدات التي أطلقتها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لرفع هذه الإجراءات أو تخفيفها. فإذا كان كوفيد-١٩ يقتل مرةً، فهو يقتل مَرَاتٍ ومَرَاتٍ في ظل ما يسمى "العقوبات". وسأستشهد هنا بما قالته المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية على التمتع بحقوق الإنسان، وأقتبس: "إنَّ العقوبات تجلب المعاناة والموت في دول مثل كوبا وإيران والسودان وسورية وفنزويلا واليمن". وأيضاً بما قالته مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة، وأقتبس: "إنَّ العقوبات التي فُرضت باسم تقديم حقوق الإنسان هي في الواقع تقتل الناس وتحرمهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء والحق في الحياة نفسها".

نُرحب بموضوع المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، وهو "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل...". ولكن السؤال هنا: هل سيكون البعض متسقاً مع هذا العنوان؟ وهل سيتم فعلاً بناء القدرات بشكل مستدام واحترام حقوق الشعوب؟ هل سيتم الاستفادة من دروس السنوات الماضية؟ وهل ستتوقف حكومات بعض الدول عن سياساتها الخاطئة التي تركت تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار

أن ينتهي فوراً ومن دون قيد أو شرط. وكما دحرت سورية الإرهاب من معظم أراضيها، فإنها ستعمل بذات العزيمة والإصرار على إنهاء هذا الاحتلال بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي. والتاريخ السوري يشهد على أنه لا بقاء لمحتل، طال الزمن أو قصر.

إننا نحذر القلة من أصحاب الخطط الانفصالية في شمال شرق سورية من الاستمرار في أوهامهم المرفوضة من الشعب السوري، لأنهم يضعون أنفسهم في خانة القوى المتآمرة على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيتم التعامل معهم على هذا الأساس وعليهم أن يصحوا من غفلتهم ويتعلموا من الدروس الماثلة أمامهم وعلى مقربة منهم أن الرهان على القوى الخارجية والاستقواء بالمحتل على أبناء شعبهم رهان فاشل ولا يجلب إلا الذل والهوان لأصحابه والأذى والضرر لبلدهم وشعبهم إذا كانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا الشعب.

بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب، كانت الحكومة السورية منفتحة دائماً على أية مبادرات وجهود سياسية صادقة وحيادية لمساعدتها في الخروج من هذه الأزمة التي استهدفت سورية دولة وشعباً. وذلك على الرغم من وجود عوائق تضعها دول ليست لها مصلحة في استمرار هذه الجهود بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار في سورية. ومع الحفاظ على الثوابت الوطنية، شاركت الحكومة السورية في محادثات جنيف ومشاورات موسكو واجتماعات أستانا،

كما سهلت إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور عبر مساهمتها في الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيلة اللجنة وقواعد الإجراءات الخاصة بها. إننا نعيد التأكيد على موقفنا بأن هذه العملية يجب أن تكون بملكية سورية وقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي، انطلاقاً من قاعدة أن الدستور وكل ما يتعلق به شأن سوري حصراً، يقرره السوريون بأنفسهم. كما نؤكد على ضرورة أن يحافظ المبعوث الخاص إلى سورية على دوره كميسر وأن ينقل ما يحدث بصورة نزيهة وحيادية وموضوعية.

لقد أكدنا مراراً أن أبواب الوطن مفتوحة على مصاريحها أمام جميع اللاجئين السوريين للعودة الطوعية والأمنة إلى بلدهم. ولذلك فإن مختلف الجهات السورية المعنية تعمل بشكل حثيث ومتواصل

لقد تعاملت سورية بجدية وإيجابية مع الاجتماعات التي عقدت بصيغة عملية أستانا أملاً منها في أن يسهم ذلك إيجاباً في معركة محاربة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار في سورية. ولكن النظام التركي لا يزال يقدم الدليل تلو الدليل على عدم التزامه بمخرجات عملية أستانا وتجاهلات سوتشي ذات الصلة بمنطقة إدلب، شمال غرب سورية. إضافة إلى استمراره في دعم وحماية التنظيمات الإرهابية الموجودة هناك، ولا سيما جبهة النصرة المصنفة تنظيمياً إرهابياً من قبل مجلس الأمن، مما حول تلك المنطقة إلى خزان للإرهابيين الأجانب، وذلك بشهادة تقارير اللجان المختصة في مجلس الأمن نفسه.

هذا، ناهيك عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام التركي في الأراضي التي يحتلها في سورية، سواء عبر سياسيات التتريك والتجهيز القسري وقمع أبناء تلك المناطق الرافضين لهذا الاحتلال أو عبر العقاب الجماعي من خلال قطع المياه بشكل متعمد ومتكرر عن أكثر من مليون مواطن سوري في مدينة الحسكة والتجمعات السكنية التابعة لها، إضافة إلى تخفيض منسوب تدفق نهر الفرات إلى أقل من نصف النسب المتفق عليها بين البلدين بموجب اتفاق عام ١٩٨٧، مع ما يتسبب فيه ذلك من تداعيات إنسانية وبيئية وصحية وزراعية خطيرة.

لذلك فإن كل هذه الانتهاكات والجرائم تستدعي تدخلاً عاجلاً وجدياً من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة لوقفها بشكل فوري.

نعيد التأكيد على موقفنا بأن أي وجود أجنبي على الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة السورية وجود غير شرعي ويشكل خرقاً سافراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية، التي تؤكد على ضرورة الالتزام القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. هذا، ناهيك عن أن هذا الوجود يمنع استكمال مهمة القضاء على الإرهاب ويهدد الاستقرار والأمن في المنطقة.

بالتالي، فإن احتلال القوات التركية والأمريكية لأراض سورية تحت ذرائع واهية وقيامها بسرقة ثروات ومقدرات الشعب السوري، يجب

ولكن للأسف، عمدت بعض الدول إلى تسييس هذا الملف بشكل فاضح، سواء عبر الاستمرار في توجيه اتهامات لسورية لا أساس لها من الصحة، مصدرها المجموعات الإرهابية - لا تستغربوا ذلك - ومن يدعمها، أو عبر التشكيك بتعاون سوريا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جانب استغلالها لتقارير تقتصر على المصادقية والمهنية، فهم يذهبون إلى الإنترنت للحصول على معلومات - وتعرفون من ينشر هذه المعلومات في الإنترنت - أو عبر التلاعب بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية لتمرير قرار فرضته الدول الغربية ضد سوريا في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف (في اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، بما يشكل سابقة خطيرة في مسيرة عمل المنظمة وسيفاً مصلتا على رقاب جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

السيد الرئيس، تواصل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ احتلالها لجزء غال من الأراضي السورية - ألا وهو الجولان. ولذلك، فإن الجمهورية العربية السورية تعيد التأكيد على تمسكها الراسخ بحقها في استعادة كامل الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتؤكد أن القرارات والإجراءات كافة التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والديمقراطية أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

لقد بات من غير المقبول استمرار عجز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات ووقف انتهاكاتها المنهجية والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخاصة سياسة الاستيطان ودعم الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال وسرقة موارد الجولان الطبيعية، إضافة إلى اعتداءاتها المتكررة وانتهاكاتها المتواصلة للسيادة السورية. ولذلك، لا بد من ضمان مساءلة إسرائيل عن هذا السلوك المارق، وضمان عدم إفلاتها من العقاب حفاظاً على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإحقاقاً للحق والعدالة وتنفيذاً للقانون الدولي.

لتحقيق ذلك، سواء من خلال العمل على إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية والمرافق الخدمية في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب أو من خلال اعتماد إجراءات لتسهيل عملية عودة الراغبين منهم وتأمين متطلباتهم الأساسية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إصدار عدد من المراسيم التي يمكن الاستفادة منها لضمان العودة الآمنة والطوعية للمعنيين بذلك. ولكن للأسف لا تزال جهود الدولة السورية والدول الصديقة في الشأن الإنساني تصطدم باستغلال البعض لأوجاع وآلام ومعاناة السوريين وتوظيف ذلك لتحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية ومصالح الشعب السوري. وهنا، نؤكد على ضرورة أن يجري العمل الإنساني في سورية بما يتسق مع احترام سيادة الدولة ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والعمل بموافقتها وبالتنسيق معها وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. كما نؤكد على ضرورة توسيع النشاط الإنساني ليشمل المساعدات الترميمية ومشاريع التعافي المبكر والصمود الهادفة إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الطبية والتعليم والمأوى.

ونحن على استعداد لتقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها داخل سوريا، وإغلاق ما يسمى آلية المساعدات عبر الحدود التي طغت عليها كل أشكال الفساد - نعم الفساد - وعدم الفعالية، وسمحت بوصول المساعدات إلى المجموعات الإرهابية بدلاً من المحتاجين الحقيقيين إليها.

تؤكد الجمهورية العربية السورية مرة أخرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، ومن قبل أي كان وفي أي مكان أو زمان هو أمر مدان ومرفوض كلياً. هذا هو موقف سوريا. ولذلك انضمت سوريا طوعاً إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأوفت خلال فترة قياسية - في غضون أيام - بكل الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام، علماً بأن بعض الدول ما زالت تحتفظ بهذه الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية. وهي تعرف من أعني في هذه القاعة. وحرصت سوريا على التعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

أكثر توازناً وديمقراطية وعدالة، ويسهم في تحقيق الطموحات المشتركة لشعوبنا، وتحقيق التنمية والازدهار والاستقرار الذي ننشده جميعاً. وهذا بعيداً عن سياسات حكومات بعض الدول القائمة على التدخل العسكري والسياسي، ودعم الإرهاب، وفرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب، خلافاً لكل القيم التي نادى بها البشرية، والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن يدرك البعض أننا نعيش في عالم واحد مترابط بشكل وثيق، وأنه لا يمكن لدولة أن تحقق مصالحها وتضمن أمنها على حساب مصالح وأمن الدول الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا ليقدم بياناً لوزير الخارجية والتعاون الإنمائي الدولي في جمهورية أيسلندا.

السيد فالتيسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد غودلورغور ثور ثوردارسون، وزير الخارجية والتعاون الإنمائي الدولي لأيسلندا.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الأول و A/76/332/Add.11).

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمطان لعمامرة، وزير الخارجية وشؤون الجالية الوطنية بالخارج لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

السيد لعمامرة (الجزائر): يسعدني في البداية أن أهني السيد عبد الله شاهد على توليكم رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق. كما أعرب عن فائق التقدير لسلفكم، السيد فولكان بوزكير، على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة، وكذلك على المبادرات البناءة التي تم إطلاقها خلال رئاسته التي تستحق كل الشناء.

ولا يفوتني كذلك أن أجدد التقدير الخالص لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، مجدداً له التهئة على إعادة

رغم كل ما حصل في سوريا خلال السنوات الماضية، لا تزال قضية فلسطين هي القضية القومية المركزية بالنسبة لسوريا، التي لن تدخر جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لاستعادة أرضه المحتلة وكل حقوقه المشروعة، وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما تطالب سورية بوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة أعمال القتل والاستيطان والحصار والاعتقال التعسفي والتجهيز القسري والتمييز العنصري. وتحمل سوريا الدول الداعمة لإسرائيل مسؤولية وتبعات استمرار هذه الجرائم.

يجدد بلدي تضامنه الكامل ودعمه لموقف جمهورية إيران الإسلامية في وجه الإجراءات الأمريكية غير القانونية وغير المسؤولة ضدها، لا سيما فيما يتعلق بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وفي هذا المجال، تدين سوريا الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ عقود، والإجراءات الأمريكية في عسكرة الوضع في شبه الجزيرة الكورية. كما تطالب بوقف كل أشكال الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ضد فنزويلا وإيران وبيلاروس ونيكاراغوا وكوريا الديمقراطية وضد بلدي، سوريا، وذلك إعمالاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولا بد لي أيضاً من التعبير عن دعمنا لنهج روسيا والصين في الحفاظ على القانون الدولي، وضمان الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية في العالم، وفي مواجهة محاولات الهيمنة وسياسات التدخل الخارجي التي تنتهجها بعض الدول.

ختاماً، أؤكد على ضرورة تعزيز لغة الحوار والتفاهم فيما بين دولنا بناء على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتساوي في السيادة واحترام القانون الدولي، بما يؤسس لنظام عالمي جديد

التوتر وتحديات التنمية التي لا تزال تشهدها عديد المناطق في العالم، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

فالجزائر، وبصفتها دولة محورية تسعى للسلم والتعاون، تتابع ببالغ الاهتمام التطورات الحالية في هذه البلدان الشقيقة، وتؤكد موقفها الثابت بخصوص الحلول السلمية والسياسية لهذه النزاعات والأزمات بعيداً عن كل أشكال التدخلات الأجنبية، وهي المقاربة التي تتأكد صلاحيتها وأهميتها باستمرار على أرض الواقع.

لقد حرص بلدي على الانخراط في العديد من المساعي الإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات والنزاعات وجلب الاستقرار في دائرتها الإقليمية والدولية من خلال إعلاء قيم الحوار والتفاوض والمصالحة الوطنية. وستستمر الجزائر في الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب التي تناضل من أجل استرجاع حقوقها الأساسية المشروعة وتقرير مصيرها، خاصة في فلسطين وفي الصحراء الغربية.

وفي هذا الإطار، تعرب الجزائر عن عميق قلقها أمام انسداد آفاق حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية وأمام استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق وتتكّره التام للعملية السلمية ولقرارات الشرعية الدولية. كما تجدد الجزائر نداءها للمجتمع الدولي، وخاصة لمجلس الأمن، لتحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية وحمل السلطة القائمة بالاحتلال على إنهاء احتلالها لكافة الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما تجدد الجزائر تمسكها والتزامها بمبادرة السلام العربية الرامية إلى تكريس حل الدولتين وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري.

وبنفس العزيمة، تجدد الجزائر التأكيد على موقفها الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتدعو الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها القانونية كاملة تجاه الشعب الصحراوي وضمان حقوقه غير القابلة للتصرف.

انتخابه، وكذلك على دوره القيادي في تحضير وقيادة عمل الأمانة العامة في كل المجالات، وعلى وجه الخصوص في مجال السلم والأمن والتنمية المستدامة، وكذا حماية وترقية حقوق الإنسان.

تعتقد هذه الدورة وعالمنا يشهد تحديات جمّة تلقي بظلالها على كافة أوجه الحياة البشرية. ولا شك في أن جائحة كورونا، بسرعة انتشارها وضراوة فتكها بملايين البشر عبر العالم متجاوزة كل الحدود الجغرافية دون التمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة، تأتي على رأس هذه التحديات الوجودية.

إن هذا الوضع يؤكد أكثر من أي وقت مضى على الحاجة الملحة لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين وتفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف بشكل أكثر نجاعة للتصدي المشترك لهذه الجائحة، ولإرساء أسس نظام عالمي جديد لما بعد جائحة كوفيد-19، بما يحقق معايير العدل والإنصاف ويضمن المشاركة المتساوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون تمييز.

ومن هذا المنطلق، فإن موضوع هذه الدورة يحمل في طياته العناصر الأساسية لتعزيز آفاق العمل المتعدد الأطراف الذي لا نرى بديلاً عنه لتجاوز هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البشرية. في هذا السياق، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تفرضها هذه الجائحة، فإنها تمنحنا كذلك فرصة تاريخية لاستدراك أخطاء الماضي واستخلاص العبر بما يسمح لنا بالمضي قدماً في بناء مستقبل مزدهر للإنسانية جمعاء.

ولهذا فنحن مطالبون اليوم بالعمل للدفع بعملية الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة لتحسين أدائها وتعزيز كفاءتها في الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها بحكم الميثاق، مع التركيز على تفعيل الدور المركزي للجمعية العامة للأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل ووضع حد للإجحاف التاريخي الذي تتعرض له القارة الأفريقية كاملة.

إن الوضع الاستثنائي الخطير الذي تعيشه المجموعة الدولية جراء جائحة كورونا يجب ألا يُنسبنا الأزمات السياسية والأمنية ويؤثر

لقد تجسدت مقاربة الجزائر لحل الخلافات والنزاعات من خلال مساهمتها بشكل إيجابي، لا سيما في ليبيا الشقيقة، حيث تدعم الجزائر مسار الحوار الوطني بين الأشقاء الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة، ونسعى لتفعيل آلية دول الجوار الليبي التي عقدت آخر اجتماعاتها الوزارية في الجزائر للمساهمة في تحقيق الاستقرار المنشود في ليبيا والدفع بعجلة السلام إلى محطة الانتخابات، طبقاً لخارطة الطريق المنبثقة عن مسار الحوار السياسي الليبي، من أجل الحفاظ على أمن وسلامة ليبيا وكذلك دول الجوار التي تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في هذا البلد الشقيق. وتبقى الجزائر مستعدة لتقديم المزيد من التسهيلات والمساهمة بشكل مباشر في ما يحدث في ليبيا الشقيقة على درب الحوار والتسوية السلمية. والجزائر مستعدة لمواصلة جهودها ودعم الأشقاء الليبيين وتمكينهم من الاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، مثلما التزم بها مرارا السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص الوضع في مالي، فإن الجزائر تظل ملتزمة بمواصلة القيام بدورها المركزي على رأس لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، وتعبّر عن ارتياحها للتطورات الإيجابية المسجلة في هذا الإطار على الرغم من التحديات والصعوبات الجمة جراء انتشار وتوسع الرقعة الجغرافية للخطر الإرهابي الذي يهدد أمن واستقرار مالي وكذلك جيران هذه الدولة الشقيقة في منطقة الساحل والصحراء.

وتبقى الجزائر ملتزمة بالعمل إلى جانب الأشقاء في مالي للمضي قدما في تجسيد كافة أهداف ومبادئ اتفاق الجزائر، وتتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية. ونجدد، هنا في هذا الصدد، دعوتنا إلى المجموعة الدولية للوقوف إلى جانب الشعب المالي الشقيق لمساعدته على إنجاح هذا المسار من خلال الوفاء بالتزاماته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الوضع في هذين البلدين يؤثر ويتأثر بشكل مباشر بحالة الاستقرار التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء نتيجة تفاقم التهديد

فبتظيم استفتاء حر ونزيه لتمكين الشعب الصحراوي الأبي من تقرير مصيره وتحديد مستقبله السياسي بنفسه لا يمكن أن يظل إلى الأبد رهينة لتعنت دولة محتلة أخفقت مرارا وتكرارا في الوفاء بالتزاماتها الدولية، لا سيما تلك الالتزامات الواضحة الصريحة المنبثقة عن خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة الوحدة الأفريقية، وكذا كافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد نطقت الشرعية الدولية من خلال قرارات مجلس الأمن، كما فعلت قبل ذلك محكمة العدل الدولية منذ أربعة عقود خلت من خلال رأيها القانوني الاستشاري، لتشهد بحقيقة النزاع في الصحراء الغربية، كون هذا النزاع قضية تصفية استعمار لا يمكن أن تجد طريقها للحل إلا عبر تفعيل مبدأ تقرير المصير.

وهو نفس المبدأ الذي تتبناه الجزائر التي تسعى دوماً بصفتها بلداً جاراً ومراقباً للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، لتكون على الدوام مصدراً للسلام والأمن والاستقرار في جوارها، على اعتبار أن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتمي وثابت وغير قابل للتقادم. وفي هذا السياق، تؤيد الجزائر قرار قمة مجلس السلم والأمن الأفريقي القاضي بإطلاق مفاوضات مباشرة بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كون الدولتين تتقاسمان العضوية في الاتحاد الأفريقي، بما في تلك العضوية المشتركة، وما يتبعها من واجبات والتزامات تجاه مبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي.

تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وبحكم تاريخها النضالي المجيد وموقعها وانتمائها العربي والأفريقي والإسلامي والمتوسطي، تبقى الجزائر، المتشبثة بأهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز، متمسكة بالقيم والمبادئ الراسخة لمنظمة الأمم المتحدة وتهدف من خلال كل مساعيها إلى تكريس لغة الحوار كأساس لحل جميع الأزمات والنزاعات. وتبقى الجزائر تعارض الإجراءات القسرية أحادية الجانب، التي تُفرض على الدول النامية كوسيلة ضغط سياسية واقتصادية خارج إطار الشرعية الدولية.

التطورات المناخية والطبيعية. فقد أصبحت المسائل البيئية جزءاً هاماً من السياسات العامة التي تنتهجها الدولة على مختلف المستويات وفي شتى القطاعات.

من جانب آخر، يواصل بلدي بخطين ثابتين مسار ترسيخ دعائم البناء الديمقراطي للجزائر الجديدة مع تكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية، بعد التعديل الدستوري والانتخابات التشريعية، وهو يتأهب حالياً لإجراء انتخابات محلية مهمة.

إن مسار التغيير الديمقراطي يجسده مخطط عمل الحكومة الذي تم اعتماده منذ أيام معدودة بمحاورة الأساسية الخمسة التي تتركز حول تعزيز دولة القانون وتكريس الحوكمة؛ وعصرنة العدالة؛ وتعزيز الحريات والحوار والتشاور؛ وإقامة مجتمع مدني حر ومسؤول؛ بالإضافة إلى حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية الصحافة؛ ومحاربة الفساد، وعصرنة الإدارة والوظيفة العمومية. كل هذه الإصلاحات السياسية، تبلور إرادة الجزائر شعباً ودولة في تعزيز حقوق الإنسان بمعناه الواسع، في كل ربوع الوطن.

أما في المجال الاقتصادي، تسعى الحكومة إلى تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي وعصرنة النظام المصرفي والمالي وإصلاح القطاع العمومي التجاري، وحوكمة المؤسسات العمومية، ناهيك عن تحسن جاذبية مناخ الاستثمار وترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولات.

إن التحديات الوجودية التي فرضتها جائحة كورونا أثبتت حتمية المصير المشترك للبشرية قاطبة، وأكدت للمجتمع الدولي إلزامية العمل المشترك من أجل ضمان مستقبل أفضل للجميع. وعليه، فإن البشرية أمام فرصة ثمينة، وهي الفرصة التي يتعين علينا اغتنامها، لا لأجل تغيير الماضي، ولكن لضمان انطلاقا فعليه صوب إحلال حقبة جديدة تسمح لكل البشر بالعيش الكريم في منأى عن الخوف وفي منأى عن الحاجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوليفر جوزيف، وزير الخارجية والأعمال التجارية الدولية وشؤون الجماعة الكاريبية لغرينادا.

الإرهابي فيها بكل تداعياته وارتباطاته الخطيرة. فأمام هذا الوضع، بادر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مؤخراً، في إطار ممارسة عهده كمنسق لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأفريقي، بالتوجه بمبادرة إلى الرئيس المباشر لهذه المنظمة لتفعيل الوسائل والأطر للعمل المشترك لتعزيز من كفاح القارة الأفريقية ضد آفة الإرهاب.

وبنفس الروح البناءة، تواصل الجزائر مساعيها الرامية لوضع حد للخلافات وترقية الشراكة الاستراتيجية بين المجموعتين العربية والأفريقية، كما تؤكد على ضرورة الالتزام بوحدة الصف الأفريقي وتقادي كل العوامل التي من شأنها الإخلال أو التأثير سلباً على هذه الوحدة التي تظل الشرط الأساسي لتحقيق مختلف الأهداف الاستراتيجية التي تسعى دول وشعوب القارة الأفريقية لتجسيدها عبر تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

وفي هذا الصدد، استجابت الجزائر لرغبة الأشقاء في إثيوبيا ومصر والسودان، استجابت لهذه الرغبات، بقيامها بمسعى يرمي إلى الإسهام في خلق المناخ السياسي الذي يمكن هذه الدول الشقيقة من تجاوز خلافاتها وتغليب منطق التعاون وحسن الجوار والمصلحة المشتركة، وذلك مساهمة من الجزائر في إنجاح الوساطة الأفريقية.

منذ دخول أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ، أحرزت الجزائر تقدماً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف، حيث احتلت المرتبة الأولى على المستويين الأفريقي والعربي في عام ٢٠١٩ ضمن تصنيف مؤشر التنمية المستدامة المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

أما فيما يتعلق بالمسائل البيئية، تبقى الجزائر منشغلة بتفاهم المشاكل التي تمس مختلف الجوانب ذات الصلة، خاصة منها ظاهرة التصحر التي يعاني منها بلدي منذ عقود مديدة والتزايد المستمر للكوارث المناخية كالفيضانات والجفاف وندرة الأمطار وما ينجم عنها من مخلفات سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الأضرار الأخرى الناجمة عن الكوارث البيئية وتغير المناخ والتناقص المقلق للتنوع البيولوجي. وبالرغم من قدراتها المحدودة، لم تدخر الجزائر أي مجهود لمواجهة التحديات المختلفة التي تفرضها هذه

وقد تعطل هذا الاتجاه التصاعدي في الناتج بسبب الجائحة، حيث أظهرت التقديرات الأولية انكماش الاقتصاد بنسبة ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠. وسجلت انخفاضات حادة جدا في عدة قطاعات، أبرزها السياحة والنقل الجوي. وارتفعت البطالة من مستوى قياسي منخفض بلغ ١٥,١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ إلى ٢٨,٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مع فقدان ١٤ ٠٠٠ وظيفة كنتيجة مباشرة للجائحة. وكانت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه الجائحة شديدة جدا بالنسبة للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والشباب والعمال غير المهرة، وهم ممثلون تمثيلا زائدا في قطاعي السياحة والقطاع غير الرسمي، اللذين كانا الأكثر تضررا من الجائحة. وبعد مرور ستة عشر شهرا على الإبلاغ عن أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الجزيرة، لا يزال الاقتصاد المحلي يعاني من الآثار المتبقية. وفي الأشهر الستة الأولى من العام، كان النشاط الاقتصادي أقل من مستويات ما قبل كوفيد-١٩ ولكنه كان أعلى قليلا من المستويات للفترة المقارنة في عام ٢٠٢٠. وتظهر بيانات الربع الأول من عام ٢٠٢١ فترات انتكاس في معظم القطاعات، بما في ذلك الفنادق والنقل الجوي. ومع ذلك، هناك مؤشرات على تحسن النشاط الاقتصادي مقارنة بعام ٢٠٢٠، كما يتضح من بيانات الربع الثاني المتاحة لمعظم القطاعات.

كما زاد عدد الزوار الوافدين خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من العام مع زيادة عمليات التلقيح وتحسن السفر عبر الحدود على الصعيد العالمي. وينبغي أن يزيد تعزيز تنفيذ برنامج الاستثمار في القطاع العام من حفز الاقتصاد وزيادة ثقة المستثمرين.

وفي أعقاب الارتفاع الحاد في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، انخفض معدل البطالة إلى ١٨,٥ في المائة في الربع الأخير من العام، لكنه ارتفع قليلا في الربع الأول من عام ٢٠٢١ إلى ١٩,٥ في المائة، وهي أحدث البيانات المتاحة.

السيد جوزيف (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطبكم، سيدي الرئيس، وهذه الهيئة بصفتي وزيرا للخارجية والأعمال التجارية الدولية وشؤون الجماعة الكاريبية في غرينادا. أود أولا أن أهنيئ السيد عبد الله شاهد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ونؤكد مجددا ثقتنا به وبفريقه لقيادة هذه الدورة، ونقدم دعمنا للعمل الذي ينتظرنا هذا العام، تحت شعار "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة".

وأشارك أيضا زملائي الموقرين في الإشادة برئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته في دورتها الخامسة والسبعين، سعادة السيد فولكان بوزكير، وشكره على إدارته القديرة للجمعية العامة خلال العام الماضي.

وأعتمد هذه الفرصة لأهنيئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه لخدمة هذه المؤسسة وقيادتها لمدة خمس سنوات أخرى. وأشيد بجهوده الدؤوبة والتزامه في التصدي للتحديات العالمية المتزايدة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمة تغير المناخ، ونحن نسعى معا إلى إيجاد حلول مستدامة.

وإذ نواصل التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وعدد الوفيات الناجمة عنها، والأثر السلبي على اقتصاداتنا، والتداعيات الاجتماعية، وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل غرينادا، وكلها تقوض استقرار شعوبنا وبقائها، فإن اختيار موضوع دورة هذا العام كان الأنسب.

والواقع أن مرض فيروس كورونا قد عاث فسادا هائلا في الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مع حدة كبيرة وتأثير دائم على الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا. وقبل أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الجزيرة في آذار/مارس ٢٠٢٠، كان اقتصاد غرينادا يسير في مسار تصاعدي منذ عام ٢٠١٣، حيث شهد نموا بمعدل ٤,٥ في المائة سنويا. وكان الدافع الرئيسي وراء هذا النمو هو الأنشطة القوية في قطاعات البناء والسياحة والتعليم الخاص.

ولأننا ضعفاء أمام الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ فما زلنا ندعو إلى المناصرة بحيث تمكننا المؤسسات المالية الدولية المعنية من مواجهة الفعالة للتحديات الإنمائية التي تفرضها الجائحة واستعادة إمكانية الحصول على التمويل الميسر.

ونغتتم هذه الفرصة لشكر جميع الدول، بما فيها كوبا والمكسيك والأرجنتين وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها، التي تواصل تقديم المساعدة الطبية المباشرة إلى غرينادا للتصدي للجائحة.

لقد أكدت مجددا الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بما فيها غرينادا، التزامنا بالتصدي لظاهرة تغير المناخ. وندعو إلى مواصلة الدعم والمساعدة، ليس فقط بالتخفيف من آثار تغير المناخ، ولكن أيضا ببناء قدرات الموارد البشرية، التي ينبغي أن يكملها النمو والتحول المستدامان. فمن الواضح أن زيادة قدرات الموارد والهياكل الأساسية المرنة ستساعد على الحد من المخاطر والقدرة على الصمود.

إن غرينادا، شأنها شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه مخاطر شديدة في قطاع الزراعة والتي لا تؤثر على أمننا الغذائي فحسب بل تؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على محاصيلنا التصديرية الرئيسية، ومحاصيل الفاكهة، والحرجة، والماشية، ومصادر الأسماك. ومن أجل التصدي لتلك الآثار والتهديدات المتزايدة، تتحرك غرينادا بسرعة لتنفيذ مشاريع الزراعة المراعية للمناخ باعتبارها إحدى استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ للحد من آثاره. ولذلك نحن بحاجة ماسة إلى الحصول على موارد إضافية لضمان بقاء قطاعنا الزراعي من خلال ممارسات مراعية للمناخ.

إنه يتعين علينا أن نناضل ليس مع تغير المناخ فحسب، بل أيضا لضمان الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام. فلا يزال ذلك أحد أهم بنود السياسة في غرينادا. وقد اعتمدت حكومتنا خطة طموحة بشأن "النمو الأزرق" من أجل الاستخدام المستدام لإقليمنا البحري الشاسع، الذي تزيد مساحته على ٧٠ ضعف مساحة أراضيها، وموارده التي لا حصر لها، والتي تمثل إسهاما كبيرا في ناتجنا المحلي الإجمالي.

ومعدل الانتعاش على الصعيدين العالمي والمحلي أبطأ مما كان متوقعا في البداية. إن عدم المساواة في الحصول على اللقاح، وتباطؤ معدلات التطعيم عما كان متوقعا، والتردد في أخذ اللقاح، وظهور متحورات جديدة من كوفيد-١٩، والموجات الثانية والثالثة من الجائحة في عدة بلدان، وتعطيل التجارة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن هي عوامل تعوق الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبالتالي المحلي.

ومع ذلك، تواصل حكومة غرينادا تنفيذ سياسات وتدابير لحماية الأرواح والحفاظ على سبل العيش خلال هذه الفترة التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين. وتقوم أولويات ميزانية عام ٢٠٢٢ على خطة السياسة الاستراتيجية للحكومة من أجل الانتعاش والتحول والمرونة، والمحددة في خطة عملها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. إن الإجراءات المختلفة في خطة العمل هذه المتعددة السنوات هي الأدوات التي يجري من خلالها تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٥. وتحدد خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ الإجراءات الاستراتيجية التي سيتم تنفيذها، والكيانات المسؤولة، ومؤشرات الأداء، والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وذلك في إطار كل واحد من الأهداف والنتائج الوطنية الواردة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

ومن الضروري أن نواصل التشديد على إعادة تصنيف مركزنا ومعالجتها من جانب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي أسفر عن تهميش حجم المساعدة الإنمائية المقدمة إلى المنطقة. فمن الواضح أن هذا يمثل مشكلة. إننا نحث مرة أخرى على المناصرة والدعم من المنظمات، بما فيها المنظمات المنطوية تحت مظلة الأمم المتحدة، من أجل تفكيك تلك الأحكام غير العادلة. ونؤكد من جديد أن البيانات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تعكس الطبيعة الحقيقية لضعف دول منطقة البحر الكاريبي. ولذلك نكرر دعوتنا إلى وضع مؤشر للضعف متعدد الأبعاد يعالج مواطن الضعف هذه معالجة كافية. ونحث بقوة على الانتهاء منه في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٢٢.

رئيس جمهورية كينيا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. علاوة على ذلك، وبعد إنشاء بعثة للجماعة الكاريبية في كينيا، يحدونا أمل صادق في أن تواصل منطقتا البحر الكاريبي وأفريقيا بناء وترسيخ أواصر الصداقة والتعاون بيننا.

إن غرينادا تكرر التأكيد في كل عام على الأثر السلبي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية للإنسانية التي تفرضها على شعب جمهورية كوبا، البلد الذي قدم ثروة من المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك خلال هجمة كوفيد-١٩، ولكن مع ذلك تتم إعاقة مشاركته في الاقتصاد العالمي. نشكر مرة أخرى دولة كوبا الجزرية الشقيقة على تضامنها وعلى مساهمتها ودعمها القيمين لغرينادا ومنطقتنا والعالم في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وعلى دعمها في العديد من المجالات الأخرى.

إن غرينادا تصوت سنويا مع الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة تأييدا لقرارات الجمعية الداعية إلى رفع الحظر المفروض على حكومة كوبا وشعبها. ومرة أخرى نوجه نداء مدويا آخر هذا العام من أجل الرفع الكامل لهذا الحظر واحترام حقوق الشعب الكوبي. وندعو أيضا إلى إعادة قبول كوبا، دون عوائق، في المجتمع الاقتصادي والتجاري والمالي لدول العالم.

كما تدعو غرينادا إلى استجابة عالمية أقوى من أجل انتعاش هايتي وإلى تكثيف التصدي للآزمات الإنسانية والأمنية الأخرى التي تتكشف في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تعيد غرينادا تأكيد دعمها الثابت للسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وتعتقد أن القانون والأمن أساسيان لتيسير التسوية السلمية للمنازعات، وهي عنصر حيوي لتحقيق وصون السلم والأمن الدوليين. وتكرر غرينادا دعوتها إلى أن تتفكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مبادئها التنظيمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

وعلى تلك الخلفية يمكننا نحن المجتمع الدولي، بالعمل جنبا إلى جنب في سعينا الدؤوب لتحقيق أهداف المنظمة، أن نستطيع الأمل -

وتتطلع غرينادا بكل أمل إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي سيعقد في عام ٢٠٢٢، وإلى النهوض بالعمل العالمي لصالح المحيطات الذي طال انتظاره من خلال حلول مبتكرة قائمة على العلم من أجل التنمية المستدامة بينما نبدأ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

ولا يمكننا مناقشة تغير المناخ بمعزل عن الصحة. في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، تتادي غرينادا بالدعوة من أجل تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع واعتماد خطة "الصحة الواحدة" على الصعيد العالمي، وهي نهج يقر بالصلة بين الرفاه والرخاء والبيئة الصحية. وبينما نسعى إلى الوقاية من الجائحات في المستقبل والكشف عنها والتصدي لها، يجب أيضا فحص الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الصحة العقلية. إن صحة كوكبنا وتغير المناخ يتطلبان سياسة متكاملة ويتطلبان، ضمن أمور أخرى، التعاون والقيادة والإدارة والإرادة السياسية، فضلا عن تقاسم الموارد وتبادل الخبرات لإيجاد حلول أفضل وأسرع.

واسمحوا لي أن أعلن بشكل قاطع أن غرينادا، كجزء من الجماعة الكاريبية، تدين بشدة العنصرية والتعصب والتمييز بأي شكل من الأشكال، وكذلك الأعمال والجرائم المرتبطة بالعنصرية والتمييز. وترحب غرينادا باتخاذ الجمعية العامة بالإجماع، في ٢ آب/أغسطس، للقرار ٣١٤/٧٥ المعنون "إنشاء المنتدى الدائم للسكان المنحدرين من أصل أفريقي"، وهو مشروع بالغ الأهمية في الذكرى السنوية لإلغاء الرق في جميع أنحاء الجماعة الكاريبية، قبل قرابة ٢٠٠ عام.

وحتى في الوقت الذي تتطلب فيه القضايا المعاصرة تركيزنا واهتمامنا، تظل غرينادا والجماعة الكاريبية واعتيتين بتاريخ الرق وأثره. من وجهة نظرنا، نحن نفهم جيدا التحديات التي تواجه تحويل الالتزامات السياسية العالمية إلى واقع ذي مغزى. ولذلك ندعو إلى إيلاء اهتمام دولي أكبر لتلك المسألة. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل مع التنمية المستدامة دون النظر في ترابطها مع حقوق الإنسان.

كما أنني أفخر كثيرا بتسليط الضوء على مؤتمر القمة الأفريقي - الكاريبي الأول، المؤتمر التاريخي والناجح، الذي تكرم باستضافته

جهودها وتوجهاتها الخيرة لصالح دول العالم، وحماية حقوق البشر في الأمن والسلم والاستقرار والازدهار.

نقف اليوم حضوريا في هذه القاعة ونحن نشهد أولى خطوات التعافي من جائحة كوفيد - ١٩، بعد أن عقدت دورة العام الماضي بشكل افتراضي، الأمر الذي برهن على أن التعاون الدولي والشراسة العالمية ضروريان للتعامل مع مخاطر هذه الجائحة ومكافحة تأثيراتها على سلامة وصحة الإنسان. إن مملكة البحرين، بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتوجيهاته السديدة، حرصت على أن تكون على أهبة الاستعداد التام لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، وتسخير كل الإمكانيات والجهود لحماية المواطنين والمقيمين على حد سواء، وتقديم الرعاية الصحية اللازمة للجميع دون تمييز.

كما شكلت الجهود الوطنية بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، دورا رئيسيا في سرعة الاستجابة ووضع الاستراتيجيات الاستباقية وخطط التعامل مع كافة السيناريوهات، وذلك قبل الإعلان عن أول حالة في المملكة في شباط/فبراير ٢٠٢٠، واتخاذ جميع الإجراءات لوقاية المجتمع من خطر الجائحة.

كما اتبعت المملكة استراتيجية التتبع/الفحص/العلاج لحصر المخالطين والحد من انتشار الفيروس في المجتمع، وذلك بمتابعة الفريق الوطني الطبي لمكافحة فيروس كورونا، الذي تم تشكيله لوضع خطط وبروتوكولات التعامل مع مسارات ومستجدات الفيروس. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع استراتيجية إعلامية متكاملة للتعامل الإعلامي الأمثل لمواجهة التحدي لكافة السيناريوهات المتوقعة استباقيا وأنيا. كما اعتمدت آلية الإشارة الضوئية لمستوى انتشار مرض فيروس كورونا، التي تعد آلية متقدمة وواضحة المعايير وتتكون من أربعة مستويات، ويتم على أساسها فتح أو إغلاق القطاعات المختلفة في مملكة البحرين، مع الحفاظ على حرية الحركة والتنقل، وإبقاء كافة المنافذ الجوية والبرية والبحرية مفتوحة طوال فترة التصدي للجائحة.

لقد مملكة البحرين بإعطاء أكثر من ٢,٥ مليون جرعة من التطعيم المضاد لفيروس كورونا للمواطنين والمقيمين بشكل مجاني،

من أجل مجتمع أكثر عدلا وشمولا؛ ولإعادة بناء مجتمعات مستدامة تستجيب بشكل كاف لاحتياجات دارنا المشتركة، الأرض؛ ولتفعيل دور أمنا المتحدة وتنشيطها وأن نثبت أننا، بالوقوف معا مع الاحترام المتبادل، قادرون على الصمود في وجه تحديات اليوم والتغلب عليها. وقد حان الوقت لتحويل الأمل إلى عمل هادف لمصلحة جميع شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إريتريا لتقديم خطاب أدلى به وزير خارجية دولة إريتريا.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل سلفا الذي أدلى به معالي السيد عثمان صالح محمد، وزير خارجية دولة إريتريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لوزير خارجية دولة إريتريا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.11).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين.

السيد الزياني (البحرين): السيد الرئيس، يسرنا تهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، متمنين لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها. كما نشكر الرئيس السابق، معالي السيد فولكان بوزكير، على الجهود التي بذلها في إدارة أعمال الدورة السابقة بكل كفاءة واقتدار.

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين لانضمام مملكة البحرين إلى منظمة الأمم المتحدة. ونحن فخورون، قيادة وحكومة وشعبا، بما أنجزناه مع هذه المنظمة الدولية من تعاون وتشارك والتزام لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة لخدمة الإنسانية جمعاء، معربين عن تقدير مملكة البحرين للتعاون الوثيق القائم مع الأمم المتحدة، مؤكدين العزم على مواصلة الإسهام في أنشطة منظمة الأمم المتحدة ودعم

حقوق الإنسان. لقد حرص بلدي على حماية حقوق الإنسان التزاماً منها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعملت في هذا السياق على النهوض بالمرأة البحرينية وإدماج احتياجاتها في المسار التنموي لضمان تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، بما في ذلك المساواة في الرواتب والأجور لتحقيق شراكة متكافئة لبناء مجتمع تنافسي مستدام. وحافظت مملكة البحرين على مركزها في الفئة الأولى بالتقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية المعني بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص للسنة الرابعة على التوالي. كما أقرت حكومة بلدي قانوناً للعقوبات البديلة شكل نقلة نوعية في الإصلاح والتأهيل حيث جاء منسجماً مع السياسات الجنائية الحديثة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

حرصت حكومة بلدي على أن يكون برنامج عملها ورؤيتها الاقتصادية متماشين مع أهداف التنمية المستدامة والركائز والسياسات والمبادرات الرئيسية المراد تحقيقها لصالح الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها الأساسية، وذلك من خلال أولويات ثلاث تتمثل في تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع، والاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، وتأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة.

وقد وقعت وزارة الخارجية مع مكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة لدى مملكة البحرين اتفاق إطاراً للتعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة لتعزيزاً للتعاون المستمر والمتنامي بين مملكة البحرين والأمم المتحدة في مختلف المجالات والمستويات.

تشارك مملكة البحرين المجتمع الدولي اهتمامه بالتغير المناخي وتأثيراته على حياة الإنسان، والجهود التي تبذل للتخفيف من آثاره على البيئة. وفي هذا الإطار، نعرب عن تطلعننا إلى المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما وضع بلدي خطة متكاملة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في المملكة، ضمن استراتيجيتها للتنمية المستدامة، وخفض الانبعاثات الكربونية، ومواكبة للمساعي الدولية لمواجهة تغير المناخ، وذلك في ضوء توجهات جلالته الملك المفدى بتطوير الوضع

ونجحت حملتها الوطنية للتطعيم في تطعيم ٧٤,٨ في المائة من إجمالي السكان حتى آب/أغسطس الماضي، و ٩٣ في المائة من إجمالي السكان المؤهلين لأخذ التطعيم، كما أجرت البحرين أكثر من ستة ملايين اختبار بتحليل تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR)، وهو واحد من أعلى عدد من الاختبارات للفرد في العالم، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت مملكة البحرين سباقة فيما يتعلق بالكثير من بروتوكولات العلاج المتعلقة بالفيروس.

لقد طبقت مملكة البحرين سلسلة من الإجراءات التي استهدفت حماية صحة المواطن والمقيم من جانب، والحفاظ على الاقتصاد ومعيشة المواطن من جانب آخر، حيث تم إطلاق حزمة مالية واقتصادية تجاوزت قيمتها ٤,٥ مليارات دينار بحريني (حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي) أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، تهدف إلى إسناد القطاعات الاقتصادية المتضررة جراء الجائحة، والقطاع الخاص والمواطنين ودعم الأجور وحماية الوظائف. كما عززت مملكة البحرين من جهود التعاون والتنسيق المشترك مع منظمة الصحة العالمية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة الطارئة. ونحن فخورون بأن منظمة الصحة العالمية أعلنت المنامة أول مدينة صحية لإقليم الشرق الأوسط.

تؤكد مملكة البحرين على أهمية الدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية الحيوية، وتعزيز أسس الأمن والسلم الدوليين من أجل خير البشرية، مؤكداً التزام المملكة بكافة المواثيق والقوانين الدولية، والعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها.

وتعمل بلدي على تعزيز التعاون والشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، وتقديم كامل الدعم لجهود مملكة البحرين في هذا المجال. وقد وقعت وزارة الخارجية مؤخراً إعلان نوايا مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة لدى مملكة البحرين للمشاركة في إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي نأمل أن تكون إطاراً جامعاً وشاملاً للمبادرات والمشاريع والأهداف التي تعتزم حكومة بلدي تنفيذها في مجال حماية

وفي هذا الإطار، يؤكد بلدي على ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، مع تمسكه بالثوابت العربية الأساسية، وفي مقدمتها الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق في العيش في وطن آمن ومستقر ومزدهر. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل على حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً، يلي تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق مبدأ حل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ويدعم بلدي مبادرة المملكة العربية السعودية الشقيقة لوقف إطلاق النار في اليمن من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

ويدين بلدي استمرار جماعة الحوثي في استهداف المدنيين والمنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية عبر إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة المفخخة بشكل ممنهج ومتعمد، في مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني.

وتدعو مملكة البحرين إلى تسوية عاجلة لقضية سد النهضة، وأهمية التوصل إلى اتفاق عادل وملزم لمسألة ملء وتشغيل السد بما يحفظ الحقوق المائية لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، ويسهم في حفظ السلم والأمن والاستقرار في الشرق الأفريقي.

أما في ليبيا، فإننا ندعو إلى احترام سيادة الدولة الليبية واستقلالها ووحدة أراضيها، ودعم جهود السلطة التنفيذية المؤقتة، ووقف التدخل في شؤون ليبيا الداخلية، وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، وإجراء انتخابات تعكس إرادة الشعب الليبي الشقيق.

كما نجدد دعمنا للحقوق المشروعة للمملكة المغربية الشقيقة على أقاليمها الجنوبية وفقاً لمبادرة الحكم الذاتي، ومساندة جهودها الهادفة إلى إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء في إطار سيادة المملكة المغربية ومبادراتها التنموية في هذه المنطقة.

البيئي والمناخي في البلد. ونؤكد في هذا السياق، دعم مملكة البحرين للمبادرة السعودية الرائدة في هذا الخصوص، وهي "مبادرة السعودية الخضراء"، و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر".

تستمر منطقة الشرق الأوسط في حالة انعدام الاستقرار والأمن. وتعاني شعوب عدد من دولها ظروفًا صعبة جراء الحروب والأزمات والصراعات الدائرة فيها التي تسببت في فقدان الأرواح وتشريد الملايين من اللاجئين والنازحين، وتدمير المدن والقرى والبنى التحتية. وتحولت حياة تلك الشعوب إلى مأساة مؤلمة ومعاناة يومية أبعدت فرص السلام والأمن والاستقرار. إن مملكة البحرين تدعو المجتمع الدولي إلى تركيز الجهود وتكاتفها لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بحسن الجوار والاحترام المتبادل والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمات إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.

لقد حرصت مملكة البحرين دائماً على تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لأهمية دوره في حفظ أمن واستقرار المنطقة. لذا، تؤكد المملكة على أهمية ما تضمنه بيان قمة العلا التي عقدت في المملكة العربية السعودية الشقيقة بداية العام الحالي من التزامات من شأنها تعزيز الترابط والتنسيق المشترك وتحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء.

لقد اختارت مملكة البحرين طريق السلام نهجا وخيارا استراتيجيا لإحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي لما فيه الخير لشعوب المنطقة والعالم، ومحاربة فكر التطرف والغلو والكراهية.

إن توقيع مملكة البحرين على اتفاق تأييد السلام مع دولة إسرائيل يأتي ضمن رؤية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المتمثلة في تعزيز التعايش السلمي وترسيخ ثقافة السلام والمحبة والإخاء والحوار والتعاون والاحترام المتبادل بأهدافها السامية التي تدعو إليها كافة الأديان السماوية ونص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وترسيخ قيم التعايش السلمي والتضامن والتآخي من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وأملاً لشعوب العالم.

وختاماً، السيد الرئيس، يسرني أن أعرب عن تقدير مملكة البحرين لما عبرتم عنه في برنامج رئاستكم لأعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، بأن تكون مفعمة بالأمل - الأمل في إنجاز أعمال تنفع البشرية وتحقق الازدهار والأمل في أمن وسلام يعم العالم أجمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أدوم (كوت ديفوار).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو لتقديم بيان وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلوكية واللاسلكية لجمهورية سان مارينو.

السيد بيلفي (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلوكية واللاسلكية لجمهورية سان مارينو.

الرئيس بالنيابة (تكلم ب) (تكلم بالإنكليزية) تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلوكية واللاسلكية لجمهورية سان مارينو.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.11).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان لتقديم بيان وزير خارجية سلطنة عمان.

السيد الحسان (عمان): يشرفني أن أقدم معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عمان الذي سيدلي ببيان السلطنة المسجل سلفاً أمام هذه الهيئة الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان يُدلي به وزير خارجية سلطنة عمان.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/76/332/Add.11).

لقد بادرت مملكة البحرين، بتوجيهات من جلالة الملك المفدى، وانطلاقاً من إيمانها بمبادئ التضامن الإنساني، إلى الإسهام في جهود إجلاء المواطنين الأمريكيين والراعايا الأفغان من أفغانستان، وإرسال شحنات عديدة من المساعدات الإنسانية والإغاثية للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني الشقيق.

وتؤكد مملكة البحرين وقوفها إلى جانب الشعب الأفغاني وخياراته التي يقررها بنفسه، دون أي تدخل أجنبي في شؤونه، وضرورة التوصل إلى حل سياسي سلمي بين جميع الأطراف ومكونات المجتمع الأفغاني لتحقيق السلم والأمن في أفغانستان، وتلبية تطلعات شعبها المسلم الشقيق إلى حياة حرة كريمة مستقرة ومزدهرة.

وتدعو مملكة البحرين إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وتؤكد دعمها للجهود الدولية الهادفة إلى منع إيران من امتلاك القدرة على تطوير سلاح نووي، وضرورة التزامها الكامل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

لقد بذلت مملكة البحرين، بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة، جهوداً متواصلة لملاحقة مصادر تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وتمكنت من تحقيق إنجازات متميزة في هذا الخصوص وضعتها في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال.

وفي هذا السياق، تجدد مملكة البحرين التزامها بمواصلة جهودها ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي وكافة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وتجفيف منابع تمويلها، مؤكداً على أهمية الشراكة والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ومحاربة فكر التطرف والغلو.

إن مملكة البحرين تؤكد أن مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، بأهدافها الإنسانية النبيلة، تتطلب تسخير الجهود وزيادة القدرات والإمكانات لتعزيز التعاون والشراكة الدولية الفعالة،

تمثل الأمم المتحدة الأمل لملايين البشر الذين يتطلعون إلينا الآن بحرص اعتقاداً منهم بأن شيئاً جديداً وأفضل على وشك أن يتكشف للعالم. ويتعين علينا أن نطور القدرات على صياغة الحلول المتوقعة منا، والتي من شأنها أن تجلب الأمل لأعداد لا تحصى من البشر الذين تشكل حياتهم رحلة من المعاناة والقلق.

تتمتع سان تومي وبرينسيبي، التي تقع في خليج غينيا، بموقع متميز في الجغرافيا السياسية الدولية وبإمكانات كبيرة بسبب جغرافيتها. وعلى الرغم من هذه المزايا، يمر البلد بمرحلة انتقال اقتصادي ومالي، حيث أنه يمر بعملية معقدة للانتقال إلى مركز بلد متوسط الدخل وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. في ضوء هذه الحالة المعقدة وبالإضافة إلى النموذج الجديد للعلاقات الدولية الناتج عن جائحة كوفيد-19، التي لا تزال تؤثر تأثيراً سلبياً على البشرية، نعتقد أن الحالة الاقتصادية لأضعف البلدان في أفريقيا، ولا سيما في سان تومي وبرينسيبي، لن يتسنى التغلب عليها إلا إذا تم تعزيز تعددية الأطراف والتعاون بين البلدان، بدءاً من الأكثر حظاً وحتى الأقل نمواً.

وإذ تضطلع الأمم المتحدة بدورها في بث الأمل في العالم فإننا نشيد بقرارها عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى معني بالمنظومات الغذائية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. لقد أحرزت سان تومي وبرينسيبي تقدماً في مجال المنظومات الغذائية، ولكن نسبة كبيرة من سكانها لا تزال تفتقر إلى تلبية احتياجاتها الغذائية اليومية. ومع ذلك، يسرنا أن نشيد بدعم مختلف الشركاء الإنمائيين، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والتي تعمل بالتعاون مع حكومة سان تومي وبرينسيبي على رفع المستوى التغذوي لأضعف فئاتنا السكانية.

إن الفقر أكبر آفة تواجه البشرية، وليس من قبيل المصادفة أن تكون مكافحة الفقر في مقدمة أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدنا مؤخراً تقدماً ملحوظاً في شتى الميادين، الأمر الذي ينبغي أن يرسى الأساس لتحسين نوعية الحياة للجميع على نحو ملموس. غير أن الواقع القاسي مختلف تماماً. فيجب أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده على رأس أولويات الالتزام السياسي في مجتمع الأمم، ولا سيما الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيديتي راموس دا كوستا تن خوا، وزيرة الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

السيدة دا كوستا تن خوا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلمت باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية باللغة الإنكليزية): في هذا الوقت التاريخي الذي تشوبه تحديات لا حصر لها، يشرفني كثيراً أن أخطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي وزيرة الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في سان تومي وبرينسيبي. إن المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تتيح لي الفرصة لكي أهنيئ باسم بلدي، سان تومي وبرينسيبي، السيد عبد الله شاهد على انتخابه رئيساً للجمعية. وبوسعه التعويل على دعمنا الكامل خلال فترة ولايته، التي نأمل أن تمكن المنظمة من التحرك نحو حل أكثر المسائل إلحاحاً التي لا تزال تؤثر على شعوبنا وكوكبنا.

كما نهنيئ الرئيس المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، على التزامه بإدارة أعمال الدورة السابقة، لا سيما في سياق الاضطرابات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما يسرنا كثيراً أن نشيد بالسيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه أميناً عاماً، والتي ساندتها سان تومي وبرينسيبي، وعلى جهوده الدؤوبة لتوطيد دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والديمقراطية وحماية حياة البشر في جميع أنحاء العالم ومكافحة الفقر بجميع أشكاله.

وبينما نواجه حالياً أزمات متعددة، نرحب ترحيباً حاراً بموضوع هذه الدورة - "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة". والواقع أن وجود نظام فعال متعدد الأطراف والتضامن بين البلدان، كما أظهرت جائحة كوفيد-19، هما أمران أساسيان لحل المشاكل الجسيمة والعويصة التي لا تزال تواجه البشرية. ولا يمكن لجيلنا أن يتجنب أو يماطل في الوفاء بمسؤوليتنا عن تقديم استجابات عالمية تتطلب، بصراحة، اعتماد التزامات معمة وجماعية.

فإننا ندعو الأطراف إلى الالتزام بتلك العملية السياسية ومواصلتها إلى نهايتها.

وبالإضافة إلى عواقب التطرف العنيف، يواجه العالم تحديات إضافية نتيجة للآثار المدمرة لتغير المناخ، التي تشكل عقبات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي التزمنا بها جميعا في نفس هذه القاعة في عام ٢٠١٥. ولذلك، فإننا نشيد بالأمم المتحدة لدورها القيادي في مكافحة تغير المناخ وندعو الجميع إلى إظهار التزام أكبر بتلك القضية التي تمثل مبعثا مشتركا للقلق لجميع البلدان من دون استثناء، شأنها في ذلك شأن جائحة كوفيد-١٩.

إن الكوارث الطبيعية تقع بوتيرة أكبر وعلى نطاق أوسع وبشكل أكثر حدة فيما تؤدي إلى خسائر في الأرواح، لا سيما في أقل المناطق نموا على ظهر كوكبنا. ومن الواضح أن الجهود العالمية يجب أن تستمر تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب علينا جميعا أن نتشاطر تلك المسؤولية، إذ يتوجب علينا جميعا أن نحمي أكبر مصالحنا - حياتنا وحيات أجيالنا القادمة على حد سواء.

إننا نؤمن إيمانا عميقا بالمنظمة بوصفها المحفل الذي نعالج فيه قضايانا - إنها كيان يتمثل دوره في إرساء الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه هيكلة تحدياتنا المشتركة والتصدي لها بصورة منهجية وقيادة تحقيق المواءمة في عالمنا في وجه اختلاف ثقافتنا ونماذجنا ونظمنا الحكومية وخياراتنا الاقتصادية. والمنظمة قادرة تماما، في اضطلاعها بذلك الدور، على إرساء الأساس للتعاون والتبادلات من أجل توليد الثروة والازدهار والسلام الدائم للجميع.

لقد أصبحت التنمية المستدامة موضوعا بارزا في مناقشات الجمعية العامة في دوراتها الأخيرة، ما يبرهن بوضوح على روح الشمول لدينا. ولكن لكي تصبح روح الشمول حقيقة ملموسة، يجب علينا أن نضمن أن يصبح إصلاح المنظمة الذي كثر التباهي به حقيقة واقعة من خلال إشراك أفريقيا في مجلس الأمن، وبالتالي إشراك القارة في صنع القرار على الصعيد العالمي.

إن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية ورغم كل القيود التي تقترب بذلك الوضع، تتبع

ومن المعروف جيدا أن الآثار المباشرة للفقر تؤدي إلى حالات مأساوية، مثل الجوع وتدهور التربة والاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية. كما إنه يؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة ونزوح السكان واكتظاظ العديد من المراكز الحضرية وتدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال. وفيما يتعلق بتدفقات الهجرة، لا سيما من الجنوب إلى الشمال، نعتقد أن الوضع الراهن غير مقبول. ولذلك، فإننا نرى أنه يجب علينا توحيد جهود بلدان المقصد وتنسيق السياسات بشأن استضافة اللاجئين وتقديم الدعم الكافي لبلدان منشأ المهاجرين من أجل السيطرة على الحالة، أو على الأقل التخفيف من أثرها، وبالتالي استعادة الكرامة للأشخاص الذين يجدون أنفسهم في هذه الظروف.

ونعتقد أن وجود مجتمعات يعمها السلام والعدالة وتتصف بالاستدامة يصب في مصلحتنا جميعا. ونرى بصفة خاصة أن الدورة الحالية للجمعية العامة تتيح لأعضاء المجتمع الدولي المجتمعين هنا اليوم فرصة لإعادة تأكيد التزامهم بالتطلعات العادلة للبشرية ومقاصد الأمم المتحدة.

كما نعرب في هذه الجلسة عن رغبتنا في أن تنشئ المنظمة آليات أكثر إلزاما لكفالة التضامن مع ضحايا الحرب والإرهاب وإظهار القدرات السياسية الكفيلة بإيجاد حلول دائمة للنزاعات القديمة والجديدة، مثل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والنزاع السوري والنزاع الليبي ونشوء جماعات إرهابية في منطقة الساحل وأعمال حركة الشباب الإرهابية في شرق أفريقيا وبوكو حرام في وسط وغرب أفريقيا. إن استمرار عدم الاستقرار السياسي والعسكري في العديد من البلدان الأفريقية يقتضي ويتطلب منا جميعا أن نبذل جهدا متضافرا لإسكات الأسلحة بغية التوصل إلى حل تفاوضي من خلال الحوار الدائم وإنهاء معاناة جميع المعنيين بصورة نهائية.

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الكبرى، نرحب بتعيين الأمم المتحدة للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل سياسي لنزاعها الإقليمي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة. ولذلك،

باركنا الرب جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كانديا كاميسوكو كامارا، وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية والتكامل الأفريقي والهجرة لجمهورية كوت ديفوار.

السيدة كاميسوكو كامارا (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية): بداية، وبالنيابة عن رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، الذي لم يتمكن من المجيء إلى هنا وأتشرف بتمثيله، أود أن أعرب عن تهانينا الحارة للسيد عبد الله شاهد على انتخابه الجدير بالثناء رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. متمنية له كل التوفيق في الاضطلاع بالمهمة الصعبة ولكن الملهمة المنوطة به.

وأشكر أيضاً الرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد فولكان بوزكير، على قيادته المتميزة لأعمال الدورة السابقة في سياق صعب اتسم باستمرار جائحة مرض فيروس كورونا.

وأخيراً، اسمحو لي أن أهني معالي السيد أنطونيو غوتيريش بحرارة على إعادة تعيينه عن جدارة ليقود منظمتنا. وأثني على قيادته والتزامه الثابت بتعزيز السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في أنحاء العالم.

منذ بداية جائحة كورونا-١٩ في عام ٢٠١٩، فقد أدت إلى اضطراب أسلوب حياتنا بشكل عميق وفاقمت من الهشاشة المتعددة التي يواجهها عالمنا بالفعل. ولذلك، فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - للتعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، هو دعوة للعمل الجماعي من أجل ترجمة مثل السلام والازدهار المشترك والتضامن التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة إلى إجراءات ملموسة، وبالتالي التأكيد على الطابع الأساسي لتعددية الأطراف.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الدول والأسرة الدولية والمجتمع العلمي لاحتواء جائحة كوفيد-١٩، فإن الأزمة الصحية

سياسات متوائمة مع واقعها فيما يتعلق بالتنوع المتعدد الثقافات وكرامة السكان وحقوق الإنسان. وتواجه سان تومي وبرينسيبي، التي يعاني اقتصادها من ضعف شديد تجاه الصدمات الخارجية، تحديات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أنها تبذل جهوداً لبلوغ غاياتها.

ولكن يجب علينا أن نعترف بأنه لكي تكون تلك الجهود فعالة، من الضروري أن نتمكن من التعويل على المجتمع الدولي لتوفير آليات تمويل التنمية التي أعلن عنها في المحافل الدولية المختلفة. فلا يمكننا أن نحقق إنجازات ديمقراطية دائمة من دون نمو اقتصادي مستمر. وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر رفع اسم سان تومي وبرينسيبي من قائمة أقل البلدان نمواً وإضافتها إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. ويعترف ذلك التصنيف بالجهود المبذولة والتقدم المحرز غير أنه يفتح الباب كذلك أمام تحديات هائلة.

ولذلك، فإننا أوجه مناشدة حارة من على هذا المنبر كي يدعمنا المجتمع الدولي ليس بمجرد السير معنا على هذا الطريق الشاق للانتقال من قائمة أقل البلدان نمواً إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، بل كذلك لتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل في نهاية المطاف.

ويظل تيسير الحصول على القروض الإنمائية استجابة ضرورية لإعادة فتح الاقتصاد العالمي، إذ أنه سيخفف من خطر التدفقات المالية غير المشروعة ويسهم في الحكم الرشيد. ولا تزال القارة الأفريقية متخلفة عن الركب في جميع مؤشرات التنمية البشرية. ولكن تظل أفريقيا قارة فرص لاجتذاب الشركاء الذين يمكنهم تحقيق الاستفادة من الموارد المعدنية الهائلة والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والغابات والأنهار لصالح سكانها، ولا سيما العدد الهائل من الشباب، الذين يمثلون الشريحة السكانية الأكبر.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام ساو تومي وبرينسيبي الثابت بالإسهام، كجزء من المجتمع الدولي وقدر استطاعتنا، في تعزيز النظام المتعدد الأطراف وبناء عالم أفضل للجميع.

والمتمتعدي الأطراف. وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، تم تطعيم أكثر من ١,٥ مليون شخص. وهدفنا هو الوصول إلى نسبة ٦٠ في المائة من التغطية بالتطعيم للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، مع الحفاظ على معدل يومي من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ جرعة على الأقل.

وبالنظر إلى ضخامة الآثار الجانبية والضارة غير المسبوقه للجائحة، لا سيما على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي تشكل مصادر محتملة لعدم استقرار الدول، فإن توطيد السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي لا يزالان في صميم أولويات حكومة كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، فإن كوت ديفوار، بعد أن تغلبت على الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها في السنوات الأخيرة، لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بعملية حميدة لا رجعة عنها للمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي في جميع المجالات السياسية والاجتماعية.

إن التزامنا بتعزيز عملية المصالحة الوطنية لم يتزعزع أبدا، على الرغم من التحديات المعقدة العديدة التي تعوق الطريق إلى تنفيذها، لأننا مقتنعون بأن طموحنا لجعل كوت ديفوار قوة ناشئة مرة أخرى متحدة في تنوعها الثقافي والسياسي والديمقراطي ومنفتحة على العالم يتوقف على نجاح تلك العملية. ولذلك، تواصل حكومة كوت ديفوار العمل، مع جميع القوى الفاعلة في البلد، على زيادة تعزيز دينامياتها الحالية للمصالحة الوطنية، التي تهون في سبيلها أجل التضحيات.

ومن هذا المنظور، التقى فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس الجمهورية، مع سلفيه، السيد هنري كونان بيديه، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، والسيد لوران غباغبو، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٢١. وكانت نتيجة هذين الاجتماعين اتفاقا على ضرورة مواصلة الحوار وتوحيد جهودهم لتعزيز المصالحة الوطنية، وهو شرط أساسي للحفاظ على السلام والاستقرار الدائمين في كوت ديفوار. وهذا شرط أساسي لأي عملية تنمية متسقة ومستدامة لمصلحة شعبنا الشجاع.

إن هذين الاجتماعين، اللذين ستعقبهما عدة اجتماعات أخرى من أجل استعادة الثقة فيما بين جميع الأطراف السياسية المعنية،

مستمرة. وقد اتخذت أبعادا مقلقة مع ظهور متحورات جديدة أكثر عدوى ومميتة مثل المتحورات السابقة. وتشكل هذه المتحورات الجديدة تحديا حقيقيا لتنفيذ خطط الاستجابة، عالميا وفي البلدان النامية على السواء. ولا شك أن اللقاحات، في هذه المرحلة من مكافحة جائحة كوفيد-١٩، تمثل أملا حقيقيا. ولذلك، علينا أن نضاعف من المبادرات الوطنية وأن نعزز العمل الجماعي من خلال التعاون وتجميع الموارد، وكذلك من خلال ضمان الوصول العادل للقاحات للجميع. وسيطلب ذلك تمويلا كافيا للمبادرات الحالية، والتنازل عن براءات الاختراع، وتطوير قدرات إنتاج اللقاحات، لا سيما في القارة الأفريقية، التي لم تقدم لها حتى الآن خدمات كافية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب بتنفيذ خطة منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، وآلية المرفق العالمي للحصول على لقاحات كوفيد-١٩، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-١٩، وصندوق الاستجابة والتعافي، فضلا عن مبادرة الفريق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات التابع للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، لا يمكن لتلك الآليات أن تحقق النتائج المتوقعة إلا في مناخ يسوده السلام والأمن والاستقرار.

لهذا السبب، ونظرا لاستمرار الصراع في مناطق معينة من العالم، لا سيما في أفريقيا، مما يعرض جهود دولنا في مكافحة كوفيد-١٩ للخطر، تود كوت ديفوار أن تكرر تأييدها للنداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٢٠ من أجل وقف الأعمال العدائية على الصعيد العالمي.

ويجري تنفيذ خطة الاستجابة في كوت ديفوار بعزم. وتشمل تلك الخطة عنصرين صحي وإنساني، فضلا عن العنصر الاقتصادي، الذي يوفر دعما هائلا للقطاع الخاص من أجل الحفاظ على فرص العمل والحد من الأثر الاجتماعي للأزمة الصحية.

وفي السياق نفسه، أطلق بلدي في ١٥ شباط/فبراير حملة تطعيم واسعة النطاق لمكافحة كوفيد-١٩، بدعم من شركائنا الثنائيين

هي استمرار لسلسلة من التدابير الجريئة التي اتخذها الرئيس واتارا لمتابعة وتعزيز عملية تهيئة بيئة اجتماعية وسياسية سلمية بُدئت في عام ٢٠١١.

ولذلك، يظل قطاع الصحة أحد أولويات حكومة كوت ديفوار، التي خصصت حصة كبيرة من الميزانية الوطنية لذلك القطاع على مدى السنوات العشر الماضية. وفي هذا الصدد، أطلقنا مشروعاً طموحاً للتغطية الصحية الشاملة لضمان الحصول على الرعاية والخدمات الصحية الجيدة بتكلفة أقل لجميع سكان كوت ديفوار، وهو مصدر إغاثة للسكان ويعمل منذ ١ كانون الثاني/يناير.

وإلى جانب الصحة، يعد التعليم أحد القطاعات التي تضررت بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). والواقع أن الجائحة قد زادت من أوجه عدم المساواة والتفاوت داخل الدول وفيما بينها، مما قوض بالتالي تحقيق هدف كفاءة التعليم والتدريب للجميع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الملح اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة النظام التعليمي على الصمود من خلال تحسين الإنصاف والإدماج والاتصال الرقمي. وحكومة كوت ديفوار، التي جعلت التعليم مجانياً وإلزامياً لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٦ سنة منذ عام ٢٠١٥، لن تدخر جهداً لتحقيق الهدف المتمثل في معدل التحاق بالمدارس نسبته ١٠٠ في المائة.

وبالإضافة إلى الصحة والتعليم، فإن تعزيز رفاه السكان هو صميم شواغلنا. وينبغي أن يسهم في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أعاققت الأزمة الصحية تحقيقها. ولذلك فإن عقد العمل الذي أطلقه الأمين العام هو دعوة عاجلة لتكثيف جهودنا في مكافحة الفقر. وعززت كوت ديفوار من جانبها استراتيجيتها الوطنية بهدف بناء نظام للحماية الاجتماعية تدريجياً لأضعف الفئات السكانية، ولا سيما من خلال وضع برنامج مباشر للتحويلات النقدية.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى مفارقة أوجه ضعفنا، وجعلتنا ندرك الحاجة إلى الشروع في إجراءات قوية لاستعادة توازن التنوع البيولوجي وضمان استدامة كوكبنا. ويتطلب ذلك أن نحترم التزاماتنا وأن نعتمد نماذج جديدة للإدارة والإنتاج

أما على الصعيد المؤسسي، فتتطوي تلك التدابير على إنشاء وزارة مكرسة للمصالحة الوطنية، ومجلس للملوك وزعماء القبائل، مسؤولة عن إفاد بعثات وساطة لمنع الأزمات والنزاعات وإدارتها، ومجلس شيوخ يتمثل دوره في كفالة الاستقرار الدينامي لديمقراطيتنا.

وعلى الصعيد التنفيذي، تشمل تلك التدابير تعويض ضحايا الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١؛ والعودة الجماعية للاجئين، بمن فيهم شخصيات سياسية رفيعة المستوى؛ والسعي إلى إجراء حوار سياسي شامل مع المعارضة والمجتمع المدني، مما مكن من تنظيم انتخابات تشريعية وسلمية وشاملة لمجلس الشيوخ والعفو عن الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال عنف خلال الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وستظل عملية المصالحة الوطنية، التي تسهم في تعزيز سيادة القانون في كوت ديفوار والتقدم الذي لا رجعة فيه نحو اقتصاد ناشئ، قائمة على نظام قضائي مستقل، والتزام مستمر على أعلى مستوى من الدولة، وملكية وطنية قوية. وكوت ديفوار تعلم أن بإمكانها الاعتماد على الدعم المتعدد الجوانب الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في تلك العملية.

وإذا أردنا أن ننجح في عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح شعبنا، فمن الضروري أن نضاعف جهودنا للحد من الفقر، والحفاظ على البيئة، وتهيئة الظروف المواتية لتعبئة تمويل التنمية.

وفي سياق تحسين رفاه شعبنا، تتطلب قضايا الصحة والتعليم وأوجه عدم المساواة الاجتماعية اهتمامنا المستمر. ولذلك، يجب علينا تعزيز النظم الصحية المرنة التي تضمن التغطية الصحية الشاملة والاستعداد الأفضل لمواجهة التهديدات المستقبلية، وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى

الفقر وانعدام الأمن وعدم المساواة على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، ندعو القطاع الخاص إلى المشاركة بقدر أكبر في تمويل الحلول المستدامة.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب بمختلف المبادرات التي أُخذت بالفعل في ذلك الاتجاه، ولا سيما مبادرة مجموعة العشرين لتمديد تعليق سداد خدمة الدين تمديداً أخيراً حتى نهاية عام ٢٠٢١ لتمكين البلدان المستفيدة من تعبئة المزيد من الموارد من أجل معالجة الأزمة الصحية وآثارها الجانبية؛ والقرار التاريخي الذي اتخذته صندوق النقد الدولي بتخصيص ٦٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها في قمة باريس بشأن تمويل الاقتصادات الأفريقية في ١٨ أيار/مايو؛ وتنظيم الاجتماع العشرين لأغراض الدعوة إلى تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في أبيدجان، في ١٥ تموز/يوليه، والذي أتاح فرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات المشتركة، لا سيما في مجال تحسين رأس المال البشري وإيجاد فرص العمل والانتعاش الاقتصادي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وهم أصحاب مصلحة في هذه المبادرات والذين يدعمون بلدي في تنفيذ خطته الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، التي تهدف إلى التمكين من إجراء تحولات هيكلية في اقتصادنا.

ومع ذلك، أود أن أجدد مناشدتنا من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون وتعزيز التمويل الابتكاري، دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تعبئة الموارد لبناء عالم أكثر أماناً وقدرة على الصمود. ولا يمكننا بناء هذا العالم المرن والمستقر دون التصدي بحزم للتهديدات الخطيرة العابرة للحدود الوطنية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة والجرائم السيبرانية.

ولذلك، أود من على هذا المنبر أن أوجه نداء عاجلاً من أجل زيادة التعبئة نظراً للخطر الذي يشكله التهديد الإرهابي على بلداننا، ولا سيما أكثرها فقراً. وبالإضافة إلى تلك التهديدات، لا تزال النزاعات الداخلية والإقليمية مستمرة في أجزاء عديدة من كوكبنا. ويجب على

والاستهلاك تكون أكثر مراعاة للبيئة. ولهذا السبب انضم بلدي إلى الصكوك القانونية الدولية الرئيسية ووضع استراتيجيات إدارة قطاعية لحفظ الموارد الطبيعية.

وكوت ديفوار، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ملتزمة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ ورفع نسبة حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة لديها إلى ٤٢ في المائة. وبغية تعزيز الحلول المستدامة للتحديات البيئية، اتخذ بلدي تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في مجالات الزراعة والإدارة الساحلية المتكاملة والطاقة المتجددة وتحديث ومرونة النقل البري، الذي يشكل مصدر انبعاثات رئيسي لثاني أكسيد الكربون.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذين دعمونا في رغبتنا في بناء بيئة آمنة وصحية لأنفسنا وللأجيال المقبلة. وتعرب كوت ديفوار عن أملها في أن تتيح الدورة الخامسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اللتان ستعقدان في كوت ديفوار واسكتلندا، على التوالي، فرصاً ممتازة لتجديد التزاماتنا المشتركة واقتراح إجراءات ملموسة وعاجلة لإنقاذ كوكبنا.

ولا يزال تمويل أهداف التنمية المستدامة يشكل شاغلاً رئيسياً لبلداننا. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتأثر قدرة دولنا على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تأثراً شديداً بمختلف العوامل الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية. والواقع أن أزمة النمو العالمي، التي ترتبط بشكل خاص بالتأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩، وعبء الديون، والافتقار إلى السيولة، تحد بشكل كبير من هامش ميزانيتنا.

ونظراً لتلك الحالة، من الضروري أن نتصور استراتيجيات جديدة لتعبئة التمويل المستدام، داخلياً وخارجياً، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، بغية الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة

الذي نصبو إليه للأمم المتحدة". ولا يمكن تأخير تنفيذ تلك الالتزامات نظرا للأزمة الصحية المستمرة الناجمة عن كوفيد-١٩ وآثارها الضارة المتعددة.

ولذلك، أود أن أؤكد مجددا أمام هذه الجمعية التزام بلدي بقيم تعددية الأطراف، التي تظل أفضل نهج لسعيها المشترك من أجل إيجاد حلول للتحديات والمسائل العالمية المعاصرة. ومن ثم، يجب علينا أن نعزز تعددية الأطراف الداعمة والشاملة للجميع مع إقامة شراكات قوية تؤكد من جديد الدور الرئيسي والتوحيدي للأمم المتحدة. ويتطلب ذلك إصلاحا جريئا لمنظمتنا المشتركة التي نريدها أقوى وأكثر ديمقراطية واستباقية من أجل تحقيق الأهداف النبيلة الموكلة إليها.

وتكرر كوت ديفوار التزامها بالإصلاحات الضرورية لمجلس الأمن بغية تكييفه مع حقائق العالم في ضوء التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العميقة التي حدثت في العقود الأخيرة. ويؤكد بلدي من جديد دعمه الكامل للموقف الأفريقي الموحد المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والمتمثل في الدعوة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا وإجراء إصلاح لمجلس الأمن يتسم بالمساواة.

ولا تزال كوت ديفوار متفائلة بشأن قدرتنا على تجاوز خلافاتنا الحالية ووضع هيكل جديد لمجلس الأمن وتوحيد جهودنا بقدر أكبر في خدمة صون السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بما يعود بالنفع على الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام لنقديم بيان وزير خارجية بروني دار السلام.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم صاحب المقام السيد إريوان بيهين يوسف، الوزير الثاني للشؤون الخارجية في بروني دار السلام، الذي سيخاطب الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين من خلال بيان مسجل سلفا بالفيديو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الوزير الثاني للشؤون الخارجية في بروني دار السلام.

المجتمع الدولي أن يواصل الاهتمام بالحالة في الشرق الأوسط وأفغانستان والصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تود كوت ديفوار أن تؤكد دعمها لعملية التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة بدعوة الطرفين إلى التوصل لحل وسط من أجل تسوية هذا النزاع، لا سيما في سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وروح مبادرة الحكم الذاتي المغربية.

اليوم، تزايدت التحديات الأمنية المتعددة الأوجه والمعقدة في بعض مناطق العالم بسبب جائحة كوفيد-١٩. وهذا هو الحال في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وفي منطقة الساحل، حيث حدثت، منذ بداية الأزمة الصحية، زيادة في الهجمات الإرهابية، التي أصبحت فتاكة بشكل متزايد. وفي كوت ديفوار، سجلنا ما لا يقل عن خمس هجمات منذ بداية هذا العام، أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا. ولحسن الحظ، تم إحباط العديد من الهجمات الإرهابية الأخرى بفضل يقظة قواتنا الدفاعية والأمنية وبسالتها.

ونظرا للطابع العابر للحدود لهذه التهديدات لسلم دولنا واستقرارها، فإنها تتطلب زيادة التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي. وسيكون التنفيذ الفعال للأولويات المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطوة حاسمة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، وقع بلدي مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٣ حزيران/يونيه، في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي يهدف إلى منع وكشف الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة باستخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب.

وبالمثل، تم للتو إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب في جاكفل في جنوب البلد، بالشراكة مع فرنسا، بهدف بناء مجتمع وثقافة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام الماضي، قطعنا ١٢ التزاما رسميا "لبناء المستقبل

لا تزال التدابير المتخذة من طرف العالم للتصدي لهذه الجائحة وتداعياتها دون مستوى التطلعات، ولم ترق بعد لمتطلبات الأزمة، مما يستدعي منا جميعا مضاعفة الجهود وتنسيقها لتمكين الدول النامية والفقيرة من الحصول على اللقاحات بكميات كافية، ومن تعزيز قدراتها الفنية لتسريع وتيرة التلقيح من جهة، ومواكبتها في احتواء الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الأزمة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ومن هذا المنبر، نجدد الدعوة التي أطلقها فخامة الرئيس السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في أكثر من مناسبة إقليمية ودولية لإلغاء المديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية بشكل تام ونهائي حتى تتمكن من تجاوز الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا.

لقد اتخذت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، العديد من الإجراءات التي مكنت من الحد من انتشار الجائحة والتخفيف من تأثيراتها على السكان خاصة الفئات الفقيرة، ومن أهمها:

- بدء حملات تلقيح موسعة في كافة التراب الوطني، مما سيمكن قريبا من حصول ١٥ بالمائة من السكان على اللقاح.
- فرض إجراءات احترازية على كافة التراب الوطني ومراقبتها بشكل صارم.
- مراقبة وتأمين إمداد السوق المحلية بالمواد الأساسية ومنع المضاربة بها وتخفيض أسعارها التي ارتفعت عالميا بسبب الجائحة.
- مراقبة وتأمين الأدوية الأساسية وتثبيت أسعارها.
- تحمل أعباء التأمين الصحي عن ١٢٠ ألف أسرة، وهو ما يقارب ٦٠٠ ألف شخص من الفئات الفقيرة والهشة.
- مواصلة المساعدات المالية المباشرة للآلاف من الأسر الضعيفة والفقيرة التي تضررت بسبب الركود الاقتصادي جراء الأزمة.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/76/332/Add.11)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد الشيخ أحمد (موريتانيا): يطيب لي في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى معالي أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية، وكلي ثقة في نجاح الجهود الكبيرة والمسااعي التي يبذلها من أجل إصلاح وقيادة المنظمة خدمة للسلم والأمن.

كما أتقدم بالتهنئة إلى صاحب المعالي عبد الله شاهد على توليه رئاسة الدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة "رئاسة الأمل" متمنيا له كل التوفيق والنجاح في مهامه السامية.

أود أن أتقدم، كذلك، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى سعادة السفير فولكان بوزكير المندوب الدائم للجمهورية التركية الشقيقة على الكفاءة العالية والمهنية التي أدار بها الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تنعقد دورتنا هذه، وللمرة الثانية على التوالي، والعالم لا يزال يعيش على وقع الأزمة الصحية التي سببها انتشار فيروس كوفيد-١٩ ومتحوراته، ولا تزال التداعيات والتحديات تزداد وتتسبب، فقد وصلت الإصابات حول العالم إلى أعداد مخيفة قاربت ١/٤ مليار إصابة، فيما اقتربت الوفيات من تجاوز حاجز ٥ ملايين شخص، وهو أيضا عدد مخيف مقارنة مع العدد في الوقت نفسه من السنة الماضية.

أما التحديات والتداعيات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فهي أخطر وأعمق من الأزمة الصحية نفسها، على مستوى العالم بأسره ولكنها أكثر حدة وخطورة في الدول النامية والفقيرة بسبب هشاشة اقتصادياتها ولعدم تحملها لأزمات من هذا النوع، ولفترات طويلة كهذه. الأمر الذي عرض حياة الناس في هذه الدول للخطر الكبير.

(تكلم بالإنكليزية)

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب، سعت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بالتعاون والتشاور مع شركائنا الإقليميين، إلى وضع استراتيجية فعالة وكافية لمكافحة الإرهاب ومختلف أشكال التطرف، وذلك في إطار نهج شامل يراعي الجوانب الأمنية، والحوار الديني والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحييد الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، مع مراعاة الاحترام الصارم لحقوق الإنسان.

وخلال رئاسة موريتانيا لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، أطلق التحالف من أجل الساحل في مؤتمر قمة نواكشوط في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويهدف ذلك الإطار إلى توسيع نطاق الدعم المقدم إلى بلدان الساحل، التي شهدت في السنوات الأخيرة تدهورا حادا في الحالة الأمنية، والهجرة القسرية، وتغير المناخ، وعلامات على أزمة غذائية حادة.

ولأسف، فإن أزمة الغذاء الهيكلية بالفعل من المرجح أن تتفاقم هذا العام بسبب النقص الكبير في هطول الأمطار وتشتتها المكاني. وفي منطقة الساحل، يعاني حوالي ١٤ مليون شخص من نقص في الغذاء، في حين يحتاج ٢٩ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية طارئة.

ويعتبر بلدي، بصفته رئيس مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، أن المبادرة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الدول الأعضاء الـ ١١ وبالنسبة للأحوال المعيشية لشعوبها. وينبغي أن تتيح الدورة السادسة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة لاستئناف الشركاء للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في باريس في كانون الثاني/يناير بشأن تلبية الاحتياجات الواضحة لشعوب منطقة الساحل، التي أصبحت يائسة في مواجهة الدوامة الشرسة للأحوال المناخية المتقلبة واشتداد انعدام الأمن. وتتسم عملية الانتقال - بل الأهم في رأيي الحصول على الطاقة النظيفة والأقل تكلفة - بأهمية أساسية في هذا الصدد.

إن انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة يمثل فرصة لدراسة سبل رفع مستوى أداء منظمتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بغية التصدي للتحديات الرئيسية المتعلقة بالبيئة والمناخ والصحة والتعليم والأمن والاستقرار والتنمية. ومن هذا المنطلق، أعلن فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني عن خطة شاملة لإعادة تنشيط الاقتصاد، تسعى إلى معالجة الآثار السلبية والتغلب على التحديات والقيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا. إنها برنامج اقتصادي متكامل يهدف إلى تحقيق الظروف اللازمة لتحقيق انتعاش اقتصادي جديد يتيح للقطاع الخاص المجال والحوافز للقيام بدور رئيسي. ويسعى البرنامج إلى توفير المزيد من فرص العمل والظروف لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية في مجالات الزراعة وتنمية الحيوانات والتعدين ومصادر الأسماك. ومن بين المواضيع الرئيسية للبرنامج تعزيز البنية التحتية التي تدعم النمو؛ وتعزيز قدرات القطاعات الاجتماعية ودعم الطلاب؛ والارتقاء بالقطاعات الإنتاجية ودعمها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ ودعم القطاعين الخاصين الرسميين وغير الرسميين؛ ومكافحة التصحر والجفاف؛ ودعم فرص العمل.

ويجري تنفيذ البرنامج بالتوازي مع برامج أخرى في إطار خطة الحكومة، التي أطلقها الوفد العام للتضامن الوطني ومكافحة الاستبعاد، والتي تهدف إلى مكافحة مختلف أشكال الهشاشة وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء ومياه الشرب والصحة والتعليم، ومكافحة الفقر، وتعزيز التضامن الاجتماعي.

ويجري العمل أيضا على تدريب الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتمكينهم من دخول سوق العمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، فضلا عن تمكين المرأة من أداء دورها بإشراكها بقوة في الحياة السياسية وفي إدارة الشؤون العامة. ويجري العمل أيضا على توطيد مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وتوطيد الوحدة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوطيد الحياة السياسية من خلال مشاورات مكثفة مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية، وبناء سيادة القانون والحريات، وإرساء أسس الحكم الرشيد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسومي مسعود، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر.

السيد مسعود (النيجر) (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين على انتخابه متمنياً له النجاح. ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد لدعمه في أداء مهمته النبيلة.

وأود أيضاً أن أشيد إشادة مستحقة بالسيد فولكان بوزكير على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الخامسة والسبعين، على الرغم من القيود التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأود أيضاً أن أهني السيد أنطونيو غوتيريش على تجديد انتخابه أميناً عاماً وأن أشيد به على قيادته في إدارة جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما دعوته إلى الإنصاف والتضامن مع البلدان النامية، فضلاً عن جهوده الدؤوبة لتعزيز قدرة منظماتنا على تلبية تطلعات شعوبنا إلى الأمن والرخاء، في إطار تعزيز تعددية الأطراف.

تُعقد هذه الدورة في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي لجائحة كوفيد-١٩. ويتعرض العديد من أوجه التقدم التي أحرزتها البلدان النامية للخطر الشديد، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لانتشار سلالات جديدة للفيروس وببطء توزيع اللقاحات في البلدان النامية، فإن احتمالات الانتعاش والنمو في الأجلين القصير والمتوسط قد تتعرض للخطر أيضاً ما لم تُبذل جهود حثيثة لتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة الخطيرة. وما زلت مقتنعا بأن التلقيح الجماعي هو السبيل الوحيد لاحتواء الجائحة وضمان انتعاش الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بألية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، التي أتاحت تجميع جرعات

وفي ذلك السياق، يقع على عاتق شركائنا الدوليين التزام أخلاقي بمساعدة دول الساحل على مواجهة تلك التحديات. ولكن من الواضح أيضاً أنه يجب على القادة السياسيين في منطقتنا دون الإقليمية الوفاء بوعودهم بالحكم الرشيد والوعد بضمان العودة إلى النظام الدستوري من أجل تلبية تطلعات مواطنيهم بشكل أفضل وتحسين أوضاعهم المعيشية، ولا سيما في المناطق الهشة.

(تكلم بالعربية)

إن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تؤكد وقوفها دائماً إلى جانب القضايا العادلة في كل مكان من العالم وفي جميع المحافل الدولية. ومن هنا، تجدد تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في الكرامة والسيادة في إطار دولة مستقلة قابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، وذلك في إطار حل الدولتين القائم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام واستقرار.

وتجدد كذلك تمسكها بموقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية، وغير المنحاز لأي من أطراف النزاع، وتحافظ على علاقات ممتازة مع الجميع. وتدعم جهود الأمم المتحدة وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى إيجاد حل مستدام مقبول عند الجميع. وتحث، في هذا الإطار، الأمين العام على الإسراع في تعيين مبعوث خاص لاستئناف المسار الذي توقف قبل سنتين بعد استقالة المبعوث السابق.

وتجدد كذلك دعمها للجهود الدولية الرامية إلى إنجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا الشقيقة، وإلى ضمان وحدتها وسيادة أراضيها.

وتجدد كذلك تأكيدها على ضرورة السعي الجاد للوصول إلى حل سياسي يصون وحدة الجمهورية العربية السورية الشقيقة واستقلالها وكرامة شعبها، وحققها في العيش في أمن وسلام.

وأخيراً، تجدد دعمها للشرعية في اليمن الشقيق، ودعوته إلى انتهاج سبل الحل السلمي، وفقاً للمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالإضافة إلى العواقب الاجتماعية والاقتصادية الكارثية لجائحة كوفيد-١٩، فقد أدت أيضا إلى تضخيم التحديات اللذين يواجهان بلدان الساحل، وهما تغير المناخ والأزمة الأمنية. وفي حين أن تغير المناخ في بعض مناطق العالم قد أسفر عن حدوث فيضانات وحرائق غابات وارتفاع في منسوب مياه البحر، فقد أدى، في مناطق أخرى مثل منطقة الساحل، إلى حدوث ظواهر جوية بالغة الشدة، بما في ذلك نوبات الجفاف المتكررة وتدهور الأراضي الزراعية - على سبيل المثال، يفقد النيجر ١٠٠ ٠٠٠ هكتار سنويا - والفيضانات وغزو الجراد.

وكما قال فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، في اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، المعقود في نيامي،

”إذا أردنا تحقيق النصر في مكافحة تغير المناخ، فإننا نحتاج إلى المزيد من الإرادة السياسية. ويجب علينا، على المستويين الاستراتيجي والعملي، أن نعزز تنفيذ الإجراءات التأزيرية والمتسقة لجعل شعبنا أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والتحديات الناشئة، انطلاقا من روح اتفاق باريس“.

وفي هذا الصدد، فإن آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي نُشر للتو، يمثل دعوة إلى التعبئة من أجل العمل. ومن خلال تأكيد التقرير الواضح على أن أفعال البشر هي عامل لا يمكن إنكاره في تغير المناخ فإنه يدعو إلى العمل الفوري لمواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على مستوى الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية.

وينبغي للمؤتمر القادم للأطراف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، أن يستجيب لهذا المطلب، ولا سيما من خلال بلورة موقف مشترك يمكننا من التغلب على التحديات المتبقية.

من لقاح كوفيد-١٩ وتوزيعها على البلدان النامية. وأود أن أعرب عن تقديرنا لكل الذين ساهموا في تلك المبادرة.

إن التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الجائحة في النيجر لم تساعد على مكافحة انتشار الجائحة فحسب، بل ساعدت أيضا على التخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد واستمرار التأثيرات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والمناخ، اتخذت الحكومة تدابير جريئة للحفاظ على معدل نمو إيجابي قدره ٣ في المائة في عام ٢٠٢٠.

وأود أن أشيد بجهود مجموعة العشرين والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل وقف سداد ديون أكثر الدول هشاشة، التي يواجه العديد منها بالفعل خطر الدخول في حالة مديونية حرجية. ومن الواضح أن وقف سداد الديون وحده لن يكون كافيا بالنظر إلى جسامة التحديات التي يتعين مواجهتها - ومن هنا، تأتي الحاجة الملحة إلى تصميم وتنفيذ نموذج جديد لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأشد البلدان هشاشة.

وعلى نفس المنوال، ما زلت مقتنعا بأن انتعاش الاقتصادات سيتوقف أيضا على نوعية الشراكات وديناميتها، فضلا عن تحرير التجارة بين البلدان النامية. ولذلك، يجب أن نستفيد من جميع الإمكانيات التي يوفرها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات التكنولوجيا والثقافة والتجارة. ولهذا السبب، ومن أجل تلبية تطلعات الشعوب الأفريقية، وفقا لخطة عام ٢٠٦٣، تم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتولى بلدي قيادة العملية حتى وقت إطلاق مرحلة التشغيل في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ في نيامي.

وعلى الرغم من التأخير في دخولها حيز النفاذ بسبب الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والتحديات الأخرى، فإننا نثقون من أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستمكّن أفريقيا من إنشاء سوق موحدة والحفاظ على النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء من خلال جملة أمور منها، خلق فرص عمل للشباب، الذين سينضم من ١٠ إلى ١٢ مليون شاب منهم إلى سوق العمل في القارة سنوياً.

ليسا سوى عاقبتين لتحديات متعددة يجب التغلب عليها، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة. وفي نهاية المطاف، ليس العمل العسكري وحده هو الذي سيسمح لنا بدحر الإرهاب نهائيا، بل أيضا قدرتنا على تنفيذ برامج إنمائية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا. إن إعادة نشر إدارة الدولة والخدمات العامة في المناطق المتضررة هي متابعة أساسية للعمل العسكري.

وفي ضوء ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار كما ينبغي البعدين الجنساني والشبابي في مختلف عمليات استعادة السلام. وفي الواقع، في مناطق الصراع تعتبر النساء والأطفال أول ضحايا الجماعات الإرهابية، التي تستهدف عمدا المدنيين والمدارس، كما هو الحال في وسط منطقة الساحل، حيث تتعرض القرى للهجوم في كثير من الأحيان ويُحرم آلاف الأطفال من التعليم نتيجة لذلك.

ولذلك تم منذ عام ٢٠١٧ إغلاق قرابة ٥ ٠٠٠ مدرسة بسبب الهجمات الإرهابية، مما أدى إلى تعطيل تعليم أكثر من ٧٠٠ ألف طفل ومنع أكثر من ٢٠ ألف معلم من ممارسة مهنتهم. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان أن نضطلع بمسؤوليتنا الجماعية عن بناء عالم يسوده السلم والأمن ويمكن فيه لجميع الأطفال أن يزدهروا.

ونظرا لخطورة الوضع، تدعو النيجر إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المدارس. وتحقيقا لذلك، فإن البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2020/8، بشأن حماية المدارس من الهجمات، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ عندما كان بلدي رئيسا لمجلس الأمن، يستحق اهتماما أكبر من المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أشيد بجميع المبادرات التي قامت بها دول أعضاء أخرى بشأن هذه المسألة.

وفي حين أن عام ٢٠٢١ لا يزال يتسم بالتحديات المتصلة بالجائحة والأمن إلا أنه كان نقطة تحول حاسمة لتعزيز الديمقراطية في النيجر. والواقع أنه بفضل نضج شعب النيجر والتزامه بالديمقراطية تمكنت النيجر من تحقيق أول انتقال سياسي سلمي للسلطة في تاريخها، وهو الانتقال من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر منتخب ديمقراطيا.

وتشمل تلك التحديات تمويل سياسات التكيف، فضلا عن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وتأمل النيجر أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى لمؤتمر الأطراف في غلاسكو بمثابة منبر لإعادة تأكيد الإرادة السياسية لمكافحة آثار تغير المناخ. ويوصف النيجر الرئيس المشارك مع أيرلندا لفريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بتلك المسألة الهامة فإنها تعمل على ضمان اتخاذ المجلس لقرار بهذا المعنى حتى يعكس الأهمية التي يوليها لتلك المسألة.

ونحن مقتنعون بأن الهشاشة المرتبطة بتغير المناخ هي عامل مفاقم للنزاعات والأزمات الإنسانية. وبلدي، النيجر، المحاط ببؤر عدم الاستقرار التي تؤثر بشدة على الأمن، يدرك تماما ذلك الارتباط. وفي الواقع، منذ أحداث عام ٢٠١١ في ليبيا، التي سهلت انتشار الأسلحة في منطقة الساحل، تواجه بلداننا هجمات من جحافل الإرهابيين في حوض بحيرة تشاد في الشرق وفي ما تُسمى بمنطقة الحدود الثلاثية في الغرب.

وعلى الرغم من موارد النيجر المحدودة وحجم أراضيها إلا أنها أظهرت قدرة على الصمود وحافظت على سلامتها الإقليمية واستقرارها، وذلك بفضل بصيرة حكومتها وشجاعة وتصميم قوات الدفاع والأمن فيها، فضلا عن الدعم القيم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذين أود أن أعرب لهم عن خالص شكري.

وبفضل النجاحات أيضا التي حققناها مؤخرا في مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة، بدأنا إعادة توطئ من شردهم العنف الذي ارتكبته تلك الجماعات المسلحة. وأود في هذا الصدد إبلاغ الجمعية بأن حوالي ٩٣٥ ٥ شخصا من منطقة باروة، في ديفا، و ١٩ قرية أخرى محيطة بها، قد عادوا إلى الأراضي التي كانوا قد غادروها في عام ٢٠١٥. وقد فعلوا ذلك بفضل برنامج تجريبي سعيدي أيضا في نهاية المطاف نحو ١٣٠ ألف مشرد من منطقة ديفا في الشرق وولاية بورنو في غرب نيجيريا. ويجري تنفيذ البرنامج نفسه في منطقة تيلابيري.

إننا، بقيادتنا لكفاحنا من أجل السلم والأمن، لن نتخلى عن كفاحنا من أجل تنمية بلدنا. وما زلنا مقتنعين بأن الإرهاب والجريمة المنظمة

الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والسعي الحثيث إلى الإنجاز من أجل الاستجابة لمقتضيات العالم المعاصر.

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لا تزال النيجر ملتزمة بالموقف الأفريقي الموحد المكرس في توافق آراء إزولويني.

إن بلدي، بوصفه عضواً في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، يسعى إلى الإسهام في بناء عالم يسوده السلام. وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية، التي هي عديدة على جدول أعمال المجلس، بما في ذلك الحالة في منطقة الساحل والحالات في الشرق الأوسط وفلسطين وسورية وليبيا وميانمار وأفغانستان، كانت أولويتنا دائماً أن نأخذ في الاعتبار الاحتياجات الملحة للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين هم أول ضحايا النزاعات والكوارث الإنسانية التي أصبحت للأسف متكررة.

وختاماً، يرى بلدي أن الوقت قد حان لكي يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره التحديات الجديدة التي يواجهها عالماً وتهدد السلم والأمن الدوليين. وكما فعلنا في مكافحة الجائحة، يجب أن نتصدى بحزم لتحديات تغير المناخ - هذه الجائحة الأخرى ذات الآثار المدمرة؛ ومكافحة الإرهاب والجريمة السيبرانية؛ والعديد من المشاكل الأخرى الخاصة بقرننا هذا.

إننا في النيجر نؤمن بأن التزامنا بالدفاع عن مُثل ميثاق الأمم المتحدة وقيم السلام والتضامن التي يجسدها سيسمح لنا بمواصلة تلك المعركة بنجاح من أجل بناء عالم يسوده السلام والعدالة والازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا لتقديم خطاب وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم معالي السيد جان إيف لودريان، وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية، الذي سيدلي ببيان فرنسا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية.

ولذلك فإن الرئيس الجديد للجمهورية، فخامة السيد محمد بازوم، ملتزم في برنامجه، المعروف أيضاً بالقانون الثالث لنهضة البرامج، بتوطيد جميع الإنجازات التي تحققت خلال ولايتي سلفيه وإجراء التعديلات اللازمة، استناداً إلى الدروس المستفادة والمقتضيات الراهنة. ومن أولويات برنامج الرئيس قطاع التعليم، على أساس الاقتناع بأن تنمية رأس المال البشري لا تزال هي مفتاح بناء دولة مزدهرة وملتزمة بقيم السلام والديمقراطية وسيادة القانون.

ولهذا السبب تعهد رئيس الجمهورية لجميع سكان النيجر بأن يضمن هو شخصياً أن يكون قطاع التعليم محور جميع إجراءات الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة، بدعم تقني وأشكال دعم أخرى من جميع شركاء المدارس، سواء الوطنيين أو الدوليين.

وقد بدأت الحكومة بالفعل مشروعاً بعنوان "تحسين التعلم من أجل الأداء في قطاع التعليم"، بدعم من البنك الدولي وبتكلفة قدرها ١٤٠ مليون دولار. إن تنفيذ ذلك المشروع سوف يرسى الأساس لتحول نوعي في نظامنا التعليمي الوطني، مع تكييفه وفق احتياجاتنا الإنمائية المحددة.

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كانت مناسبة للتأمل، ولكن أيضاً لتقييم الوضع. ففي حين تمكنت الأمم المتحدة من تجنب نشوب نزاعات واسعة النطاق خلال العقود السبعة الماضية إلا أنه من الواضح أن الأداة المركزية للإدارة العالمية التي تمثلها يجب إصلاحها ويجب أن تتكيف مع الحقائق والتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد، لا يزال أحد الدروس الرئيسية التي يجب بلا شك أن نتعلمها من الجائحة الحالية هو ضرورة إعادة النظر في طريقة رؤيتنا للعالم وطريقة عملنا وطريقتنا في تنظيم أنفسنا. إننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية أطراف أكثر شمولاً للجميع والتي يغذيها التعاون والتقسام وتأخذ في الاعتبار التنوعات التي تشكل ثراء البشرية.

ولذلك يجب السعي بلا كلل إلى تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وكذلك المؤسسات المالية

”إن حُسن توقيت هذا الموضوع واضح إذ تتصدى البشرية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي تعرض عواقبها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للخطر المكاسب التي تحققت في مكافحة الفقر ونحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعنا أنفسنا لإنجازها بحلول عام ٢٠٣٠.

”لقد حان الوقت الآن لدعوة مدوية لتتشاطت التضامن الإنساني حتى يتسنى لنا معا أن نحتضن المستقبل الذي سيكون لنا لننقاسمه.

”وبغية تأمين «المستقبل الذي نبتغيه»، لا يسعنا أن نواصل الإحجام عن الالتزامات المهمة العديدة التي قطعت في المؤتمرات مؤخرا بشأن البيئة وتغير المناخ، ولا سيما اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة.

”إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تتيح لنا الفرصة لوضع استجابات منسقة ودائمة وشاملة متصددين للتهديدات المتعددة والتحديات العالمية المعقدة التي تواجه كوكبنا وإنسانيتنا.

”من المهم أن نعوّض الوقت الضائع على وجه السرعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - وهو تأخير بسبب عدم الوفاء بالالتزامات، وقد فاقمته كوفيد-١٩. وتحقيقا لذلك، يجب أن نظل إرادتنا السياسية ثابتة. وعلينا أن نعزز تعددية الأطراف من خلال الالتزام عمليا بالتضامن وتزويد الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بالطرائق والموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها لإدارة موئلنا المشترك.

”وفي هذا الصدد، أعتقد أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال مهما. وينبغي أن تمثل أفريقيا في المجلس بمقعدين دائمين وجميع الحقوق المرتبطة بذلك، فضلا عن مقعدين إضافيين غير دائمين، كما تطالب قارتنا في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السادس و A/76/332/Add.11).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليجون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): من واجبي الذي أعتز به ويشرفني كثيرا أن أدلي بالبيان التالي من فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، الذي أوعز إلي بذلك نيابة عنه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأقتبس:

”أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأن أؤكد لكم دعم وفد الكاميرون وتعاون الكاملين. وما من شك في أن خبرتكم الثرية تضمن لكم توجيه عملنا بنجاح.

”وأود أيضا أن أشيد بالعمل الرائع الذي أنجزه سلفكم، السيد فولكان بوزكير، وأن أعرب عن تقديرنا للنتائج الإيجابية التي تحققت خلال فترة ولايته، في ظل التحديات الكبرى التي تقاومت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

”وأود أيضا أن أقدم بالتهنئة القلبية والحارة للسيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه لرئاسة الأمانة العامة للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية. وبذلك ستتاح له الفرصة لمتابعة التقدم البارز الذي أحرز خلال فترة ولايته السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاحات وإعادة توجيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأود أيضا أن أؤكد له التزام بلدي بدعمه في تعزيز الأمم المتحدة وتنفيذ خطة السلام والتنمية المستدامة على مستوى العالم.

”وانطلاقا من قناعاتي، آخذ الكلمة باسم الكاميرون في هذا المناقشة العامة بشأن موضوع «بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة».

”نواصل جهودنا في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من بلدنا سعياً إلى إنهاء التوترات الاجتماعية والسياسية التي توججها الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، وضعنا خطة شاملة تشمل: برنامجاً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وخطة للمساعدة الإنسانية؛ وخطة لإعادة إعمار هاتين المنطقتين؛ ولجنة وطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية؛ ووضع خاص يمنح كل من المنطقتين المعنيتين جمعية إقليمية ومجلساً للرؤساء ومجلساً تنفيذياً إقليمياً وموفقاً عاماً مستقلاً.

”وقد تحققت كل هذه المكاسب بفضل الحوار الوطني الرئيسي الذي أجريناه. وبدأت إجراءات الحكومة تحقق بالفعل نتائج ملموسة، مع عودة تدريجية إلى السلام. وعلى الرغم من بعض أعمال اللصوصية المتفرقة التي ترتكبها العصابات المسلحة، فإن الحالة تتحسن يوماً بعد يوم. وتنتشر قوات الدفاع والأمن لدينا على الأرض لحماية السكان وممتلكاتهم باحترافية واحترام لحقوق الإنسان.

”وعلى نحو أعم، شرعت الكامبيرون في برنامج إصلاحات واسع النطاق يهدف إلى الوصول إلى وضع الاقتصاد الناشئ بحلول عام ٢٠٣٥، تماشياً مع برنامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على المساعدة التي يقدمونها لنا في هذا المسعى.

”إن هذه المرحلة تكتنفها تحديات عديدة، ولكنها توفر أيضاً فرصة كبيرة. ويجب أن نتعلم من هذه المرحلة وأن نعمل معاً في تضامن من أجل تحقيق عالم من السلام والأمن والرفاه لكل واحد منا. والكامبيرون ملتزمة تماماً بهذا المسعى“.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

”يجب استبدال الوعود بالتزامات ثابتة إذا أردنا حقاً تحقيق المساواة في الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ ودعم البلدان المنخفضة الدخل على طريق العلم والتكنولوجيا، مما يمكنها من التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها.

”فلننتقل إلى العمل - إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وجعل التجارة أكثر عدلاً.

”إن بلدي يغتنم هذه الفرصة للترحيب بالحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات على أمل أن يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

”تعاني البشرية حالياً من الآفات التالية: تغير المناخ، والنزاعات في العديد من مناطق العالم، وتزايد الإرهاب، والجريمة السيبرانية، وتلوث البحار والمحيطات، والاستخدامات غير السلمية للفضاء الخارجي، وإساءة استعمال وسائط التواصل الاجتماعي، وتدهور النظم الإيكولوجية للغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، والقرصنة البحرية، ومأساة الهجرة.

”ويرحب بلدي بالدورة السادسة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر استكهولم +٥٠. وسنسهم بدعمنا في ضمان نجاح هذين المؤتمرين. ومن الضروري أن يلتزم شركاؤنا الثنائيون والمتعددي الأطراف بالتزاماتهم بتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ برامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

”وفي عالم يزداد عولمة، لن يكون أحد في مأمن إلى أن تتخذ خطوات كافية لضمان الأمن. واسمحوا لي أن أذكر بأن بلدي لا يزال يشن حرباً في الشمال ضد إرهابيي بوكو حرام، بينما يعزز التعاون مع البلدان الأخرى في حوض بحيرة تشاد. والكامبيرون، بمساهمتها بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تظهر التزامها الثابت بالسلام والأمن الدوليين.

المرفق الأول

خطاب السيد غودلغور تور توردارسون، وزير الخارجية والتنمية الدولية في جمهورية آيسلندا

السيد الرئيس، أصحاب الدولة والمعالى والسعادة، السيدات والسادة،

بينما نجتمع لمناقشة حالة الشؤون العالمية، قد تبدو تحديات اليوم هائلة ويكاد يكون من المستحيل التغلب عليها.

ومع ذلك، وكوني متفائلا ومؤمنا قويا بالتعاون المتعدد الأطراف، فقد أكدت في رسائلي التي بعثتها إلى الجمعية العامة على مدى السنوات الخمس الماضية على أهمية رؤية عالم الفرص، وإمكانات تعاوننا. ورسائلي اليوم لا تختلف عن ذلك: لا يمكننا أن ندع التحديات العالمية تفرقنا. بل على العكس من ذلك، يجب علينا جميعا أن نتحد.

ولدينا عملنا المحدد لنا. وفي مختلف أنحاء العالم، كثيرا ما يتم تجاهل الدعوات إلى حقوق الإنسان والسلام والاستقرار. ولم يعد خطر تغير المناخ ظاهرة بعيدة: إنه هنا، ويزداد حدة.

ولكن لا يمكننا الاستجابة والتعافي إلا معا. ولبناء كوكب أكثر عدلا وسلاما لنا جميعا، نحتاج إلى أن نتحد جميع الأمم، أممنا المتحدة.

سيدي الرئيس،

بينما نطوي صفحة في معظم البلدان المتقدمة النمو في معركتنا ضد كوفيد-19، لا يمكن قول الشيء نفسه عن كل العالم. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معا لضمان وصول اللقاحات إلى جميع البلدان والشعوب - الغنية والفقيرة - وفي أقرب وقت ممكن. وهذه ليست مسألة أساسية للتضامن العالمي فحسب، بل إنها أيضا في مصلحتنا جميعا.

وآيسلندا ملتزمة التزاما راسخا بالدور الذي تقوم به. وقد ساهمنا بالفعل بمليار كرونة آيسلندية في مرفق كوفاكس وبدأنا في تقاسم اللقاحات من خلال نفس الآلية.

لقد علمتنا الجائحة أننا معا أقوى من كوننا متفرقين.

كما كشفت عن مخاطر الانعزالية والتضليل وعدم الثقة.

وينبغي ألا تضع هذه الدروس سدى. ومن الأهمية بمكان أن تظهر القوة والأمانة اللازمتين للتعلم، سواء من نجاحاتنا أو إخفاقاتنا، من أجل منع الأزمات المقبلة بهذا الحجم والاستعداد لها والاستجابة لها على نحو أفضل.

سيدي الرئيس،

في حين أن عواقب الجائحة كانت كارثية على عالمنا، فإن آثار تغير المناخ ستكون أسوأ من ذلك. إن العلم والدلائل واضحة ورسينة، والخطط موجودة بالفعل. نحن بحاجة إلى الاستجابة الآن والوفاء بالتزاماتنا من باريس ونحن نوجه أنظارنا إلى غلاسكو.

ومن جانبنا، فإن طموح آيسلندا هو تجاوز التزامات باريس.

ويشمل ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من النصف بحلول عام ٢٠٣٠، والتحديد الكامل لأثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٤٠، والتحول إلى بلد بلا وقود أحفوري بحلول عام ٢٠٥٠.

وتأتي كل الكهرباء في آيسلندا من مصادر الطاقة المتجددة، وما يقرب من ٨٥ في المائة من إجمالي استهلاكها للطاقة كذلك. ونهدف إلى سد الفجوة بكهربية جدالنقل والهيدروجين الأخضر واستخدام الوقود المستخرج من مصادر الطاقة المتجددة للنقل الثقيل والآلات وصيد الأسماك والشحن والطيران. وتركز سياستنا الطويلة الأجل في مجال الطاقة أيضا على زيادة كفاءة استخدام الطاقة على نحو كبير والاستخدام المتعدد لموارد الطاقة.

كما أن احتجاز الكربون وتحويله هو أيضا دعامة مهمة لجهودنا، حيث نستخدم الحلول المجربة والمختبرة القائمة على الطبيعة والتكنولوجيات المبتكرة.

آيسلندا هي موطن أكبر مصنع في العالم الذي يستخرج ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الهواء ويحوّله إلى صخر من خلال ما يُعرف بطريقة Carbfix. وقد تم تطوير هذه التكنولوجيا من صناعة الطاقة الحرارية الأرضية وسوف تكون قابلة للتطبيق في العديد من أنحاء العالم لاستخراج ثاني أكسيد الكربون وتخزينه كصخر صلب.

ومع ذلك لا يكفي التركيز على ما يترتب علينا من واجبات. إذ يتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن تدعم البلدان المنخفضة الدخل لتعزيز طموحاتها المناخية أيضا. ويسرني أن أبلغكم أن إسهام آيسلندا في التمويل الدولي بشأن المناخ قد زاد عن ضعف إسهامها في عام ٢٠١٨.

ولكن مساهمة آيسلندا الرئيسية في مكافحة تغير المناخ ستظل معرفتنا وخبرتنا في استخدام حلول الطاقة الخضراء. وهذه أزمة عالمية، ويجب أن نعتمد على خبرة كل منا ومعارفه.

وآيسلندا مستعدة للقيام بدورها. وآيسلندا، بوصفها نصيرا عالميا للتحول العادل والشامل في مجال الطاقة، تعزز بنشاط هدف تحقيق الطاقة المستدامة للجميع. وقد أسهمت آيسلندا على مدى عقود في هذه الخطة العالمية، من خلال البحث والتدريب وتبادل الخبرات والتعاون. وكرواد على الصعيد العالمي، فإننا الآن نزيد من جهودنا.

سيدي الرئيس،

إن صحة المحيطات العالمية - كوكبنا الأزرق - تتعرض لضغوط متزايدة. ويؤدي تغير المناخ وسوء الإدارة والتلوث إلى انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض مقلق في التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد الطبيعية. ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة لجعل التعاون الإقليمي والدولي في شؤون المحيطات أقوى. ويجب أن نبني أعمالنا على أفضل مشورة علمية وقانون البحار - وهو دستور المحيط ذاته.

ويمكن تعلم الكثير من التعاون الإقليمي الناجح. إن مجلس القطب الشمالي لمثال عظيم يجمع بين الحكومات والشعوب الأصلية والعلوم ومختلف أصحاب المصلحة لتبادل المعرفة وتشكيل السياسات والإجراءات.

وخلال رئاسة آيسلندا مؤخرا للمجلس، تم التركيز بشكل خاص على حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، مما أسفر عن وضع خطة عمل إقليمية لمعالجة القمامة البحرية في القطب الشمالي. وهي خطوة صغيرة ولكنها هامة في الاتجاه الصحيح. كما أن آيسلندا من بين مجموعة البلدان التي تضغط من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي لمكافحة التلوث البلاستيكي البحري.

والمسائل المتعلقة بالطبيعة مدرجة على جدول أعمالنا بقوة في الأشهر المقبلة، بما في ذلك في اجتماعات مؤتمر الأطراف المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات. وتمثل استعادة النظم الإيكولوجية، سواء على اليابسة أو في المحيطات، مسألة عالمية ملحة أخرى يجب أن يعالجها المجتمع الدولي في انسجام. ونحن بحاجة إلى الوصل بين النقاط المعزولة والتركيز على التزامات أقوى وتنفيذ أكثر قوة.

فهذا هو عقد العمل. والآن حان وقت العمل.

سيدي الرئيس،

لا يمكننا، إذ نتعافى من الجائحة، أن نعود إلى العمل كالمعتاد. بل يتعين علينا أن نفعل ما هو أفضل، وأن نبني مستقبلا أكثر اخضراراً ومرونة وإنصافاً واستدامة. وقد أرسى الأساس فعلاً بخطة عام ٢٠٣٠. إن أهداف التنمية المستدامة هي البوصلة العالمية، ويذكرنا عقد العمل بالإلحاحية القائمة.

وآيسلندا ملتزمة بتعزيز تنفيذ هذه الجهود في الداخل والخارج. وتوجه الأهداف العالمية مساعدتنا الإنمائية الرسمية المتنامية، في إطار الهدف الشامل المتمثل في الحد من الفقر والتركيز القوي على حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

واعترافاً بالدور الأساسي للملكية الواسعة النطاق والمشاركة في نجاح التنمية، تدعم آيسلندا أيضاً شركاء القطاع الخاص والمجتمع المدني في ترميمها وعملها الإنساني، مع الاستفادة الكاملة من قوتهم ودراباتهم. وبدون مشاركة القطاع الخاص وإدراجه، لن نحقق أهدافنا.

وتتشي تجربة آيسلندا بالكثير عن قيمة الشمولية والمساواة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما أهمية العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أحرز تقدم على الصعيد العالمي، ولكن لا يزال الطريق طويلاً. فالتكافؤ بين الجنسين بعيد جداً، والعنف القائم على نوع الجنس متفش، وملايين الفتيات يتزوجن وهن عرائس طفلات. ويجب على الرجال والفتيات أن يوحدا قواهم مع النساء والفتيات للنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، في جميع المجالات.

وعموماً، فإن حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية - التي تمكن الناس من تبادل الأفكار بحرية - هي محركات أساسية للتنمية المستدامة، إلى جانب التجارة الحرة والأسواق المفتوحة. إن إشراك الجميع، بغض النظر عن الجنس أو التوجه الجنسي أو العرق، يعني المزيد من الأيدي والعقول التي تدفع من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

السيد الرئيس،

تتطلب إعادة البناء على نحو أفضل المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين - وهي الأركان الأساسية لمستقبل أفضل وأعدل.

والواقع أن الاستثمار في التنمية والسلام وحقوق الإنسان سوف يكون دوماً، في نهاية المطاف، أقل تكلفة من الاضطرار إلى معالجة العواقب الوخيمة المترتبة على الفقر والحرب والظلم.

ومن المؤسف أن النزاعات والأزمات الإنسانية والسياسية الحالية كثيراً ما تستمد جذورها من عدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد شهدنا هذا العام انقلاباً عسكرياً لا يرحم في ميانمار، حيث تم التخلص تماماً من الديمقراطية والحقوق المدنية. والحالة في أفغانستان مقلقة للغاية، حيث وردت تقارير عن وقوع هجمات وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التراجع في حقوق المرأة. ويجب على حركة طالبان والأطراف الأخرى احترام القانون الدولي، والسعي إلى تسوية سياسية شاملة للجميع، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية والمرور الآمن للجميع، وإلا فإنها ستكون عرضة للمساءلة.

وقد شهدنا في أماكن كثيرة جداً تراجعاً خطيراً في احترام الحقوق المدنية والسياسية. وعلينا أن نقف إلى جانب أولئك الذين يخاطرون بحياتهم وحياتهم كل يوم بسبب انتقادهم هذه المظالم وانخراطهم في نقاش ديمقراطي مفتوح. ويقع علينا واجب جماعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرية للجميع.

ولم يكن دور مجلس حقوق الإنسان مهماً قط كما هو الآن. وعلينا أن ننخرط في حوار مفتوح بشأن كيفية تصحيح المسار والتوجه نحو مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، دائماً وفي كل

مكان. وينبغي استخدام الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣ لتنشيط التزاماتنا الجماعية بحقوق الإنسان.

وآيسلندا ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بنشاط. ولذلك قررنا الترشح لمقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

السيد الرئيس،

إن تعقيد النزاعات والأزمات الحديثة ما برح يتزايد مع اقتران العوامل الناشئة، مثل تغير المناخ، والتهديدات السيبرانية، والمعلومات المضللة، والأعداء القدامى من السلطوية والطغيان.

وفي حين اتخذت خطوات مشجعة للحفاظ على السلام وبناءه، بما في ذلك في العراق وليبيا، فإن أقل ما يُقال عن الاتجاه العام أنه مخيب للآمال.

وقد أكدت موجة العنف التي شهدتها فلسطين وإسرائيل هذا العام على أهمية إيجاد سبل لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. فلن يؤدي ركودها الحالي إلا إلى تعميق الخلافات القائمة وتغذية التطرف الأحمق. كما أن إيجاد حلول سياسية للحالات في سورية واليمن وإثيوبيا، والآن في أفغانستان، أمر ضروري أيضاً حيث لا يمكن أبداً للقوة العسكرية وحدها أن تحقق السلام والاستقرار.

وينطبق الشيء نفسه على انتهاكات روسيا المستمرة وغير القانونية لسيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية، وهو ما لا يزال يقوض الاستقرار الإقليمي.

إن دور الأمم المتحدة في مواصلة الدبلوماسية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية دورٌ لا غنى عنه. ونحن جميعاً مسؤولون عن إيجاد حيز للدبلوماسية والعمل الإنساني وصونه.

إلا أن مجلس الأمن يتحمل مسؤوليات خاصة نيابة عن العضوية الأوسع في الأمم المتحدة. ويتعين على المجلس أن يتصرف بقدر أكبر من بعد النظر استناداً إلى نظرة أوسع نطاقاً للأمن، ونرحب بمداولاته الأخيرة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والأمن المناخي والجائحة. وفي الوقت نفسه، حان الوقت لبتّ حياة جديدة في مناقشات إصلاح مجلس الأمن التي تحتاج إلى أن تصبح أكثر موضوعية وتركز على النتائج.

وينبغي أن تكون الوقاية أولويتنا القصوى، بالنظر إلى التكلفة البشرية والآثار الطويلة الأجل للنزاع وعدم الاستقرار والتوترات. إن صون الاتفاقات الرئيسية التي أخرجتنا من سباق التسلح المدمر للحرب الباردة، وعلى رأسها معاهدة عدم الانتشار النووي، أمر ذو أهمية خاصة.

السيد الرئيس،

لا يوجد منبر دولي يقارن بالأمم المتحدة. ولا يمكن لأي هيئة أخرى أن تجمع فعليا بين جنسيات وديانات ووجهات نظر سياسية مختلفة تحت سقف واحد.

إنها ترمز إلى أعظم تطلعات البشرية وتمثل منارة للأمل، وبالأخص بالنسبة لأولئك الذين يعانون من النزاع والفقر وعدم المساواة والتمييز.

وينبغي أن يظل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصلتنا. فمن دونهما سنضيع ونجرف في آرائنا مع أولئك الذين يسعون إلى تحقيق مصالح وطنية ضيقة وألعاب محصلتها الصفر.

ولكن لكي تظل الأمم المتحدة معتبرة، فمن الأهمية بمكان أن تتطور مع مرور الوقت.

إننا بحاجة إلى مزيد من الشفافية والانفتاح داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء.

وربما الأهم من ذلك أننا بحاجة إلى تقريب الأمم المتحدة من شعوب العالم.

إن الإعلان الذي اعتُمد بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة يوفر لنا رؤية وإطاراً قوين للمستقبل. وأرحب أيضاً بتقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة بشأن التحديات الحالية والمستقبلية.

السيد الرئيس،

قد تبدو تحديات اليوم هائلة عندما يُنظر إليها من منظور فرادى الدول التي تعمل منفردة.

غير أننا متحدون في الأمل والإرادة ويمكننا، من خلال الوفاء بالتزاماتنا، مواجهة هذه التحديات والوفاء بالوعود المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحماية السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

فمستقبلنا يعتمد على ذلك.

وشكراً لكم.

المرفق الثاني

بيان السيد عثمان صالح محمد، وزير خارجية دولة إريتريا

معالي السيد عبد الله شاهد، رئيس الجمعية العامة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

السيدات والسادة،

يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة للدول - وإن كان ذلك عبر شبكة الإنترنت - نيابة عن فخامة رئيس دولة إريتريا، السيد أسياش أفورقي.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ معاليكم، باسم حكومة وشعب إريتريا، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للأمم المتحدة. ونقدم إليكم دعمنا الكامل لأننا ندرك ضخامة مسؤولياتكم.

وأود أيضاً أن أعرب عن عميق امتناننا لسفكم، سعادة فولكان بوزكير، على قيادته البارعة ونجاحه في اختتام الدورة الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

إن هذه أوقات حاسمة ولم يسبق لها مثيل في كثير من النواحي. فمجتمعنا العالمي يواجه تحديات ثلاثية ذات خطورة هائلة؛ أولاً، جائحة كوفيد-19 التي يستمر انتشارها الفتاك بلا هوادة في أماكن كثيرة؛ ثانياً، تغير المناخ المتصاعد الذي يهدد بقاءنا في حد ذاته؛ وثالثاً، تزايد مخاطر التنافس الدولي الخطير والاضطراب المتجذر في التغيرات الديناميكية في ميزان القوى العالمي.

وقد أبرزت هذه التحديات الخطيرة بعض الحقائق الأساسية. فقد ضخمت عيوب الحكمة التقليدية وأوجه قصورها في بعض النماذج الاقتصادية. وقد كشفت عن أوجه قصور هيكلية في معايير الحكم العالمي والمحلي التي صُورت حتى الآن على أنها عالمية ولا يمكن المساس بها من حيث صحتها وانطباقها على الصعيد العالمي.

وإذا ما تركنا جانباً العواقب الضارة المترتبة على الحرب الباردة، فإن السياسات المضللة التي انتهجتها المجموعات ذات المصالح الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا في أعقابها مباشرة للحفاظ على النظام العالمي الأحادي القطب وتوطيده لم تبشر بفترة من الاستقرار والازدهار الدوليين من شأنها، كما قيل، أن تتوالى على أجزاء مختلفة من العالم لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي المطرد. وما حصل هو أن التفاوت في الدخل، حتى في البلدان المتقدمة النمو، بين القلة الغنية - أقل من 1 في المائة من السكان - وغالبية المواطنين الآخرين أصبح ضخماً إلى حد فاضح ويستحق الشجب أخلاقياً وتترتب عليه عواقب اجتماعية غير صحية.

وعلى الصعيد الدولي، عملت سياسات الاحتواء والتطويق الصارمة الرامية إلى إحباط المنافسة الاستراتيجية السليمة والتقدم المتبادل القائم على نظام دولي متناظر ومنصف وقائم على القواعد وما زالت تعمل على تأجيج مناخ من المواجهة وعدم الاستقرار مع كل المخاطر التي قد ينطوي عليها ذلك في الفترة المقبلة.

وفي هذه الحالة، يتعين علينا جميعاً أن ننزل من أبراجنا العالية ونفكر في هذه المسائل بطريقة شاملة؛ مع ما يتطلبه ذلك من جدية وإخلاص.

وكما قلت آنفاً، لا يزال عالمنا يتعامل مع الجائحة الفتاكة. ولذلك، ومن هذا المنطلق، فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، ملائم ويدعو إلى التفاؤل. ولكن كما تعلمون جيداً، فإن الحقائق التي تواجه البشرية اليوم وخيمة وكثيرة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التعازي لكل الدول الأعضاء وجميع أسر الذين فقدوا أحبائهم بسبب الجائحة العالمية كوفيد-١٩، وللتعبير عن التضامن معهم.

السيد الرئيس،

سواء أكانت التحديات العالمية التي نواجهها اليوم تتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أو مكافحة التهديد المتزايد لتغير المناخ أو الاستجابة لمجموعة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن ضخامة تلك التحديات تتطلب أمماً متحدة أقوى وأكثر تمثيلاً وشفافية، والأهم من ذلك، أكثر فعالية.

وكما ذكرنا في العام الماضي، فإن المثل العليا المتمثلة في نشر السلام والاستقرار والازدهار في العالم على نحو دائم والسعي إلى تحقيق ذلك يستندان تماماً إلى صرح منظمة عالمية قوية يمكنها أن ترقى إلى مستوى كل هذه التحديات، ولا يمكن لتلك المثل أن تزدهر إلا بذلك الصرح. وقد صارت هذه الحقيقة المتعذر طمسها أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد دعوتنا إلى تعزيز وتجديد منظومة الأمم المتحدة التي تآكلت سلطتها وفعاليتها في العقود الماضية. وللأسف، أصبحت المؤسسات المتعددة الأطراف عاجزة بسبب الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها قلة مختارة.

السيد الرئيس،

في القرن الأفريقي، تفاقمَت المشاكل الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ بسبب نزاع خطير ناشئ عن عقود من السياسات المضللة من جانب بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، كما سأوضح لاحقاً.

ويجب أن يضيف المرء إلى ذلك التوترات المتزايدة التي شهدناها في الأشهر الماضية في المنطقة الأوسع نطاقاً بشأن قضايا النزاع الحدودي وسد النهضة. وترى إريتريا أن هذه المشاكل ليست مستعصية على الحل وأنه يمكن حلها بصورة مباشرة بمعرفة الأطراف المعنية من خلال النوايا الحسنة السياسية والمفاوضات بحسن نية من أجل تحقيق المنافع المتبادلة والطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفيما يتعلق بسد النهضة على وجه الخصوص، من المرجح أن تعرقل المحافل المشحونة والمُدوَّلة الاتفاق على ترتيب دائم وشامل يعالج متطلبات الدول المشاطئة الرئيسية - أي إثيوبيا والسودان ومصر - في إطار من التعاون القوي والطويل الأجل والخيارات والحلول التكنولوجية المتاحة.

السيد الرئيس،

كما تذكرون معاليكم، فإن الإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي وقعته إريتريا وإثيوبيا في تموز/يوليه ٢٠١٨ قد بشر بعهد جديد من الأمل والتفاؤل. وتجلت أهمية هذا الإنجاز التاريخي بوضوح في مشاعر الفرحة العارمة التي ولدها في أوساط شعبي إريتريا وإثيوبيا.

ولكن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لم تستطع قبول الحقائق الحالية وتفهمها. وهكذا، شرعت الجبهة في أعمال تخريبية متعددة لإحباط عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا واستعادة السلطة في إثيوبيا عنوة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجبهة الشعبية استمرت أثناء وجودها في السلطة في إثيوبيا في احتلال أراض إريتريّة ذات سيادة لما يقرب من عقدين في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولقرار التحكيم الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة. وطوال هذا الوقت، واصلت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي شن هجمات منقطعة ضد إريتريا من أجل إشعال حرب كبرى. وبينما نص اتفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا على التزام إثيوبيا المطلق بحكم الحدود الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة وتنفيذه، واصلت الجبهة عرقلة إنفاذ هذا الاتفاق الرسمي بحسن نية.

وفي إثيوبيا أيضاً، لجأت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى العديد من الحيل غير المشروعة لادر العملية الإيجابية الجارية من خلال الإرادة الشعبية. وكتتويج وتصعيد خطير لإجراءاتها التخريبية، شنت الجبهة حرب تمرد واسعة النطاق ضد القيادة الشمالية الإثيوبية لتحقيق أهداف صريحة تتمثل في تحييد هذه الوحدة الأكبر ومصادرة أسلحتها، وبالتالي الاستيلاء على السلطة بالقوة في إثيوبيا. وشملت أهداف الجبهة شن أعمال عدوانية عسكرية في وقت لاحق ضد إريتريا.

إن الخطر الجسيم الذي تشكله هذه الأعمال المتهورة وغير المشروعة التي تقوم بها هذه الجماعة المارقة على إثيوبيا وإريتريا ومنطقة القرن الأفريقي بأسرها واضح جداً ولا يستدعي مزيداً من التوضيح. ولكننا لا نرى مبرراً لموقف بعض البلدان، وتحديدًا الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين، والذي يتمثل في الدفاع عن أعمال العصيان ونشر الفوضى غير المشروعة والخطيرة التي تقوم بها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وحشد

جميع الأدوات المتاحة لهم لإعادة تأهيل الجبهة بأي ثمن. ولن أضيع وقتكم هنا لسرد الروايات الكاذبة التي يروجون لها لإيجاد مساواة من المنظور الأخلاقي بين المذنب الرئيسي وأولئك الذين اضطروا لاتخاذ إجراءات رادعة وقائمة على رد الفعل، يبررها القانون الدولي وممارسات الدول الراسخة.

ويؤكد هذا العمل في حد ذاته التقويض الهيكلي لنظام الحوكمة العالمي الذي أشرت إليه في وقت سابق في خطابي. وقد عانت إريتريا معاناة هائلة من أعمال سابقة مماثلة. وينبغي ألا يحدث ذلك مرة أخرى. إن المظالم التي تعرضت لها إريتريا من جانب القوى التي تشعر بأنها تستطيع أن تسحق سيادة الدول والشعوب حسب أهوائها يجب أن تنتهي حقا.

شكرا لكم.

المرفق الثالث

بيان السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلوكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهني معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتمنى له عملاً مثمراً.

وتؤيد جمهورية سان مارينو أولويات برنامجكم المذكورة في خطاب تنصيبكم، وتؤكد لكم، سيدي الرئيس، التعاون الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد فولكان بوزكير، على العمل الهام الذي اضطلع به خلال الدورة الخامسة والسبعين.

كما أود أن أعرب عن شكري الجزيل لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزمته في قيادة الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة والمحفوفة بالتحديات وفي عمليات إصلاح المنظمة.

وترحب سان مارينو بتعيين معالي السيد أنطونيو غوتيريش لفترة ثانية في منصب الأمين العام. ونقدم له أحر تهانينا ودعمنا الكامل.

السيد الرئيس،

تسبب جائحة كوفيد-19 في أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة. ودفعت النظم الصحية في العديد من البلدان إلى حافة الانهيار. وأودت الجائحة بحياة ٤ ملايين شخص. ودفعت بعشرات الملايين من الناس مرة أخرى إلى الفقر المدقع والجوع، مما يمحو التقدم المتواضع الذي أحرز في السنوات الأخيرة. وانقطع أكثر من ١,٦ بليون طالب عن التعليم المدرسي. وقد لا يعود الكثيرون، ولا سيما الفتيات، إلى المدرسة، مما يسهم في زيادة زواج الأطفال وارتفاع عمالة الأطفال. وتأثرت بشدة سبل عيش نصف القوة العاملة في العالم.

ولم يؤثر فيروس كورونا على العالم بالتساوي. بل كشف وفاقم أوجه عدم المساواة والظلم القائمة في المساعدة الطبية في جميع أنحاء العالم. وكانت معدلات الوفيات أعلى بين الفئات المهمشة في الاقتصادات المتقدمة. وفي البلدان النامية، كانت الفئات الأضعف الأشد تضرراً من جائحة كوفيد-19.

وإذا كنا نعرف كل هذا، فكيف لنا أن نبقي متفائلين عند النظر إلى آفاق التعافي الاقتصادي؟ وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تعاملنا بها مع حالة الطوارئ الصحية حتى الآن، فكيف يمكننا أن نتأكد من أن السياسات الاقتصادية التي يجري دعوتنا بشكل جماعي إلى تنفيذها في السنوات المقبلة لن تقاوم من حدة الفجوات القائمة؟

هناك أمر واحد مؤكد. إذا لم نعالج هذه الفجوات، فإنها ستؤدي إلى تفاقم التحديات العالمية الحالية التي تواجهنا، مثل الهجرة وفرص الوصول إلى سوق العمل والحصول على التعليم، على سبيل المثال لا الحصر، وستؤدي في النهاية إلى تأجيل عدم الاستقرار الجيوسياسي.

السيد الرئيس،

لقد دفعت سان مارينو ثمنًا باهظًا جدًا لهذه الأزمة. ووصلنا إلى واحد من أعلى معدلات الوفيات في العالم. وقد تعافينا من هذه الآفة في نهاية المطاف بفضل الاستجابة القيمة من سلطاتنا، التي وضعت سياسات تقوم على مبدأ الإنصاف. ونجنا أيضًا بسبب الحس الاستثنائي بالتضامن بين شعبنا وشعوب البلدان الأخرى.

ومع ذلك، وحتى بالنسبة لنا باعتبارنا دولة غنية نسبيًا في وسط أوروبا، فقد مثلت هذه الأزمة كفاحًا هائلًا.

تتمتع سان مارينو بقدرة لوجستية ورخاء مالي نسبي. ومع ذلك، فقد واجهنا مشاكل مقلقة فيما يتعلق بشراء اللقاحات، لمجرد أننا دولة صغيرة.

وعندما تمكنا أخيرًا من التغلب على هذه المشاكل من خلال الحصول على جرعات كافية من اللقاح واستكمال حملة تطعيم سريعة لسكاننا، كنا في الواقع على وشك مواجهة جانب مختلف من جوانب عدم المساواة: عدم المساواة فيما يتعلق بحرية التنقل.

وكما تعلمون جميعًا، فإن حرية التنقل اليوم فيما بين البلدان وداخلها امتياز يعتمد على اللقاح الذي تمكنت حكومات بلداننا من الحصول عليه. وقد يكون لدينا الآلاف من الأجسام المضادة واختبار كوفيد سلبي، لكن ذلك لا يسمح لنا بدخول بلد معين، أو دخول متحف، أو مركز رياضي، وما إلى ذلك.

ولعلكم تتفهمون سبب القلق العميق بالنسبة لبلد مثل بلدي، الذي لا تزيد مساحته عن ٦٠ كيلومترا مربعا.

ولهذا السبب وجهت سان مارينو نداء عاجلاً إلى أئمتنا الأممية.

ويجب أن نستخلص الدروس من هذه الأزمة من أجل سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والاستعداد بشكل أفضل لمواجهة تهديدات وجودية مماثلة في المستقبل.

ويجب علينا ضمان الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات والدعم فيما يتعلق بكوفيد-١٩ بشكل عادل في جميع أنحاء العالم، من أجل منع الأشكال المتحورة من الفيروس وحالات العدوى الجديدة. وسلطت أزمة كوفيد-١٩ الضوء على دور التعاون الدولي الذي لا غنى عنه من خلال الأمم المتحدة للتغلب على التحدي المشترك الذي يواجهه العالم.

وفي هذه الأوقات الحرجة، يجب أن نعزز، أكثر من أي وقت مضى، الإرادة السياسية والقيادة لدعم تعددية الأطراف وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد.

وفي هذا العالم الذي يزداد ترابطا وعولمة، لا بد من بناء نظام مرن قادر على التكيف مع مختلف خصوصيات بلداننا، والتصدي بسرعة للتحديات المتعددة في نفس الوقت، والاستجابة لاحتياجات الناس في كل مكان، وكفالة عدم سيادة المصالح الجيوسياسية، وعدم تخلف أي أحد عن الركب.

السيد الرئيس،

لقد أصبح السياق الدولي للسلم والأمن مجزأ بشكل متزايد. فطابع النزاعات يتطور بسبب أوجه الترابط المتزايدة بين شح الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، ومظاهر الضعف الاجتماعي والاقتصادي، والمعلومات المضللة، والهجمات الإلكترونية. وعلى الرغم من جهودنا، لا تزال الفئات السكانية الضعيفة في العديد من مناطق العالم تواجه خطر التعرض لارتكاب فظائع جماعية.

ويساور حكومة جمهورية سان مارينو قلق عميق إزاء الأزمات المستمرة في أفغانستان وميانمار وسورية واليمن وفلسطين وأماكن أخرى.

إن الحالة في أفغانستان تثير قلقا بالغا.

وتؤيد سان مارينو أي جهد يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وتدعو جميع الأطراف إلى أن تتيح إمكانية الوصول الكامل والأمن ودون عوائق للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وشركائها المنفذين وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية. ونكرر أيضاً التأكيد على أهمية حماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نؤيد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٩٣ (٢٠٢١) ونشكر الأمين العام على عقده الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان في ١٣ أيلول/سبتمبر وعلى جهوده المستمرة في هذا الشأن.

ونؤيد أيضاً التزام الأمين العام بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة مختلف النزاعات من منظور الوقاية والسعي كذلك إلى زيادة الاستثمار في الوقاية من نشوب الأزمات. ويساور حكومة جمهورية سان مارينو القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية الدولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد دأب بلدي، عبر تاريخه

الطويل، على تأييد إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ويساورنا القلق البالغ إزاء تزايد المخاطر النووية. وتشكل العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تهديدا وجوديا للبشرية، ولهذا السبب، فإن جمهورية سان مارينو تدعم بقوة المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

لا شك أن جائحة كوفيد-١٩ قد عرضت للخطر جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي ألا ندع هذه الأزمة تعيق طموحاتنا وآمالنا، لأن المبادئ التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة ضرورية لإعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة التعافي من كوفيد-١٩.

لقد دخلنا في العام الماضي عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. والآن، من الأهمية بمكان تسريع التصدي للتحديات العالمية الخطيرة. وبتقديم سان مارينو لاستعراضها الوطني الطوعي الأول في ١٣ تموز/يوليه، جددت التزامها بعالم أفضل وأكثر إنصافا واستدامة، ليس فقط لصالح مواطنيها اليوم ولكن أيضا من أجل الأجيال المقبلة، في بلدنا وفي كل مكان آخر.

السيد الرئيس،

إن الكفاح الجماعي ضد تغير المناخ يمثل أشد حالة طوارئ في عصرنا. ويجب أن يكون هذا هو الأولوية القصوى لجهودنا.

و بتزايد ظهور آثار تغير المناخ، سيصبح فقدان التنوع البيولوجي أيضاً متفشياً ومدمراً في نهاية المطاف. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن كوكب الأرض يمكن أن يفقد الثروة الطبيعية التي توفرها نظمته الإيكولوجية، وهو ما سيعرض بدوره للخطر الأمن الغذائي العالمي، وإمدادات المياه، وسبل العيش.

إننا نشهد الأثر الخطير لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بل على أجزاء أخرى من الكوكب. ويطالب سكان العالم، ولا سيما الشباب، باتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة بناء الجوانب الأساسية والعلاقة مع البيئة. ولن نتمكن من بلوغ هذا الهدف إلا من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق باريس، بل أيضا من خلال تشجيع الاستثمارات الهامة في التكيف وبناء القدرة على الصمود. والخروج من جائحة كوفيد-١٩ يمكن أن يمثل فرصة للعمل بشكل أفضل على الانتقال إلى عالم أكثر مراعاة للبيئة في قطاعات الطاقة والنقل والسياحة والطيران والزراعة والصناعة والبنية التحتية.

السيد الرئيس،

لقد ازدادت حالة الأشخاص ذوي الإعاقة سوءا: فقد عمقت الجائحة صعوبات الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في حياة مجتمعاتهم.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يعالج هذه الحالة. وتعلق سان مارينو أهمية كبيرة على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشرفنا أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اعترفت كممارسة

واعدة بالإرشادات المتعلقة بالفرز الصادرة عن اللجنة الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا في سان مارينو، والتي حظرت التمييز على أساس الإعاقة.

إن إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوعد الذي قطعناه بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

ونحن بحاجة إلى بناء مجتمعات تتسم ببسر الوصول وشمول الجميع وعدم التمييز، حيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وحيث يشاركون في عملية صنع القرار، وتحظى قيمتهم بالاعتراف الكامل.

السيد الرئيس،

يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف بسرعة ليس فقط مع التحديات العالمية الجديدة، بل أيضا مع الفرص الجديدة التي يتيحها عالم يزداد ترابطا، لكي تكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها. ولذلك، فإن الإصلاحات حاسمة بالنسبة لمستقبل الاستقرار العالمي وصون السلم والأمن الدوليين، ويجب أن تظل في صميم أعمالنا.

وتتابع جمهورية سان مارينو باهتمام عملية تنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يجب أن تظل نقطة مرجعية، ومنتدى لتبادل الأفكار ولإجراء المناقشات، يمكن التوصل فيها إلى حلول تقوم على توافق قوي في الآراء.

وبالمثل، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن هدفا لجميع الدول الأعضاء. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، يعتقد بلدنا أن المفاوضات الحكومية الدولية تحفز البحث عن اتفاق يقوم على توافق آراء سياسي واسع النطاق وقوي وقادر على التعبير عن مصالح جميع المجموعات المتفاوضة. وتدعو سان مارينو إلى إجراء إصلاح يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الحوار المستمر بين الدول والوعي بأن تجاوز المواقف الأولية ذات الصلة هو أمر أساسي للتفاوض على اتفاق بأوسع نطاق ممكن.

سيدي الرئيس،

لمواجهة التحديات الكثيرة والمعقدة اليوم يجب على الدول الأعضاء أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية ومرونة لكي تتمكن من الوفاء بولايتها، وهي حماية مواطني العالم.

سان مارينو هي دولة ذات هوية قوية بفضل تاريخها الذي يعود إلى قرن من الزمان اتسم بالسلام والحرية. دولتنا صغيرة، ولكنها فخورة بأن تقدم مساهمتها في مجتمع الأمم المتحدة.

شكرا لاهتمامكم.

المرفق الرابع

بيان السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عمان

[الأصل بالعربية والإنكليزية]

معالي الرئيس عبدا لله شاهد،

يطيب لنا أن نستهل كلمتنا بالإعراب لكم ولبلدكم الصديق، جمهورية ملديف، عن تهانينا لانتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة تامة بأنكم قادرون على إدارة هذه الدورة بجدارة وحكمة.

كما يسرنا أن نتقدم لسلفكم معالي فولكان بوزكير من جمهورية تركيا الصديقة بالتقدير على ما بذله من جهود أثناء فترة رئاسته للدورة السابقة.

ونود أيضاً أن نسجل تقديرنا لجهود معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، متمنين له كل التوفيق والنجاح في ولايته الثانية، ومؤكدين استمرار سلطنة عُمان في التعاون معه ومع سائر الدول الأعضاء لتحقيق الغايات النبيلة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها حفظ السلام والأمن الدوليين.

معالي الرئيس

تُمثلُ الأزمات والتحديات فرصاً للدول لاختبار جاهزيتها وتعزيز قدراتها. فبالرغم من التحديات الكبيرة والتغيرات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على أساليب حياتنا اليومية، إلا أنها بفضل الله لم تُثْنِ عزائمنا في مواجهتها ومعالجة تداعياتها والعمل على التعافي من آثارها.

ففي سلطنة عمان، كان لتوفر اللقاحات أثرٌ بالغٌ في تعزيز جهودنا الوطنية للتصدي لهذه الجائحة، وتوطيد الأمل في القضاء عليها والعودة إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي. لقد استطاع بلدي، من خلال الإجراءات الوقائية وحملة التطعيم الوطنية لكافة الأعمار المستهدفة، الحد من انتشار الجائحة وخفض أعداد الإصابات والوفيات ونسبة التنويم في المستشفيات، مما مكن من عودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية لطبيعتها وفتح منافذ التنقل والسفر بأنواعها مع وضع الإجراءات الوقائية الضرورية.

وإننا إذ نواصل جهودنا في التصدي لهذه الجائحة، فإننا ندعو المجتمع الدولي لتعزيز التعاون والتضامن في مواجهتها، ونناشدُ الدولَ المنتجة للقاحات والدولَ المانحة لبذل قصارى جهدها من أجل ضمان التوزيع العادل للقاحات لكافة الدول والأفراد، لا سيما في المناطق الأقل نمواً، والتي تُعاني من محدودية المرافق والقدرات الطبية، تحقيقاً للتعاون الدولي والتكافل المجتمعي وضمان الحياة الكريمة للإنسان أينما كان.

ونغتئم هذه الفرصة، لنقدم تحية تقدير وإكبار إلى القائمين على النظم الصحية، لا سيما خط الدفاع الأول، في جميع دول المعمورة وفي المنظمات الدولية على الجهود الجبارة والتضحيات الجسام التي يقدمونها من أجل البشرية جمعاء.

معالي الرئيس،

في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، تواصل سلطنة عُمان الالتزام بالثوابت الأساسية والمبادئ الرئيسية لسياستها الخارجية، والتي تتجسد في سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم التعاون بين الدول وتعزيز فرص الحوار فيما بينها، تعبيراً عن قناعتنا بأن حل الخلافات بروح الوفاق والتسامح إنما هو سلوك حضاري يؤدي إلى نتائج أفضل وأدوم مما يمكن تحقيقه عن طريق الصراع وعن طريق النزاع. فلغة اللسان أمضى من لغة السنان.

إننا في سلطنة عُمان جزء من هذا العالم المترابط، نشارك مع شعوبه في المصالح والمصير، نُسِرُّ لما يَسِرُّ ونأسى لما يضرُّه. ولذا نسعى بكل طاقاتنا وإمكاناتنا للإسهام في خدمة قضايا السلام على كافة المستويات الإقليمية والدولية، ملتزمين في مواقفنا بالصدق والموضوعية والثبات على قيمنا ومبادئنا والنهج المتوازن والبناء في التعامل مع جميع القضايا.

ومن هذا المنطلق، أيدّ بلدي ورحب بالتطورات الإيجابية التي نتجت عن قمة العُلا التي انعقدت بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، ونجاح جهود المصالحة التي قادتها دولة الكويت الشقيقة.

كما نؤكد تأييدنا لعدالة القضية الفلسطينية ومطالب الشعب الفلسطيني للاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية.

أما على صعيد الأزمة اليمنية، فإن بلدي ماضٍ في مساعيهِ الدؤوبة والعمل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة والمبعوثين الأممي والأمريكي الخاصين باليمن والأطراف اليمنية المعنية، بهدف إنهاء الحرب من خلال تحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار من كافة الأطراف، واستئناف الجهود الإنسانية بشكل كامل، بغية توفير احتياجات الأشقاء في اليمن، وخاصة الدواء والرعاية الصحية، والغذاء والوقود والإسكان. وإننا نضمُّ صوتنا إلى كل من يؤمنُ بحتمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة القائمة، بما يُعيد إلى اليمن الشقيق أمنه واستقراره، وعودة الحياة فيه إلى طبيعتها، ويحفظ أمن دول المنطقة ومصالحها.

كذلك نودُّ أن نُعربَ عن أملنا في أن تؤدي محادثات فيينا حول البرنامج النووي الإيراني إلى نتائج تحقّق التوافق المرجو بين كافة الأطراف، لأننا نعتقد جازمين بأن ذلك سيكون في صالح المنطقة والعالم.

وقد تابعنا، أسوةً ببقية دول العالم التطورات الأخيرة في أفغانستان، ونودُّ هنا أن نُعربَ عن أملنا في أن تعمل كافة الأطراف الأفغانية على التصالح وتغليب المصالح العليا للشعب الأفغاني وتطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء علاقات إيجابية مع دول الحوار الإقليمي والمجتمع الدولي.

معالي الرئيس،

يُدينُ بادي الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتؤيدُ في نفس الوقت الجهودَ والاستراتيجياتِ الرامية إلى القضاء على هذه الآفة المؤرقة، التي تتنافى مع القيم والأخلاق الدينية والإنسانية وتهددُ الأمنَ والاستقرار في العالم أجمع.

كما تدعو سلطنة عُمان إلى إنهاء التهديدات التي تواجه التجارة البحرية الدولية وإلى الالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات، والقانون الدولي، لضمان حرية الملاحة البحرية بما يؤمّنُ انسيابَ التجارة بين الدول، ويُعزز من فرص النمو الاقتصادي. وإننا نناشدُ الدولَ الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي تخصُّ الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك ضماناً للاستقرار العالمي.

السيد الرئيس

سعى بلدي إلى ترجمة التزامه الدولي بتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال إدماج محاورها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهدافها الـ ١٧ في استراتيجيات السلطنة وخططها التنموية. كما إننا نعتبرها مكوناً رئيسياً في رؤية عمان ٢٠٤٠ وخططها التنفيذية.

وإننا على دراية تامة بأن الطريق إلى التنمية المستدامة ما زال طويلاً ووعراً، وأن تحقيق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا مرهون بقدرتنا على مواجهة التحديات، وهو ما يتطلب تعاوناً دولياً وإقليمياً مشتركاً. وفي هذا الإطار، ندرك أن الالتزام المتجدد بالعدالة الاجتماعية يمثل الأساس الحقيقي للعمل على صعيد السياسة الوطنية والدولية. وإننا هنا نرحب ببرامج الاستثمار والتنويع الاقتصادي التي تأتي في سلم أولويات الخطط التنموية في سلطنة عمان وندعمها، بما يسهم في تعظيم تعميم الفوائد والفرص لشركائنا والمجتمع.

إن بلدي كغيره من بلدان العالم، يولي اهتماماً كبيراً لمخاطر تغير المناخ التي تؤثر على النظم البيئية والزراعية وعلى البنية التحتية والاقتصادية. ولمجابهة تغير المناخ والحد من آثاره السلبية المتزايدة، نفذت سلطنة عمان مشروع الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته. وهذه الاستراتيجية تتضمن تقارير عن التأثيرات المتوقعة على أهم قطاعات التنمية وإجراءات التكيف المناسبة لها.

وقد قدم بلدي مؤخراً تقريره الثاني عن المساهمات المحددة وطنياً للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، كجزء من التزاماته باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن العالم يشهد تحولات جديدة جراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ما يدعونا مجدداً إلى التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة العالمية في هذا المجال، لتعظيم الاستفادة من التقنيات المتطورة ومواكبتها، ضمن أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العصر وأهمها تلك التي تهدد المناخ.

السيد الرئيس

لا شك في أن للمرأة دوراً عظيماً إلى جانب الرجل في بناء نسيج اجتماعي يضمن التربية السليمة للشباب عليهم تتعدّد آمال الأمم. وتعلمون أن الشباب هم أمل الحاضر وعماد المستقبل الذي تستند إليه الدول في تنميتها. لذا كان لا بد للحكومات من أن تضع ضمن أولوياتها الاهتمام بالشباب وتوفير كل ما من شأنه النهوض بقدراتهم. إنني أؤكد على التزام بلدي بتمكين المرأة والشباب من اكتساب جميع القدرات والمعارف المتاحة للمشاركة الفاعلة في مسيرة البناء والنماء والإبداع والرخاء.

وختاماً، السيّد الرئيس،

أماناً، في المجتمع الدولي، قضايا ملحة ينبغي معالجتها بتعاون أممي للوصول إلى ما تتطلب إليه البشرية من استقرار ووثام وازدهار. ومن هنا نعتقد أن ترسيخ المفهوم الحقيقي للشراكة والمصير المشترك بين سائر الشعوب والمجتمعات هو الوسيلة المثلى لتحقيق تلك الآمال وتعظيم المكانة المرموقة التي ترنو الأمم المتحدة إلى بلوغها واستدامتها.

شكراً لكم على حسن متابعتكم.

المرفق الخامس

خطاب الداتو سيري بادوكا أوانغ حاجي إيرون بن بيهين داتو بيكرما جايا حاجي محمد يوسف، وزير الخارجية الثاني لبروناي دار السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في البداية أن أنقل تحيات صاحب الجلالة السلطان يانغ دي - بيرتوان، سلطان بروني دار السلام، إلى هذه الجمعية الموقرة.

وأود كذلك أن أهني معالي عبد الله شاهد على توليه رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، وأرجو له كل النجاح في دوره الجديد.

كما أهني الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه. إن هذا دليل على ثقة الدول الأعضاء في قيادته القديرة، وأرحب بتفانيه والتزامه المستمرين تجاه خدمة المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

ما زالت بروني دار السلام تواجه - وبقيّة العالم - تحديات جائحة كوفيد-١٩ لأكثر من ١٨ شهرا. وبعد عام من خلو بروني دار السلام من انتقال العدوى محليا، تواجه الآن موجة أخرى من الجائحة. وقد سارعت حكومة صاحب الجلالة، في جهودنا للسيطرة على انتشار الفيروس وسلالاته، إلى تنفيذ عدة تدابير على غرار بلدان أخرى، بما في ذلك تقييد التنقل والسفر علاوة على تكثيف جهود التطعيم. وعلى الرغم من أن تجربتنا هي واحدة من تجارب كثيرة تثبت الحاجة إلى توخي اليقظة، فإن التطعيمات لا تزال هي المفتاح للسيطرة على الانتشار وضمان سلامة شعبنا.

ولكن لا يزال النظام العالمي الحالي لتوزيع اللقاحات يثير قلقا كبيرا. فعلى الرغم من توزيع أكثر من ٣,٥ بليون جرعة من اللقاحات على الصعيد العالمي، فإن ٧٥ في المائة من هذه اللقاحات تذهب إلى ١٠ بلدان فقط. وعلاوة على ذلك، تمكنت البلدان المنخفضة الدخل من تطعيم أقل من ٢ في المائة فقط من سكانها.

ولذلك من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء مع شركات الأدوية لضمان أن يتمكن مرفق كوفاكس من الوفاء بالتزاماته بتوفير وتقديم لقاحات عادلة وميسورة التكلفة للجميع. وتصدق هنا رسالة الأمين العام - فلا سلامة لأحد حتى يسلم الجميع.

وإذ نتعافى من الجائحة، فإن هناك تحد آخر طويل الأجل آخذ في الظهور بسبب الإغلاقات المتكررة والحجر الصحي، وهو مسألة الصحة العقلية.

وإذا لم تتم معالجة هذا الأمر، فإن الجيل القادم من القوى العاملة والجيل الذي يليه سيتأثران تأثراً كبيراً، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي والتقدم الإنمائي. ونرحب في هذا الصدد بإدراج مؤشر بشأن الاستعداد لتوفير الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي أثناء حالات الطوارئ في خطة عمل الصحة العقلية الشاملة التي أعدتها جمعية الصحة العالمية.

وفي منطقتنا، تعمل بروني دار السلام بشكل وثيق مع أستراليا وماليزيا لاعتماد بيان قادة شرق آسيا بشأن التعاون في مجال الصحة العقلية في تشرين الأول/أكتوبر في مؤتمر القمة السادس عشر لشرق آسيا. وسيساعد هذا على تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى التعامل مع الصحة النفسية وتشجيع الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ إجراءات جماعية ملموسة لتعزيز صحة عقلية أفضل في المنطقة. إن صحة الناس ورفاههم، في صلب كل ذلك، أساسيان لإعادة البناء بشكل أفضل وأقوى نحو مجتمع عالمي قادر على الصمود.

السيد الرئيس

لم يقتصر الأمر، في التصدي للأثار السلبية لهذه الجائحة، على تعريض خطط التنمية الوطنية الجارية للخطر فحسب، بل كذلك تعريض موارد العديد من البلدان للخطر، ولا سيما الدول الصغيرة النامية، ومؤخراً وردت تقارير تفيد بأن آثار الجائحة ستؤخر حتما التقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وفي هذا الصدد يجب علينا أن نضمن أن جهودنا للإنعاش تعطي الأولوية لانتعاش اقتصاداتنا عن طريق تكثيف التجارة والاستثمارات حتى يتسنى لسبل العيش والعمالة أن تتعافى بسرعة.

وهذا يعني أنه يجب علينا أن نواصل دعم التجارة والاستثمارات الحرة والمفتوحة وتشجيع المزيد من التعاون التكنولوجي والنقل، فضلاً عن تعزيز التعاون الإنمائي العالمي لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. إن الوقت مناسب لنا كذلك لإدراج مبادرات لحماية البيئة في سعيها إلى تنفيذ خططنا للتعافي من الجائحة. وهذا لأن خطر تغير المناخ يظل قائماً خلال الجائحة وأن التوقعات الأخيرة لتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ليست إيجابية على الإطلاق. وقد قطعنا بالفعل التزامات بموجب اتفاق باريس، وكل ما تبقى هو أن نتمسك بها وننفذها.

وفي "سنة المناخ" المهمة هذه، نرحب برئاسة المملكة المتحدة واستضافة مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، ومناشدتهم للعالم العمل معاً، وتحقيق النتائج، ورفع سقف الطموحات المناخية حيثما كان ذلك ممكناً. ونتطلع إلى تحقيق نتائج هامة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو، من شأنها أن تحدد وتيرة واتجاه الجهود العالمية في المستقبل.

وفي منطقتنا، نطلق إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاقتصاد الدائري لإغلاق حلقة هدر الموارد المحدودة مع تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف الضغط على البيئة.

السيد الرئيس،

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، برئاسة بروني دار السلام هذا العام، وموضوعها - نحن نهتم ونستعد ونزدهر - تعترزم الوفاء بالوعد ببناء القدرة على الصمود من خلال الأمل.

ويبين التوافق مع موضوع الجمعية العامة أهمية ضمان وجود أمل لشعوبنا وكوكبنا في المستقبل. كما أن نتائجنا في الرابطة تبرهن على التزامنا بصون السلم والأمن الإقليميين.

ولهذا السبب، في هذا العام، عندما كان الوضع في أحد أفراد أسرة الرابطة يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة، اجتمع قادة الرابطة بسرعة واتفقوا على توافق الآراء المكون من خمس نقاط لضمان العودة السلمية إلى الديمقراطية في تلك الدولة العضو وفقاً لإرادة شعبها ومصالحه.

كما يدعو توافق الآراء الخمسي، في جملة أمور، إلى الوقف الفوري للعنف، فضلاً عن بدء الحوار بين جميع الأطراف المعنية والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أود، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن أعرب عن عميق امتناننا لشركائنا الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على مساعدتهم، وكذلك على المساهمات السخية التي قدمت في مؤتمر إعلان التبرعات للأغراض الإنسانية في الشهر الماضي. ونرحب بالدعم المستمر من المجتمع الدولي لجهود الرابطة.

السيد الرئيس،

إن قضية فلسطين لا تزال حاضرة في أذهاننا إلى حد كبير لأكثر من سبعة عقود. وحتى الآن، ليس هناك أي قرار ملموس.

وما زلنا نرى الإخلاء القسري وتدمير المنازل وتوسيع المستوطنات غير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا لم يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية فحسب، بل حرّمهم أيضاً من أي فرصة لحقهم في تقرير المصير.

ونتفع على عاتق مجلس الأمن الدولي مسؤولية خاصة في الدعوة إلى وقف جميع أعمال العنف، والوفاء بالتزاماته بدعم السلام الدولي والعمل من أجل إحلال سلام شامل ودائم على أساس حل الدولتين. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل حازماً في التزامه بحماية حل الدولتين من أجل تحقيق دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الرئيس،

تقف بروني دار السلام هنا اليوم لتؤكد مجدداً دعمنا والتزامنا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الرخاء والتنمية المستدامة، مدعوماً بالتقيد بالالتزامات الدولية وسيادة القانون، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

فلنمض قدماً في هذا الوضع الطبيعي الجديد، بروح متجددة من التمسك بتعددية الأطراف والأمل المستمر في تحقيق السلام والازدهار والأمن الدوليين لشعوبنا جميعاً.

شكراً لكم.

المرفق السادس

خطاب السيد جان إيف لودريان، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا؛

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام،

رؤساء الدول أو الحكومات،

رؤساء الوفود،

إن أزمة الجائحة، بتذكيرنا بمدى ارتباط مصائرنا - للأفضل وللأسوأ - قد ذكرتنا بقيمة ما وجدنا في هذه المنظمة لأكثر من ٧٥ عاماً. إن إرادة التعاون، وأولوية القانون على القوة، والاحترام غير المشروط للإنسان: مبادئ ميثاقنا لم تفقد أي معنى لها. في الواقع، هو العكس تماماً. بل إن أزمات وتحديات اليوم جعلتها أكثر أهمية.

إن أمننا وصحتنا وكوكبنا هي الآن سلع مشتركة، يجب أن نسعى معاً للحفاظ عليها. هذه الحتمية ليست مجردة، وليست مثالية. إنه، بعبارة ملموسة للغاية، منظور كل خيار من خياراتنا. وبنفس القدر من الحسم، هو عقابنا في كل مرة نكون فيها منقسمين، في كل مرة نستسلم، في كل مرة نقف فيها عاجزين.

لأنه في عالم من التواصل والترابط، عالم به حالات طوارئ بيئية، عالم يواجه مواقف مقلقة من الوحشية والإغراء المستمر للنزعة الأحادية، كل ما نقوم به معاً - وعلى العكس، كل ما نفشل في القيام به - يشملنا جميعاً. ويجب أن ندرك ذلك وأن نتعلم منه دروساً معاً.

وعلى الرغم من أن أسس النظام المتعدد الأطراف ظلت صلبة في مواجهة الهجمات في السنوات الأخيرة، فإن الكثير من المخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها يتراكم. وباسم فرنسا، فإن رسالتي الأولى لكم اليوم هي رسالة مسؤولية.

إن مسؤوليتنا المشتركة الأولى هي صون السلم والأمن الدوليين.

وهما في خطر عندما تشتد ألعاب القوة، وعندما تعود عقليات التكتل إلى الظهور، وعندما تنهار أطرافنا التنظيمية، وعندما تزداد محاولات فرض الأمر الواقع.

ولهذا السبب تدعو فرنسا إلى عقد قمة لمجموعة الدول الخمس لوضع برنامج عمل مشترك.

تمكين مجلس الأمن من ممارسة ولايته بالكامل.

وبدء حوار بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتحديد الأسلحة وأمننا الجماعي.

ولذلك فإننا نتخذ إجراءات وسنواصل القيام بذلك من أجل السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع شركائنا الراغبين في المنطقة وغيرهم من الأوروبيين إلى جانبنا. وفرنسا، باعتبارها من دول المحيطين الهندي والهادئ، لها مصالح رئيسية في المنطقة، وكذلك أوروبا التي وضعت للتو استراتيجية في هذا المجال.

وهكذا، فإن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر في كل مرة تتدلع فيها أزمة أو تصل إلى مستوى جديد. وفي أفغانستان، واجبنا هو تزويد الشعب بالمساعدة الإنسانية الضرورية، ومن مصلحتنا المشتركة أن تكون لدينا متطلبات سياسية وأمنية واضحة فيما يتعلق بالنظام في كابول: يجب قطع جميع الصلات مع المنظمات الإرهابية.

وبعد عشرين عاما من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، نعرف ما قد يعنيه ملاذ يعاد بناؤه للإرهابيين بالنسبة لنا.

وفي المشرق العربي والساحل، يجب علينا، لنفس السبب، أن نواصل مكافحة التهديد الإرهابي، والعمل على استعادة الحوار حيث انهار، وإعطاء الناس آفاقا جديدة للمستقبل من خلال العمل من أجل الاستقرار والتنمية.

ومؤخرا، توجه رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، إلى بغداد لدعم الجهود الحازمة التي يبذلها العراقيون للتكاتف واستعادة سيادتهم.

وفي منطقة الساحل، نقوم بتكليف هيكلنا العسكري للاحتفاظ بقدراتنا على العمل على المدى الطويل، وتلبية توقعات شركائنا الإقليميين، والبقاء متاحين تماما لشركائنا الدوليين، وشركاء التحالف من أجل الساحل، وأولئك الذين يخدمون في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه الجهود التي تحقق نتائج فعلية، كما يتضح من مقتل أبو وليد الصحراوي مؤخرا، لا يمكن استمرارها بدون الاستقرار السياسي واحترام العملية الديمقراطية. ولا يفوتني على وجه الخصوص الجدول الزمني للانتخابات في مالي، الذي يجب التقيد به بدقة.

وفي ليبيا، هناك الآن طريق موثوق لاستعادة الوحدة والسيادة في البلد، شريطة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها، وأن يخرج المرتزقة الأجانب، وأن يظل وقف إطلاق النار ساريا، وأن تجرى الانتخابات كما هو مرسوم لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وتأمل فرنسا أن يتمكن مجلس الأمن وجيران ليبيا وأولئك الذين لهم تأثير على البلد من التعاون لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استكمال عملية الانتقال الجارية. هذا هو هدف المؤتمر الدولي لدعم العملية السياسية واستعادة السيادة في ليبيا، الذي نستضيفه في باريس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسواء في الشرق الأوسط المنقسم، أو على طول خط التماس في أوكرانيا، أو في ناغورني - كاراباخ أو جنوب القوقاز، حيث لا يزال خطر نشوب النزاع غير مستبعد، يجب أن نمنع التوترات، وأن نتمسك بالقانون الدولي، وأن ندعم بشكل جماعي تنفيذ حلول سياسية ملموسة. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، يجب أن نكون صريحين تماما. لا يمكن السماح لإيران بأن تعتقد أن الوقت في صالحها، لأنه كلما أصبح برنامجها النووي أكثر خطورة، زاد خطر نشوب أزمة كبرى.

ولا يمكن لمواقف الولايات المتحدة أمس أن تبرر استمرار إيران في انتهاك التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وستتخذ فرنسا جميع الإجراءات اللازمة لتشجيع الحوار. ولكن الطريق الوحيد الممكن يبقى التوصل إلى اتفاق يثبت أن إيران ستفي بالتزاماتها مرة أخرى. ولذلك، من الضروري استئناف المفاوضات بسرعة كبيرة.

وتشكل انتهاكات القانون الدولي الإنساني أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين،

ولا سيما عندما يستهدف العاملون في المجال الإنساني والطبي، حتى وهم يقدمون الإغاثة الطارئة للسكان. ولذلك، يجب أن نجهز أنفسنا بالوسائل اللازمة لمنع هذه الجرائم بشكل أفضل ومعاينة المذنبين بارتكابها - في سورية واليمن والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وفي كل مكان آخر.

ومسؤوليتنا - سيداتي وسادتي - هي أيضا بناء استجابات عملية وشاملة للتحديات العالمية الكبرى التي تحدد مستقبلنا المشترك،

بدءا من تحدي كوفيد-١٩ الذي لم نتغلب عليه بعد.

وعلىنا أن نكون واضحين جدا: فصحة البعض تعتمد على صحة الجميع. ولذلك، يجب أن نواصل الجهود التي قدمت بالفعل، من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، ٢٥٥ مليون جرعة لقاح إلى ١٤١ بلدا. ولا يمكننا أن نسمح للفجوة بين بلدان الشمال والجنوب في مجال اللقاحات بأن تتسع أكثر من ذلك.

لأن معنى ومصادقية تعددية الأطراف في حد ذاتها على المحك.

ولأننا نعلم أنه إذا لم تكن الحصانة عالمية، فلن تكون هناك حصانة.

وهناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتسليم اللقاحات لضمان إعطاء كل لقاح يتم تسليمه على النحو الصحيح وتعزيز قدراتنا الإنتاجية في جميع القارات.

وستواصل فرنسا العمل بالتعاون الوثيق مع شركائها، ولا سيما في أفريقيا.

وسيتحقق التزامنا بتوفير ٦٠ مليون جرعة بحلول نهاية العام.

ونحن فخورون بالمساهمة في تمويل مشروع لنقل التكنولوجيا إلى جنوب أفريقيا، الذي من شأنه أن يساعد أفريقيا على تطوير قدرات إنتاجية مستقلة للقاحات لحمض النووي الريبي. ويجب أن يسود التضامن الدولي أيضا عندما يتعلق الأمر بالتحدي الآخر لأزمة الجائحة: تحدي الانتعاش الاقتصادي.

وقد تم توفير استجابة لحالة الطوارئ بمبادرة تأجيل الديون التي اتخذناها في مجموعة العشرين ووضع إطار مشترك يمكن استخدامه الآن لتنفيذها.

ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك من خلال وضع ميثاق جديد مع أفريقيا دعا إليه الرئيس ماكرون في مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية في أيار/مايو ٢٠٢١.

ويجب على مجموعة العشرين أن تلتزم بضمان سرعة استكمال تخصيص حقوق السحب الخاصة التي قررناها في صندوق النقد الدولي بإعادة تخصيص جزء منها إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

وفرنسا مستعدة لنقل ٢٠ في المائة من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة إلى الاقتصادات الأفريقية لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود ودعم الانتقال إلى نموذج للتنمية المستدامة وتحقيق أهدافنا المتعلقة بالمناخ والبيئة.

ويجب أن تكون حالة الطوارئ البيئية في صميم كل خيار من خياراتنا في المستقبل.

ومن دون الاستسلام للقدرية، لأن خبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قالوا لنا إنه إذا خفضنا انبعاثاتنا بسرعة، فإننا لا نزال قادرين على الحد من الاحترار بمقدار درجتين مئويتين أو حتى ١,٥ درجة مئوية. يجب أن نتصرف على وجه السرعة، ولكن لم يفت الأوان بعد! غير أنه عندما نتصرف يجب ألا يكون ذلك بتدابير غير مكتملة، لأننا - كما ذكر الأمين العام بحزم - نحن الآن على طريق كارثي بسبب عدم كفاية الالتزامات التي تقودنا إلى ارتفاع درجات الحرارة عالميا بمقدار ٢,٧ درجة مئوية والتي سندفع جميعا ثمنها باهظا، دون استثناء.

ولذلك فإن مؤتمر الأطراف السادس والعشرين الذي سيبدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر سيكون لحظة الحقيقة.

ويجب على كل واحد منا أن يتحمل مسؤوليته وأن يقدم مساهمة تتناسب مع ما هو على المحك. أي حياة البشر والاستقرار الدولي ومستقبل الأجيال القادمة. ويجب أن نلتف حول هدف الحياد المناخي بحلول

عام ٢٠٥٠ قبل فوات الأوان. وهنا أيضا، سوف تظهر فرنسا تضامنها من خلال توفير ٦ مليارات يورو سنويا وتخصيص أكثر من ثلث تمويلها للتكيف مع تغير المناخ.

ويجب أن تسير هذه المعركة من أجل المناخ جنبا إلى جنب مع الكفاح من أجل التنوع البيولوجي. وفي مرسيليا، في مؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي عقد في أوائل أيلول/سبتمبر، قطعنا تعهدات قوية يجب علينا تنفيذها الآن، لا سيما المشروع الرمزي للجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل.

ويجب علينا أيضا أن نوظف التمويل المناخي ليعمل من أجل التنوع البيولوجي، حيث إن الصلات بين الموضوعين معترف بها الآن بشكل جيد.

وخلال هذا الوقت من انتعاش الاقتصاد العالمي، يجب أن نضمن أخيرا أن تكون ممارساتنا التجارية متوافقة تماما مع جهودنا التضامنية الدولية وأهدافنا المناخية والبيئية. من خلال توفير وسائل جديدة وفقا لقانون منظمة التجارة العالمية، مثل الآلية لفرض ضرائب كربون حدودية التي نرغب في إنشائها في أوروبا لمكافحة تسرب الكربون، بنفس الطريقة التي نرغب بها في مكافحة إزالة الغابات المستوردة وانتهاكات الحقوق الاجتماعية عبر سلاسل القيمة لدينا. وبالعامل، في الوقت نفسه، على "تخضير" ملموس للإطار التجاري المتعدد الأطراف في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية هذا العام، بدءا باتفاق طموح لتنظيم إعانات مصائد الأسماك. إن مستقبل محيطاتنا يعتمد عليه.

وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية فيما يتعلق بمبادئ تعددية الأطراف ذاتها، التي نحن الأوصياء عليها. المسؤولية، أولا وقبل كل شيء، عن الحفاظ على قدرتنا على التصرف باسم هذه المبادئ وتعزيز نظام متعدد الأطراف حقا.

وفي هذا الصدد، أود، أيها الأمين العام، أن أشيد بعملكم وجهودكم لضخ زخم جديد في منظومة الأمم المتحدة. سنعمل بجانبك طوال فترة ولايتكم الثانية.

وفي الوقت الذي ندعم فيه مؤسساتنا الجماعية، بما في ذلك جهودها الإصلاحية، يجب علينا أيضا أن نواصل تطوير مشاريع تعددية الأطراف.

مشروع التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي أطلقناه قبل عامين مع زميلي الألماني، والذي استطاع أن يؤدي دوره الكامل منذ بداية الجائحة.

ومشروع التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع، الذي يقوم بعمل رائع في العراق وسورية ومالي وأفغانستان، بالتعاون مع اليونسكو.

وتقع على عاتقنا مسؤولية الدفاع عن هذه المبادئ حيثما يتضرع العمل بها.

في أفغانستان، حيث لا يمكن محو الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحصول على التعليم وحقوق النساء والفتيات.

وفي كل مكان حيث ينتهك النطاق العالمي لحقوق الإنسان؛

لأن حقوق الإنسان العالمية هي أول تجسيد سياسي وقانوني لوحدة البشرية، وبدونها لن يكون لهذه المنظمة، منظمته، أي أساس. وهذا التزام - أود أن أذكر - بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وافقت بحرية على توقيعه واحترامه. وتقع على عاتقنا مسؤولية إبقاء هذه المبادئ التي توحدنا حية اليوم، من خلال التمسك بها حتى العالم الرقمي وفي نطاقه.

وقد شهدنا تزايداً في السلوكيات غير المسؤولة، دون أن نتدبر، للأسف، توفير استجابة معيارية دولية لتنظيمها وضمان احترام حقوق الجميع وحرياتهم.

وسيساعد على تحقيق ذلك فرض ضريبة عالمية حدها الأدنى ١٥ في المائة على الشركات المتعددة الجنسيات.

لذلك ندعو جميع الدول إلى دعم هذا التدبير الحيوي.

وتعتزم فرنسا وشركاؤها الأوروبيون اعتماد تشريعات فعلية بشأن الأسواق الرقمية. ونشجع شركاءنا الدوليين على اتباع هذا الطريق وندعوهم إلى العمل معنا لإنشاء نظام عام رقمي جديد في أعقاب نداء باريس ودعوة كراستشيرش إلى العمل التي مكنتنا من اتخاذ إجراءات حاسمة لإزالة المحتوى الإرهابي من الإنترنت منذ عام ٢٠١٩، إلى جانب المسؤولية الجماعية في ميدان حفظ السلام والأمن الدوليين وتقاسم المسؤولية في التصدي للتحديات الرئيسية اليوم فضلاً عن مسؤوليتنا جميعاً عن الذي يوجد صفوفنا. وبالنسبة لفرنسا فإن هذه هي نقطة التحول التاريخية التي نشهد الدعوات إليها.

ويجب علينا جميعاً أن نرقى إلى مستوى التحدي. وإذ يستعد بلدنا لتولي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، نؤكد لكم سيداتي سادتي عزمنا على تقاسم دورنا كاملاً في هذه المسؤولية ذات الأضلاع الثلاثة، أي إشراكنا في جميع المهام الأمنية والتضامنية، فضلاً عن الكفاح من أجل المساواة،

لنعيد بناء عالمنا المشترك معكم.

وشكراً لكم.